

تأثير اتفاقيات الاستقلال التونسية والجزائرية على السيادة الوطنية للبلدين 1955-1965م - دراسة مقارنة -

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر أكاديمي في التاريخ
تخصص: تاريخ المغرب العربي المعاصر

إشراف الأستاذ:
أ.د ثامر محمد عبد الرؤوف

إعداد الطالبتين:
سماح الأقرع
نسرين عويبي

نوقشت المذكرة علنا يوم: 2024/06/10
أمام اللجنة المكونة من الاساتذة:

الصفة	الجامعة	الرتبة	اللجنة
رئيسا	جامعة الشهيد حمة لخضر	أستاذ تعليم عالي	معاذ عمراني
مشرفاً	جامعة الشهيد حمة لخضر	أستاذ تعليم عالي	محمد عبد الرؤوف ثامر
ممتحنا	جامعة الشهيد حمة لخضر	أستاذة محاضرة-ب-	شهرنا زاد رميثة

السنة الجامعية: 1444-1445هـ / 2023-2024م

إهداء

لم تكن الرحلة قصيرة ولا الطريق محفوفًا بالتسهيلات، لكنني فعلتها، فالحمد لله الذي يسر البدايات وبلغنا النهايات.

أهدي هذا العمل، الى اليد الخفية التي أزالَت عن طريقي الأشواك بدعائها، وتحملت كل لحظة مررت بها وساندتني، إلى أُمِّي حفظها الله.

إلى والدي الطيب، وقد ربّيت في كنفه على أن أكون صادقة قبل أن أخطو خطواتي الأولى، أدامك الله سنداً لنا.

الى من أدين لهم بالكثير، اخوتي، ممتنة لكم كثيراً، جعلكم الله ذخراً لعائلاتكم وسنداً لها. الى رفاق الخطوة الأولى والخطوة ما قبل الأخيرة، الى من كانوا خلال السنين العجاف سحاباً ممطراً، صديقاتي زهراء وسماح، أهدي لكم هذا العمل.

الى من جعل الحياة ألطف بكلماته وتحفيزه، بأفعاله باهتمامه بكل التفاصيل، بمبادراته اللامتوقعة، لصانع أيامي الجميلة بلطفه، أستاذي ثامر محمد عبد الرؤوف.

أهدي هذا العمل الى كل أحرار العالم، وشهداء الحرية، الى كل من لم يرضى بالهوان والذل وضحى بأعلى ما لديه في سبيل نعمة الحرية، في سبيل نعمة لم يتنعم بها بل أثر نفسه من أجل الأجيال التي بعده عسى أن يحافظوا عليها..

اليكم اهدي ثواب هذا العمل وأتمنى أن يتقبله الله عز وجل خالص لكم.

أهداء

الحمد لله حمداً وشكراً وامتناناً، ماكنت لأفعل هذا لولا فضل الله، فالحمد لله على البدء والختام،
ها أنا اليوم أهدي نجاحي الى كل من سعى معي لإتمام هذه المسيرة.
إلى الذي علمني أن الدنيا كفاح، وخير سلاحها العلم والمعرفة، إلى من أحمل اسمه بكل افتخار،
إلى أعظم وأعز رجل في الكون " أبي الغالي".
إلى ملاكي في الحياة، من ساندتني بصلاتها ودعائها، الى من سهرت الليالي تنير دربي، إلى
من يعجز اللسان الثناء عليها وعن وصف فضلها " أُمِّي الحبيبة".
إلى جسر المحبة والعطاء ومصدر قوتي " أختي" وإلى من رزقت بهم سنداً "إخوتي".
إلى صديقات المواقف لا السنين، شريكات الدرب الطويل " صديقاتي العزيزات".
إلى كل من كان له الفضل في تعليمي منذ بداية مسيرتي إلى النهاية
أهدي لكم هذا العمل.

شكر وعرفان

في محاريب العلم والمعرفة، يظل المعلم هو السراج الذي ينير دروبنا، والمسار الذي يرشدنا إلى معالي الفكر والإنجاز، إنه الرمز الذي يخلد بفضل عطائه، ويسمو بعلمه وسعيه. إلى أستاذي الجليل "الأستاذ الدكتور ثامر محمد عبد الرؤوف"، المشرف على هذا العمل والساھر عليه ليكون بأحسن صورة، تتقدم كلماتنا مشحونة بالعرفان والتقدير، لما بذلتموه من جهد وإخلاص في توجيهنا وإرشادنا خلال إعداد هذه المذكرة، لقد كنتم النبراس الذي أضاء لنا الطريق، والسند الذي لا يكل ولا يمل في سبيل تحقيقنا لهذا النجاح، فألف شكر لكم، ودامت أفضالكم علينا وعلى كل طالب علم.

بكل احترام وتقدير، أود أن أعبر عن خالص شكري وامتناني لدكاترتي الأفاضل، وأخص بالذكر الأستاذ الدكتور "محمد السعيد عقيب" الذي جعل بصمته الواضحة في طريقة رؤيتنا للتاريخ وكذا صقل ملكة النقد التاريخي لدينا، إن دوركم الكبير في توجيهنا وتعليمنا كان حاسماً في تطورنا الأكاديمي والشخصي، لقد كنتم مصدر إلهام ودعم دائم، وبدون توجيهاتكم الحكيمة وملاحظاتكم البناءة، لما تمكنا من الوصول إلى ما نحن عليه اليوم.

تقديرنا العميق لكم جميعاً ليس فقط على نقل المعرفة، بل على تحفيزنا للتفكير النقدي والبحث المستمر، لقد ساهمتم في تطوير قدراتنا، أشكركم على صبركم ودعمكم المستمر، وعلى تفانيكم في تقديم الأفضل دائماً، نعدكم بأن نسعى للاستفادة مما تعلمناه منكم وأن نواصل البحث والتعلم بشغف، متذكّرين دائماً الدور الكبير الذي لعبتموه في حياتنا الأكاديمية.

فهرس المحتويات

الصفحة	فهرس المحتويات
	إهداء نسرين
	اهداء سماح
	شكر وعرفان
	فهرس المحتويات
	فهرس الاختصارات
	فهرس الأماكن والاعلام
11	مقدمة
16	الفصل الأول: الأوضاع السياسية المؤدية لاتفاقيات الاستقلال في تونس والجزائر (1962-1955)
18	أولاً: الأوضاع السياسية في تونس قبيل التفاوض.
33	ثانياً: الأوضاع السياسية في الجزائر قبيل التفاوض
44	ثالثاً: الأوضاع الداخلية بفرنسا
43	خلاصة الفصل الأول
45	الفصل الثاني: تحليل مسار ومضمون المفاوضات الفرنسية مع تونس والجزائر
47	أولاً: مسار المفاوضات الفرنسية مع تونس والجزائر.
64	ثانياً: قراءة في مضمون الاتفاقيات التونسية- الفرنسية
72	ثالثاً: قراءة في مضمون اتفاقية الاستقلال الجزائرية-الفرنسية "إيفيان".
85	خلاصة الفصل الثاني
88	الفصل الثالث: تأثير اتفاقيات الاستقلال التونسية والجزائرية على سيادة البلدين
90	أولاً: السيادة الوطنية، مقارنة في المفاهيم.
92	ثانياً: ملامح تأثير اتفاقية الاستقلال التونسية على السيادة الوطنية.
108	ثالثاً: ملامح تأثير اتفاقية الاستقلال الجزائرية على السيادة الوطنية.
125	خلاصة الفصل الثالث
127	الخاتمة
131	المراجع
145	الملاحق
149	الملخص

فهرس الاختصارات

باللغة العربية:

- تحقيق: تح.
- تر: ترجمة.
- تق: تقديم.
- تع: تعريب
- ج: جزء.
- ص: الصفحة.
- ط: الطبعة.
- ع: العدد.
- مج: المجلد.

باللغة الفرنسية:

- Ed : Edition.
- GPRA : Gouvernement provisoire de la république Algérienne.
- P : Page.

فهرس الأماكن والأعلام

الصفحة	فهرس الأماكن والاعلام
	الأعلام
101-102-103-125	أحمد بن بلة
7-30-33-36-39-75-81-86-89	الحبيب بورقيبة
18-35-36-37-39-53	الطاهر بن عمار
7-9-11-12-40-85	صالح بن يوسف
46-49-50-62-98-104	كريم بلقاسم
103-102-95-91	هوارى بومدين
	الأماكن
14-37-80-81-82	بنزرت
99-100-106	تلمسان
84-85-86-87	صحراء ايجلي
33-45-55-61	ايفيان



تمهيد:

في النصف الثاني من القرن العشرين، شهد العالم تحولات جذرية تمثلت في اندلاع حركات التحرر الوطني التي كانت تهدف إلى استعادة السيادة الوطنية وتحقيق الاستقلال عن القوى الاستعمارية.

حيث سعت الشعوب المُستعمَرة إلى نيل حقوقها في تقرير المصير والسيادة الكاملة على أراضيها ومقدراتها، وتعد السيادة الوطنية أحد الأركان الأساسية لقيام الدول الحديثة، إذ تمنحها القدرة على ممارسة سلطتها الشرعية، ووضع سياساتها الداخلية والخارجية بما يخدم مصالحها القومية. من بين الأمثلة البارزة على هذه الحركات التحررية، تبرز تجارب تونس والجزائر، اللتين خاضتا معارك شرسة ضد الاحتلال الفرنسي لتحقيق استقلالهما، فلقد كانت اتفاقيات الاستقلال لتونس في عام 1956 والجزائر في عام 1962 محطات فاصلة في تاريخهما الحديث، حيث أسهمت هذه الاتفاقيات في تشكيل ملامح السيادة الوطنية لكل منهما، إلا أن هذه السيادة لم تكن مطلقة، بل تأثرت بشكل كبير بالموروث الاستعماري والسياسات التي فرضتها القوى الاستعمارية.

يأتي هذا البحث ليقدم دراسة مقارنة حول تأثير اتفاقيات الاستقلال التونسية والجزائرية على سيادة البلدين في الفترة من 1955 إلى 1965.

وكان السبب وراء اختيار الإطار الزمني لهذا الموضوع هو ارتباط سنة 1955 بأول اتفاقية استقلال بين تونس والمُستعمر الفرنسي في إطار الاستقلال الداخلي، في حين أن سنة 1965 ارتبطت بالانقلاب العسكري أو ما يعرف بالتصحيح الثوري في جوان 1965 وذلك كملح من ملامح تأثير اتفاقية الاستقلال على سيادة البلد والعلاقات الداخلية، أما اختيار الإطار المكاني فسببه تخصصنا، الذي يدرس تاريخ المغرب العربي في فترته المعاصرة.

أسباب اختيار الموضوع:

- رغبتنا في معرفة ملامح الاختلاف في بناء الدولتين التونسية والجزائرية.
- التعرف على مراحل المفاوضات وأهم ما جاء في الاتفاقيات وتدابير هذه الاتفاقيات على بناء أسس نظام سياسي للدولة.
- وجود إشكاليات أثّرت في مسيرتنا الجامعية احتاجت منا البحث لمحاولة معرفة ملامح الحقيقة.
- الاطلاع على تاريخ البلدين ومدى تأثرهم بالاحتلال الفرنسي ومآلات الدولتين بعد الاستقلال.

- تزويد المكتبة الجامعية بمواضيع تاريخية تفسر أسباب التباين بين البلدين وتداعيات الاتفاقيات مع المحتل.

ومن أجل دراسة الموضوع طرحنا الإشكال التالي مع تساؤلات فرعية تمثلت فيم يلي:

الإشكالية الرئيسية:

كيف أثرت اتفاقيات الاستقلال التي أبرمت مع فرنسا على السيادة الوطنية لكل من تونس والجزائر؟

التساؤلات الفرعية:

- ماهي الأوضاع التي أدت إلى توقيع هذه الاتفاقيات؟
- كيف سارت المفاوضات بين كل من فرنسا وتونس والجزائر؟
- ما هي أهم بنود هذه الاتفاقيات؟
- كيف أثرت هذه الاتفاقيات على سيادة كل من البلدين؟
- ولإعطاء قيمة علمية وأكاديمية لهذه الدراسة اتبعنا **المنهج التاريخي** بجميع أدواته وصفا وتحليلا ومقارنة.
- ولإنجاز هذه الدراسة جمعنا مادة علمية، محاولةً منا لاستيفاء جميع جوانب الموضوع المراد دراسته، فاعتمدنا على مصادر مهمة لعل أهمها:
- كتاب بن يوسف بن خدة المعنون بـ "نهاية حرب التحرير، اتفاقية إيفيان" هذا الكتاب الذي يعتبر مصدر مهم من حيث المعلومات التي تخص مرحلة المفاوضات واتفاقيات الاستقلال الجزائرية- الفرنسية.
- كتاب لطفي الخولي تحت عنوان "عن الثورة في الثورة وبالثورة حوار مع بومدين" حيث اعتمد هذا الكتاب في معلوماته على الاختصار والتحليل الدقيق.
- كتاب الحبيب بورقيبة تحت عنوان "حياتي، رأيي، جهادي" الذي يعتبر أهم المصادر التاريخية لهذا الموضوع خاصة في الشق التونسي، وذلك لأنه من الشخصيات التي عاشت هذه الفترة وكان عنصرا مهما فيها.
- كتاب الاتفاقيات الفرنسية التونسية وملحقاتها 1955، حيث وجدنا هذا الكتاب قابل للتحميل في مكتبة نور الرقمية، وهو عبارة عن وثائق رسمية للاتفاقيات الاستقلال الداخلي ومعاهدة المرسى،

وأيضاً معاهدة باردو، وتتضمن أيضاً رسائل متبادلة بين كل من الطاهر بن عمار وادغارفور هذا الكتاب مطبوع بالمطبعة العالمية 16 شارع ضريح سعد بالقاهرة وله رقم أرشيف تسلسلي هو 2269. 3702.F7.335

وللإجابة عن التساؤلات، ونتيجة للمصادر والمعلومات التي تم جمعها قسمنا الموضوع حسب خطة بحث تضمنت ثلاثة فصول، مرتبة ترتيب منطقي ومتصلة ببعضها البعض، وذلك بداية من المقدمة ثم **الفصل الأول** الذي قسم الى ثلاثة عناصر، تضمن الظروف والأوضاع العامة لكل من تونس والجزائر التي سبقت عقد المفاوضات من اجل الاستقلال، وأيضاً الأوضاع الداخلية بفرنسا التي جعلتها ترضخ للمفاوضات.

أما **الفصل الثاني**، فقد تضمن ثلاثة عناصر أيضاً، بداية درسنا مسار المفاوضات الفرنسية مع كل من تونس والجزائر، تلاها قراءة في مضمون نصوص الاتفاقيات لكل من تونس والجزائر. أما **الفصل الثالث**، فقد تضمن تعريفا للسيادة الوطنية، وتلتها ملامح تأثير اتفاقيات الاستقلال التونسية والجزائرية على سيادة البلدين.

ختم الموضوع **بخاتمة** تضمنت النتائج التي توصلنا اليها من هذه الدراسة، وتلت الخاتمة **ملاحق** و**قائمة المصادر والمراجع**.

صعوبات البحث:

إذا تحدثنا عن الصعوبات التي تواجه أي بحث، فإننا لا نخرج من تلك العراقيل الروتينية التي تعترض سبيل كل باحث أكاديمي، خاصة في حقل الدراسات التاريخية، عموماً فإنّ الاقتناع بالبحث شيء والخوض في غماره شيء آخر فقد واجهتنا عدة صعوبات أهمها:

- كثرة المادة العلمية وصعوبة استيعابها وتحليلها ومن ثم إعادة صياغتها.
- بعض الدراسات تناولت الموضوع بسطحية حيث لم تتعرض إلى الزوايا الجوهرية والتفاصيل وأيضاً لم يأخذ الموضوع من هذا الجانب من قبل.
- نظراً لحساسية الموضوع واختلاف الأفكار لاختلاف الخلفيات والمشارب الفكرية والسياسية المرتبطة به خاصة بين صانعي هذه المرحلة من القيادات والزعامات التاريخية وخصوصاً التي تظهر في انتصار طرف ضد آخر وبين المعارضين لها، مما شكل صعوبة بالغة التعقيد، في

حين بقيت جوانب أخرى من الموضوع بقيت حبيسة الظل والإشارات المقتضبة إلا ما ورد عرضا وهي تشكل علامات استفهام لدى الكثير إلى يومنا هذا.

- اختلاف وتباين الآراء بين الدراسة العربية والأجنبية فيما يخص بعض القضايا المنصوص عليها في الاتفاقيات.

وفي الأخير فقد تجاوزنا هذه الصعوبات بفضل الله تعالى ثم بفضل الأستاذ المشرف الأستاذ الدكتور "ثامر محمد عبد الرؤوف" الذي لم يبخل علينا بمساعدته واهتمامه بتقديم النصح والتوجيه العلمي وتصحيح البحث لذلك آمل أن يلقى عملنا هذا القبول العلمي من السادة الأساتذة الأفاضل.

**الفصل الأول: الأوضاع السياسية المؤدية
لاتفاقيات الاستقلال في تونس والجزائر
(1955-1962)**

الفصل الأول: الأوضاع السياسية المؤدية لاتفاقيات الاستقلال في تونس والجزائر (1955-1962)

أولاً: الأوضاع السياسية في تونس قبيل التفاوض.

ثانياً: الأوضاع السياسية في الجزائر قبيل التفاوض

ثالثاً: الأوضاع السياسية في فرنسا

تمهيد:

في منتصف القرن العشرين، شهدت تونس والجزائر تحولات جذرية في سياق نضالهما ضد الاستعمار الفرنسي، فكانت تونس مسرحاً لحركة وطنية متنامية بقيادة الحبيب بورقيبة، حيث سعت لتحقيق الاستقلال من خلال المقاومة السلمية والمفاوضات، وكانت الأوضاع السياسية في تونس مشحونة بالتوتر، إذ واجه التونسيون سياسة القمع والاستبداد الفرنسي، مما أدى إلى تصاعد الحراك الوطني والمطالبة بالحرية والسيادة.

في المقابل، دخلت الجزائر في مرحلة من الصراع المسلح الشديد مع اندلاع الثورة الجزائرية في نوفمبر 1954 بقيادة جبهة التحرير الوطني، اتسمت هذه الثورة بالكفاح العنيف والمواجهات المسلحة المستمرة، حيث اعتبرت فرنسا الجزائر جزءاً لا يتجزأ من أراضيها، مما أدى إلى قمع شديد ومحاولات مستمرة لقهر المقاومة، رغم التضحيات الكبيرة والدماء التي سفكت، استطاع الشعب الجزائري أن يستمر في نضاله، مما زاد من الضغط على الحكومة الفرنسية.

شكلت هذه الظروف في تونس والجزائر، إلى جانب الأزمات الداخلية في فرنسا، خلفية حاسمة لفهم ديناميكيات النضال من أجل الاستقلال في البلدين، فكانت هذه المرحلة محورية في تاريخ المنطقة، حيث وضعت الأسس لتحولات سياسية واجتماعية كبرى.

أولاً: الأوضاع السياسية في تونس قبيل التفاوض.

ألحقت الحرب العالمية الثانية الضرر بالاقتصاد الفرنسي، مما جعلها تضغط على المستعمرة التونسية لاسترداد ما خسرت أثناء هذه الحرب لتجاوز هذا الوضع الدقيق¹، أما الوضع السياسي في تونس قد أصبح متعقداً من خلال عمليات الانتقام والمحاكمات الجائرة والانتهاكات الباطلة، التي سلطتها سلطات الحماية على الشعب التونسي ومناضليه بعد هزيمة المحور وانتصار الحلفاء، وعزلت المنصف باي² ونصبت الأمين باي³ مكانه، وسلطت على المناضلين الدستوريين تهم التعاون مع العدو⁴، وأمام فشل الجامعة العربية في دعم القضية التونسية لانشغالها بأولوية القضية الفلسطينية⁵، فقد ترسخ في ذهن بورقيبة⁶ أن حل القضية التونسية ليس بيد العرب، وأن حلها لا يكون إلا بالطرق السلمية والحوار، وعرف عن بورقيبة أنه لا يؤمن بنضال المغرب العربي ولا

¹ عروسية التركي، الحركة اليوسفية في تونس 1955-1956، ط1، دار النهى، صفاقس، تونس، 2011، ص 20.

² محمد المنصف باي، ولد عام 1881 وتوفي عام 1948، شغل منصب باي تونس من 1942 إلى 1943. عرف بنزعتة الوطنية ودعمه للحركة الوطنية التونسية، مما أدى إلى عزله من قبل السلطات الفرنسية. -انظر الى سلسلة من الحقائق التاريخية والوثائق السياسية يقدمها مكتب الاستعلامات للجنة التنفيذية للحزب الدستوري التونسي، مأساة عرش، ص6.

³ الأمين بن المنصف باي، آخر البايات الحسينيون في تونس، تولى الحكم في عام 1943. خلال فترة حكمه، شهدت تونس مرحلة تحول سياسي كبير، أبرزها المطالبة بالاستقلال عن فرنسا. تنازل عن العرش في 25 يوليو 1957 مع إعلان الجمهورية التونسية وأعقب ذلك تنصيب الحبيب بورقيبة كأول رئيس للجمهورية. -انظر الى الصادق الزملي، أعلام تونسيون، تق وتغ، حمادي الساحلي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1986م، ص243.

⁴ عبد الكريم عزيز، نضال شعب ابي تونس 1881-1956، مركز النشر الجامعي، تونس، 2005، ص378.

⁵ نجاة عبو، التحرر الوطني ووحدة المغرب العربي لدى احمد بن بلة وصالح بن يوسف -دراسة تاريخية مقارنة -1945-1961، رسالة ماجستير في التاريخ المغربي الحديث والمعاصر، جامعة المسيلة، 2014، ص106.

⁶ ولد في المنستير سنة 1903 ودرس الحقوق في فرنسا قبل أن يعود إلى تونس حيث ناضل في الحزب الدستوري الحر وأسس حزباً جديداً. عُيّن رئيساً للحكومة التونسية سنة 1956 وأصبح رئيساً للجمهورية التونسية في 1957، حيث خدم حتى عُزل سنة 1987 بسبب حالته الصحية، وتوفي في 2000 أنظر الى الصافي السعيد، بورقيبة سيرة شبه محرمة، رياض الرياس للنشر، بيروت، 2000، ص13...388.

بوحدة المعركة¹، لم تجد فكرته صدى حتى عند رفاقه الدستوريين المهاجرين إلى مصر وتوترت العلاقة بين الحبيب ثامر² والحبيب بورقيبة وزادها الوضع المالي تعفنا.

كان الحبيب ثامر، مشرفا على توزيع الأموال المرسلة من تونس إلى البعثة الدستورية في القاهرة وكانت طلبات بورقيبة المالية لا تنتهي، كما رفض الحبيب ثامر الانقياد إلى مواقف بورقيبة والتصفيق لخطبه الساخنة، ووصل الأمر إلى حد القطيعة بين الرجلين³، كما نشأت بينه وبين كل من عبد الكريم الخطابي ومحي الدين القليبي - أحد زعماء الحزب الدستوري الحر القديم - ويوسف الرويسي عضو الديوان السياسي للحزب الجديد ورئيس مكتب المغرب العربي ببرلين خلافاً وصلت إلى حد القطيعة بسبب الاتصالات التي كان يجريها بورقيبة مع أعضاء السفارة الفرنسية، ولما عرفوا اتصالاته بالسفارة الفرنسية فصلوه من الأمانة العامة للجنة تحرير المغرب العربي وعينوا بدلا منه علال الفاسي، وأصبح عبد الكريم الخطابي يتهم بورقيبة علنا بالانحراف والتواطؤ مع الفرنسيين، إلى جانب الخصومات التي كانت تدور بينه وبين أعضاء لجنة تحرير المغرب العربي

¹ كان بورقيبة يؤمن بالحل السلمي، مما أدى إلى خلاف عميق مع عبد الكريم الخطابي بسبب رغبته في التفاوض مع الفرنسيين وتجاهله لالتزام حزبه مع لجنة تحرير المغرب العربي. برر بورقيبة ذلك بأن السيطرة المراكشية طغت على اللجنة وأن تونس لم تحصل على حقها، مؤكداً على أهمية التعاون بين دول المغرب العربي دون إضاعة حقوق أي دولة. - أنظر الى الرشيد إدريس، ذكريات من مكتب المغرب العربي بالقاهرة، الدار العربية للكتاب، ليبيا، 1981، ص18.

² درس الطب ببافيس وترأس جمعية طلبة شمال إفريقيا المسلمين، وأصبح قيادياً في الحزب الدستوري التونسي الجديد منذ 1938، واعتقل عدة مرات قبل أن يغادر تونس في 1943 ويلتحق بالقاهرة في 1946. توفي في حادث طائرة بباكستان في 12 ديسمبر 1949 أثناء حضوره المؤتمر الاقتصادي الإسلامي. - أنظر الى محمد حمدان، إعلام الأعلام في تونس 1860-1965، ط1، مركز التوثيق القومي، تونس، 1991، ص166.

³ عروسية التركي، الحركة اليوسفية في تونس 1955-1956، المرجع السابق، ص35، 36.

بالقاهرة¹، وكانت هناك خلافات مع صالح بن يوسف بعدما وصلت لبورقية رسائل من داخل تونس وهو في القاهرة مفادها بأن صالح بن يوسف² عمل جاهداً على إقصائه من رئاسة الحزب³. عززت هذه الظروف في نفس الحبيب بورقية ضرورة العودة إلى تونس، حيث رأى أن الحصار الذي فرضه عليه الحبيب ثامر في القاهرة كان امتداداً لمؤامرة داخلية تحاك ضده. أمام هذا الوضع، لم يجد بورقية سبيلاً للخروج من عزلته سوى المصالحة مع فرنسا، وقد عبر عن استعداداته للتعامل مع فرنسا في رسالة لابنه الحبيب الابن قائلاً: "أنا مستعد للتعامل مع الشيطان على أن أبقى في هذا القبر"⁴.

عاد بورقية إلى تونس في 8 سبتمبر 1949 بعد اتصالات مع السفارة الفرنسية في القاهرة، حيث أبدى استعداداته للتفاوض على منح تونس إصلاحات مقابل امتيازات استراتيجية واقتصادية لفرنسا⁵، استقبل بورقية بحماس عند عودته، وسرعان ما بدأ بالعمل من خلال الاتصال المباشر بال جماهير ومناضلي الحزب، داعياً إلى الاستعداد للمرحلة الحاسمة والالتفاف حول الحزب وزعمائه لمواجهة قوى القهر. قرر الديوان السياسي للحزب إرسال بورقية إلى باريس حاملاً لائحة المطالب السبعة لعرضها على الحكومة الفرنسية. وصل بورقية إلى باريس في 12 أبريل 1950، ونشر تلك المطالب في صحيفة "Le Monde" لتكون بين يدي الرأي العام الفرنسي، مما أثار اهتمام عدة

¹ تأسست لجنة تحرير المغرب العربي في 05 جانفي 1948 برئاسة عبد الكريم الخطابي، لتضم الأحزاب السياسية الساعية لاستقلال شمال إفريقيا، منها: الحزب الدستوري الحر القديم والجديد التونسيان، حزب الشعب الجزائري، حزب الوحدة المغربية، حزب الإصلاح الوطني المغربي، وحزب الشورى والاستقلال المغربيين. - انظر الى محمد الصافي، الحركات التحررية المغربية، أشكال الكفاح السياسي والمسلح 1942-1956، دار إفريقيا الشرق، المغرب، 2017، ص 96.

² ولد في مغراوة بجرية في 11 أكتوبر 1907، تحصل على شهادة في الحقوق من باريس سنة 1933 وعمل محامياً وانضم للحزب الدستوري الجديد سنة 1934، أصبح أميناً عاماً للحزب سنة 1948 ووزيراً للعدل سنة 1950، عارض اتفاقية الاستقلال الداخلي ولجأ للكفاح المسلح فهرب من تونس سنة 1956 وحكم عليه غيابياً بالإعدام مرتين في 1957 و1958 واغتيل في 12 أوت 1961. - انظر الى عميرة عليّة الصغير، في التحرر الاجتماعي والوطني، فصول من تاريخ تونس المعاصر، المغاربية للطباعة، تونس، 2010، ص 179، 180.

³ الطاهر عبد الله، الحركة الوطنية التونسية رؤية شعبية قومية جديدة، ط2، دار المعارف للنشر، تونس، ص74.

⁴ عمار السوفي، عواصف الاستقلال- رؤية في الخلاف اليوسفي البورقيبي- جذوره وتداعياته من ثامر الى الشرايطي، مطبعة الياسمين، تونس، 2006، ص39.

⁵ نجاة عبو، المرجع السابق، ص107.

أطراف داخلية وخارجية¹، منها الصحافة الفرنسية المعتدلة، فضلا عن تعاطف الجهات الرسمية داخل البرلمان الفرنسي².

وتمثلت النقاط السبع التي تقدم بها بورقيبة إلى الحكومة الفرنسية في :

1. تشكيل حكومة تونسية متجانسة وإرجاء النظر في وزارة المالية إلى مرحلة أخرى من المفاوضات .

2. إلغاء منصب الكاتب العام للحكومة أو تعويضه بموظف تونسي .

3. إلغاء الإشراف الفرنسي على ميزانية الدولة .

4. إلغاء الدرك الوطني الفرنسي .

5. إلغاء خطة المراقبين المدنيين الفرنسيين .

6. تشكيل مجالس بلدية مزدوجة عرب وفرنسيين .

7. انتخاب مجلس وطني تونسي توكل إليه مهمة إعداد دستور للبلاد.

وهذه الإصلاحات كما يؤكد بورقيبة موجهة للحصول على الاستقلال وتعزيز علاقة التعاون مع فرنسا³، هذه الاقتراحات لم تمر مرور الكرام على المستوطن الفرنسي فحسب بل حتى على بعض الأوساط العربية والمغربية والتونسية الذين بينوا استنكارهم لهذه الاستراتيجية، أي الحصول على الاستقلال عبر مراحل⁴

قرر الحزب الدستوري الجديد بدء التفاوض مع فرنسا، ففتحت محادثات بين المقيم العام لوي بريليي، وبورقيبة، ومحمد شنيق⁵، وجاء الاقتراح الفرنسي بتكوين حكومة تونسية لفتح صفحة جديدة في العلاقات الفرنسية - التونسية، وانقسم الحزب الدستوري الجديد بين مناهض لهذا

¹ احمد القصاب، تاريخ تونس المعاصر، 1881-1956، ط1، الشركة التونسية للتوزيع، تونس، 1986، ص608.

² مؤيد محمود حمد المشهداني، صالح بن يوسف ودور السياسي في تونس من 1934-1961، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة تكريت، العراق، 2012، ص44.

³ الطاهر عبد الله، المصدر السابق، ص76.

⁴ Sophie Bessis, Souhayer Belhassen, Bourguiba, elyazed, 2012, P 169

⁵ ولد في تونس عام 1889 في عائلة ثرية ودرس في المدرسة الصادقية. تولى إدارة البنك التعاضدي المالي، أصبح عضواً ثم رئيساً للقسم التونسي بالمجلس الكبير منذ 1922 حتى طرده عام 1937 بسبب علاقاته مع الدستوريين. تولى مهام الوزير الأول مرتين، الأولى في 1942 والثانية في 1950، ثم اعتزل السياسة بعد الاستقلال التام في 1956 وأسس شركة غزل ونسيج عمل بها حتى وفاته في 1976. - أنظر الى عبد الكريم عزيز، المصدر السابق، ص391.

المشروع وموافق عليه، مما اضطر المكتب السياسي دعوة المجلس الوطني لدراسة هذا الموضوع يوم 14 أوت 1950 ، وأعطيت الثقة الكاملة للمكتب السياسي لمواجهة المسألة بما يراه صالحا، ولعب بورقيبة دورا كبيرا في التغلب على تردد المناضلين وكانت له مع صالح بن يوسف لقاءات عديدة للبحث في موضوع هذه الحكومة وشروط الحزب للمساهمة فيها¹، وفي 17 أوت 1950 تشكلت وزارة جديدة برئاسة "محمد شنيق" أمام صعوبة إيجاد وزراء يتمتعون بثقة الفرنسيين وفي نفس الوقت ثقة التونسيين، وأمام هذا المأزق بدأ الحزب الدستوري الجديد اقتراح مشاركته في التشكيلة الوزارية الجديدة ، وصدر بلاغ الإقامة العامة في نفس اليوم: "ستكون مهمة الوزارة الجديدة التفاوض للوصول على مراحل عديدة ومتتالية بالبلاد إلى الاستقلال الداخلي في إطار الاتحاد الفرنسي". وتشكلت الحكومة من:

- صالح بن يوسف: وزير العدل.
- محمود الماطري: وزير دولة.
- محمد الصالح مزالي: وزير التجارة والصناعة.
- محمد بن سالم: وزير الصحة.
- محمد بدر: وزير الشؤون الاجتماعية.
- محمد سعدالله: وزير الفلاحة²

في نظر المقيم العام "بريلي"، كانت الحكومة الجديدة تُعتبر وزارة اتحادية تعبر عن أغلب النزعات، لكنها في الواقع لم تضم ممثلين عن مختلف الأحزاب والمنظمات في البلاد، بل اقتصر على بعض عناصر النخبة المثقفة. حدد بريلي مهمة هذه الوزارة في تبادل وجهات النظر حول الإصلاحات التي تعتزم الحكومة الفرنسية تنفيذها. بدأت المفاوضات الفرنسية-التونسية في 1 أكتوبر 1950، حيث كان للوفد التونسي تصور أن المفاوضات ستتناول ملامح الحكم الذاتي وتنقية معاهدة باردو³ من التجاوزات التي ألحقها بها الإدارة الفرنسية.

¹ منصف الشابي، صالح بن يوسف- حياة كفاح-، ط2، دار النقوش العربية، ص115.

² مرجع نفسه، ص116.

³ في 12 مايو 1881، وتحت ضغط الجنرال الفرنسي "بريان"، اضطر الباي لتوقيع معاهدة باردو بقصر البارود التي سمحت لفرنسا باحتلال المواقع التي تراها ضرورية لاستتباب الأمن والسلام، وألزمت تونس بعدم إدخال أسلحة أو معدات عسكرية، مقيدة حرية الباي في التعاقد مع دول أجنبية، وتعيين وزير فرنسي مقيم لمراقبة تنفيذ المعاهدة، مما أدى إلى فرض الحماية الفرنسية على تونس -

تكونت الحكومة التونسية لمعالجة الوضع السياسي، ولكن تحت ضغط التجمع الفرنسي، بدأت هذه الأهداف تذوب في الكواليس. في 8 فبراير 1951، أعلنت فرنسا إصلاحات مخيبة للآمال رغم تنازلات الحزب الحر الدستوري الجديد¹، تعرضت المفاوضات للعديد من العراقيل بسبب ضغوط المستوطنين في تونس وحرب الهند الصينية، مما أعاق تقدم التفاوض. أصر المستوطنون على رفض التفاوض، خاصة بعد مذكرة الباي² في 31 أكتوبر 1951 التي حددت مفهوم الحكم الذاتي، والتي رد عليها المتفوقون الفرنسيون بمذكرة في 26 نوفمبر 1951 رفضت مفهوم الاستقلال الداخلي، دخل الطرف الفرنسي المفاوضات بهدف تقديم بعض الإصلاحات لتخفيف الرقابة الفرنسية تدريجياً، وهو ما لخصته إصلاحات 8 فبراير 1951، حيث وقعت أحداث دامية في 21 نوفمبر 1951 عندما قمع الدرك الفرنسي المضربين في هنشير النفيضة، مما اتخذته فرنسا ذريعة لقطع المفاوضات. في 15 ديسمبر 1951، أرسلت فرنسا مذكرة قطعت جسور التفاوض ورفضت المطالب التونسية، مؤكدة عدم نيتها التسليم بالسيادة التونسية وفرض السيادة المزدوجة³، وقد تمحور الرد الفرنسي في هذه المذكرة حول ثلاث نقاط:

1. مشاركة الجالية الفرنسية بتونس في ممارسة السيادة التونسية.

2. رفض تكوين برلمان تونسي.

3. التأكيد على أن الروابط التي تربط تونس بفرنسا نهائية⁴.

جاء الرد التونسي على المذكرة الفرنسية في 16 ديسمبر 1951 حيث صرح بورقيبة للصحافة الأجنبية والتونسية بأن فرنسا خيبت الآمال، وصرح أيضاً قائلاً: "أن فرنسا كانت

انظر الى حلمي محروس اسماعيل، تاريخ افريقيا الحديث والمعاصر من الكشوف الجغرافية الى قيام منظمة الوحدة الأفريقية، ج1، مؤسسة شباب الجامعة، ص223.

¹ محمد السعيد عقيب، الحزب الحر الدستوري التونسي القديم 1934-1956، أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الجزائر، 2009-2010، ص 295.

² هذه المذكرة تناولت تحديد مفهوم الحكم الذاتي والتي شملت 03 محاور رئيسية: على الصعيد الحكومي - تأسيس حكومة تونسية بحتة وإلغاء الموظفين الفرنسيين، وعلى الصعيد التشريعي - إلغاء كل مشاركة فرنسية في صياغة النصوص وإصدارها، وعلى الصعيد المدني - يعني أن التونسيون وحدهم الذين لهم الحق في الانتخابات والفرنسيين لهم صفة جالية أجنبية فقط. - أنظر الى عروسية التركي، الحركة اليوسيفية في تونس، 1955-1956، المرجع السابق، ص 71.

³ عروسية التركي، الحركة اليوسيفية في تونس 1955-1956، المرجع السابق، ص72.

⁴ منصف الشابي، المصدر السابق، ص119.

تصف هذه المفاوضات على أنها ليست مفاوضات بل هي مجرد مفاهيات أو اتصالات ومحادثات، إن هو إلا تلاعب بالألفاظ لأنهم لا يحبون أن يضافوا على الوزارة التونسية صبغة حكومة باعتبار أن تونس جزء من فرنسا"، وأعلن بورقيبة أن الشعب التونسي عازم على مواصلة الكفاح لتحرير تونس، وأن فرنسا طوت صفحة في العلاقات التونسية - الفرنسية لتفتح صفحة جديدة مبنية على التوتر والقمع¹.

في نفس اليوم، أرسل بورقيبة برقية احتجاج إلى الحكومة الفرنسية من قبل المنظمات الوطنية التونسية، وقرر الإضراب العام لمدة ثلاثة أيام. أظهر نجاح الإضراب استعداد الشعب التونسي لرفع التحدي، حيث نظمت الاجتماعات الشعبية التي قام بها الحزب الحر الدستوري الجديد والمنظمات الوطنية لتعبئة الشعب وتهيئته للمواجهة. بدأت الاحتجاجات تتصاعد من جميع الجهات والأوساط، ودخل الشعب في مواجهة عنيفة مصمماً على افتكاك حقوقه التي رفضت فرنسا الإقرار بها سلمياً²، بعد انقطاع المفاوضات مع فرنسا، أعدت الحكومة التونسية مذكرة شكوى ضد فرنسا³، وقعها الوزير الأول محمد شنيق وجميع الوزراء التونسيين، باستثناء الأمين باي. سافر صالح بن يوسف ومحمد بدرة إلى باريس حيث مقر الأمم المتحدة، وتولى وفدا العراق وباكستان الدفاع عن إدراج القضية في جدول أعمال مجلس الأمن، مما شكل نقطة تحول للضغط على فرنسا⁴.

فشلت تجربة الحزب الحر الدستوري الجديد التفاوضية بسبب رفض فرنسا لأي تغيير في السياسة الاستعمارية بتونس. أرسلت وزارة الخارجية الفرنسية مذكرة في 15 ديسمبر 1951 إلى الوزير محمد شنيق، تؤكد بصراحة على مبدأ السياسة المزدوجة، مما أدى إلى قطع جسور التفاوض وزيادة التوتر

¹ عبد الكريم عزيز، المصدر السابق، 394.

² عبيد منصور الشرايطي، البشير نصر زيدي، ثورة ثوار وأنصار، تاريخ الحركة الوطنية المسلحة التونسية 1952-1954، مطبعة التفسير الفني، تونس، 2006، ص 15.

³ في 14 يناير 1952، شكت الحكومة التونسية إلى مجلس الأمن الدولي، مشيرة إلى تعارض الرد الفرنسي بشأن تحقيق الاستقلال الداخلي لتونس، الذي وعدت به فرنسا، مع القانون الدولي ومعاهدة 1881. الحكومة التونسية طلبت السماح لها بالمشاركة في مناقشة هذا النزاع بناءً

9875 على الفصل 32. - أنظر إلى عروسية التركي، الحركة اليوسفية في تونس 1955-1956، المرجع السابق، ص

14.

⁴ عبد الكريم عزيز، المصدر السابق، ص 395.

بين الطرفين¹، ورد عليها بورقية قائلاً: "أن الرد الفرنسي يضع حداً للتجربة التونسية المتمثلة في محاولة التوفيق بين رغبة الشعب التونسي ومصالح فرنسا العليا بتونس في كنف السلم والصداقة، وهو يقيم الدليل على سوء إدارة فرنسا أو عجزها، ويفتح عهداً من الاضطهاد والمقاومة بما فيهما من دموع وأحزان وأحقاد، وللمرة الثالثة يجد الحزب الدستوري نفسه أمام محنة تضع كيانه ومستقبل الأمة في خطر، لكنه سيصمد ويثبت لها مثل ما كان الشأن في الماضي أنها المحنة الحاسمة...".² وقد تم شن إضراب عام احتجاجي جمع كافة المنظمات الوطنية واستمر ثلاث أيام من 21 إلى 23 ديسمبر 1951، وفي 02 جانفي 1952 التقى بورقية ومحمد شنيق مع الباي لكي يطلب منه تقديم شكوى لمجلس الأمن الدولي، لكن الباي تخوف من إمكانية أن يخسر عرشه إن وضع ختمه على هذه الوثيقة، وفي 08 جانفي 1952 وخلال زيارة بورقية للمنستير، صرح للشعب جاعلاً منه الحكم في هذه القضية، ومنذ هذا الزمن أصبحت خطابات بورقية شديدة اللهجة يوماً بعد يوم وفي ظل الإضرابات والاحتجاجات تكرر الاستعمار لحكومة شنيق التفاوضية وأرادوا اعتقال صالح بن يوسف وزير العدل والأمن العام للحزب الجديد ومحمد بدرة وزير الشؤون الاجتماعية، لكنهم تمكنوا من الفرار إلى القاهرة وزج بالبلاد في حالة من القمع والإرهاب على إثر اعتقال حكومة شنيق³، تزامنت هذه الأحداث مع وصول المقيم العام الجديد "جون دو هوتكلوك" Jean de Hauteclouque⁴ الذي استقبلته هيئة رسمية وكان الحزب الحر الدستوري الجديد قد أعطى مناضليه تعليمات باستعمال القوة والشغب والفوضى، وصرح المقيم العام الجديد "هوتكلوك" يوم 16 جانفي بمنع قيام الحزب الدستوري الحر بعقد الاجتماعات لكن الحزب عقد اجتماعاً في 18 جانفي 1952 رغم منعه، كما كان مقرراً وترأسه الهادي شاكر، حيث قرر المؤتمر مواصلة النضال حتى الاستقلال، وبعد ساعات قامت الشرطة بتوقيف العديد من المناضلين، كما زج

¹ محمد الهادي الشريف، تاريخ تونس من عصور ما قبل التاريخ إلى الاستقلال، ط3، دار ساراس للنشر، 1993، ص 134.
² خليفة الشاطر وآخرون، تونس عبر التاريخ الحركة الوطنية ودولة الاستقلال، ج3، مركز الدراسات والبحوث، تونس، 2005، ص124.

³ الطاهر عبد الله، المصدر السابق، ص100.

⁴ جون ماري فرانسوا دو هوتكلوك، ولد في 11 فيفري 1893، وشارك في الحرب العالمية الأولى قبل أن يصبح دبلوماسياً، حيث خدم في ريو دي جانيرو، الأرجنتين، إسطنبول، بوخارست، وبروكسل، وتم تعيينه مقيماً عاماً بتونس في 24 ديسمبر 1951. - أنظر إلى لمياء سحنون، القضية التونسية في مسار الحرب الباردة وحركة تصفية الاستعمار 1945-1956، أطروحة دكتوراه في التاريخ المعاصر، جامعة تونس الأولى، تونس، 2016، ص300.

بعشرات الآلاف من التونسيين في السجون والمحتشدات،¹ وتوالى الاعتقالات في جميع أرجاء البلاد وكانت السلطات تعتقل كل من يشتبه في انتمائه للحركة الوطنية، وتم التشديد في إجراءات القمع لمنع الوطنيين من القيام بأي رد فعل سريع، وفرض حظر التجول ليلا بكافة أنحاء البلاد، كما فرضت الرقابة على الصحافة التونسية واستمرت الإضرابات في كافة أنحاء البلاد مما دفع بالحكومة الفرنسية إلى تعزيز قواتها المسلحة الموجودة في تونس، كما تم إلقاء القبض على بورقيبة وعددا من الدستوريين ونفيهم إلى طبرقة منهم الهادي شاكر، المنجي سليم، وبعدها قام هوتكلوك بعزل بورقيبة عن أصدقائه ونفاه إلى جزيرة "لا قليت" *la galate* في 21 ماي 1952، ووضع بورقيبة في قلعة قديمة مهجورة تعرض فيها إلى مرض في الجهاز التنفسي نتيجة للرطوبة الزائدة وفي ظل هذه الأوضاع والاضطرابات فإن الكفاح من أجل التحرير يكون قد دخل مرحلته الحاسمة².

رغم سياسة القمع والتصلب التي فرضت على البلاد التونسية خلال بداية الخمسينات، لم تتمكن الإدارة الفرنسية من احتواء الأزمة التي وصلت إليها العلاقات التونسية - الفرنسية وتطبيع الأوضاع السياسية وفقا لخططها الاستعمارية خاصة لما وقعت جميع الفصائل الوطنية ضد القمع الاستعماري، فانخرطت جميعها في دعم الكفاح الوطني ورعته بجميع الوسائل الممكنة، وقد اجتمعت في الخمسينات كل الشروط لاندلاع الثورة في تونس، إذ تميزت هذه الفترة بتدهور عام في الحالة الاجتماعية للشعب التونسي في المدن والأرياف (بطالة، فقر، غلاء الأسعار، انخفاض الأجور، زيادة الضرائب والغرامات والخطايا)³، هذا عن الحالة الاجتماعية أما سياسيا فقد تكونت قطيعة فعلية بين نظام الحماية الفرنسية والوطنيين التونسيين سببها إصرار هؤلاء على نيل الاستقلال ورفض فرنسا لذلك وعزم الشعب التونسي الثابت على السعي في استرجاع استقلاله التام،

¹ خولة لعيرج واخرون، موجز تاريخ الحركة الوطنية -مقاربة- 1881 -1964، جامعة منوبة، تونس، 2008، ص 115.

² احمد القصاب، المصدر السابق، ص 627.

³ عميرة علية الصغير، المقاومة الشعبية بتونس في الخمسينيات انتفاضة المدن والفلاحة اليوسفية، التفسير الفني، تونس،

2004، ص 12.

كذلك تفتنت المنظمات الوطنية إلى حقيقة أن تحسين الأوضاع لا يتم إلا عبر الحصول على الاستقلال التام لذلك ربطت نضالاتها المهنية بالنضال السياسي¹.

مما ساعد في اندلاع الكفاح المسلح الدعاية الحزبية من قبل المناضلين الدستوريين في جولاتهم التعبوية لخوض المعركة الحاسمة، إضافة إلى الحزب الدستوري الجديد، فقد تبنى مطلب الاستقلال العديد من الأحزاب والمنظمات التونسية الأخرى نذكر منهم:

الحزب الشيوعي التونسي الذي تبنى منذ سنة 1950 مطلب الاستقلال وساهم من موقعه في دفع العمل الوطني ونتيجة لذلك فقد تعرض العديد من مناضليه إلى الاعتقال والسجن نظرا لمشاركتهم في أعمال المقاومة، كذلك مساهمة الاتحاد العام التونسي للشغل لدعم حركة المقاومة الوطنية في بداية الخمسينات بزعامة رئيسه فرحات حشاد²، ووجود نخبة مثقفة من ضمن منخرطيه التي كان لها دورا بارزا في نشر الوعي الوطني داخل المجتمع التونسي، كما استمد الاتحاد العام التونسي للشغل إشعاعه على مستوى الحركة الوطنية التونسية من خلال علاقته المتميزة مع الكنفيدرالية العالمية للنقابات الحرة "L.S.I.C" ذات النفوذ الكبير لذلك تمكنت المركزية النقابية في بداية الخمسينيات من قيادة الحركة الوطنية التونسية خاصة بعد القمع الذي سلط على الحزب الدستوري الجديد وإيقاف جل قاداته³ بدأ التمرد العام ضد الاستعمار الفرنسي من جهة بنزرت أيام 16-17-18 جانفي 1952، إذ عمت مدن وقرى ماطر، بنزرت، فريفييل، جرزونة...، ومظاهرات ومشادات عنيفة نادى بها قياديو الحزب الدستوري الجديد والاتحاد العام التونسي للشغل⁴، وأخذت المقاومة المسلحة مظهرين، عمليات فدائية في المدن وحرب العصابات في الأرياف، وبتزايد المقاومة في الجبال والأرياف تزايدت أيضا رد فعل السلطات الاستعمارية ووحشيتها في التقتيل والاعتقال، وفي ظل هذه الأحداث فقد تم إقالة حكومة شنيق في 28 مارس 1952 ولما شعر الباي

¹ محمد مختار ناصري، المقاومة التونسية المسلحة واشكالياتها 1952-1965، أطروحة دكتوراه تاريخ معاصر، جامعة تونس الأولى، 2000، ص17.

² زعيم نقابي تونسي ولد في صفاقس عام 1914، بدأ حياته المهنية في الشركة التونسية للنقل البحري وانضم لنقابته عام 1936. نظراً لهيمنة الفرنسيين، انفصل عن النقابة عام 1940 وأسس نقابة وطنية اجتماعية واتحاد النقابات المستقلة في الجنوب عام 1945، حيث انتخب أميناً عاماً. قاد المقاومة العمالية الوطنية واغتيل من قبل منظمة اليد الحمراء في 5 ديسمبر 1952. - أنظر الى مؤيد محمود حمد المشهداني، المرجع السابق، ص20.

³ لمياء سحنون، المرجع السابق، ص314.

⁴ أحمد القصاب، المصدر السابق، ص598.

بانعدام أي سند رسمي له استسلم وترك المقيم العام "دو هوتكلوك" يفرض عليه تعيين صلاح الدين البكوش في منصب الوزير الأكبر في أواخر مارس 1952¹، وأدى تعيينه على رأس الحكومة إلى غضب شعبي وتظاهروا في كل أنحاء البلاد ونظمت إضرابات شاملة ومتتالية وتواصلت عمليات التخريب والاصطدام مع قوات الأمن، وقد رفض المشاركة في الحكومة كل من كانت له وجهة وبذلك لم تتمكن من تكوين اللجنة المختلطة التي اقترحتها الحكومة الفرنسية من أجل استئناف المفاوضات².

لجأت الإقامة العامة إلى اختيار بعض حلفائها ومؤيديها إلى تكوين الوزارة ووضعت مشروع إصلاحات من أجل قطع الطريق أمام الشكوى التي قدمتها الحركة الوطنية التونسية في مجلس الأمن، ووافقت على هذا المشروع حكومة بكوش ورفضه الشعب³، شكل الباي لجنة عرفت بلجنة الأربعين لدراسة المشروع الفرنسي الذي قابلته بالرفض التام، لكن هوتكلوك قرر في 01 ديسمبر 1952 تطبيق هذا المشروع بالقوة مما أدى إلى لجوء الوطنيين والحزب الدستوري إلى النشاط السري حيث شكل مكتب سياسي برئاسة فرحات حشاد⁴، الذي واجهه المستوطنون الفرنسيون بتشكيل ما عرف بعصابة اليد الحمراء التي كان من أبرز ضحاياها النقابي فرحات حشاد الذي اغتيل يوم 05 ديسمبر 1952⁵، في الوقت الذي كانت فيه اللجنة السياسية للأمم المتحدة تدرس القضية التونسية تجاوزا لكل معايير السلوك الدولي، إضافة لما يمثله من تصعيد سياسة التصلب والقمع وإطلاق العنان لاستبداد رجال الإقامة العامة وحلفائهم في المنظمة الإرهابية الفرنسية اليد الحمراء، وتمثل هذه المأساة بالنسبة للمقاومة الشعبية منعرجاً حاسماً وقد تكثفت في هذه الفترة حركة المقاومة

¹ لعيرج خولة وآخرون، المرجع السابق، ص 161.

² خليفة الشاطر وآخرون، المرجع السابق، ص 152، 151.

³ عز الدين معزة، فرحات عباس والحبيب بورقيبة -دراسة تاريخية وفكرية مقارنة 1899.2000- أطروحة دكتوراه العلوم في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة منتوري، قسنطينة، 2010، ص 327.

⁴ دعت هذه اللجنة في تاريخ 1 أوت 1952 للاستشارة حول موضوع الإصلاحات من طرف المقيم العام "هوتكلوك" بقصره بقرطاج ومثلها مختلف أطراف الشعب التونسي. - أنظر الى على البلهوان، تونس الثائرة، الطبعة العالمية، القاهرة، ص 387.

⁵ عز الدين معزة، المرجع السابق، ص 328.

المسلحة¹ ، وبقيت حكومة صلاح الدين البكوش معزولة لم يعترف بها أحد واقتصر دورها على الأعمال الإدارية فقط² .

أخذ عدد الثوار بتزايد مستمر أو كما يطلق عليهم الفلاقة³ ، ولقيت هذه المقاومة دعما من شعوب المغرب العربي نذكر منها ليبيا والجزائر وذلك بحكم الجوار، فقد تم إنشاء معسكر لتدريب المتطوعين في طرابلس ضم هذا المعسكر 20 مناضلا في جوان 1952، ليرتفع عددهم فيه إلى 48 مناضلا في ديسمبر 1952 بالإضافة إلى الإمداد بالسلاح عن طريق العديد من الخطوط البرية⁴ ، كذلك كانت الجزائر بمثابة قاعدة خلفية للمقاومة التونسية، حيث كانت ملجأ للثوار التونسيين عندما يشتد عليهم الخناق من طرف الجيش الفرنسي، كذلك زود الجزائريون المقاومين بالسلاح ما أمكن⁵، كما شارك في المقاومة التونسية ومنذ سنة 1952 العديد من المتطوعين الجزائريين، نذكر منهم: الهادي بوعزيز، فرحات الصغير، الطالب العربي قمودي، العربي فرجاني، زهر شريط، وغيرهم ، وعندما بدأت الثورة في الجزائر التحق بعضهم بها ومنهم من بقي بتونس في فصائل جيش التحرير التونسي كلف آخرون بتمير السلاح إلى الثورة الجزائرية وقد كانت بطولات بعضهم محل فخر للتونسيين⁶، وللتدليل على ذلك القائد عبد الوهاب السندي في شهادته أنه دخل للجزائر مع مقاومين آخرين وقضى شهرا منتقلا بين الشريعة و تبسة⁷.

¹ عبيد منصور شرايطي، البشير ناصر الزيدي، المرجع السابق، ص17

² خليفة الشاطر وآخرون، المرجع السابق، ص153.

³ هو مصطلح بالعامية يعني قطاع الطرق أو اللصوص ومن العبارات المرادفة لها باللغة الفرنسية نجد Terroristes, les hors la loi, Bandits ويكثر نشاط هؤلاء في فترات اختلال الأمن وتآزم الأوضاع الاقتصادية لذلك اقتبس الفرنسيون هذا الاسم لتشويه المقاومة ورجالاتها. - أنظر الى محمد الصافي، المرجع السابق، ص145.

⁴ خليفة الشاطر وآخرون، المرجع السابق، ص160.

⁵ عميرة علية الصغير، في التحرر الاجتماعي والوطني -فصول من تاريخ تونس المعاصرة، المرجع السابق، ص202.

⁶ محمد بالقاسم، القواعد الخلفية للثورة الجزائرية والجهة الشرقية -1954.1962-، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث، الجزائر، ص124.

⁷ عبد الله المقلاتي وصالح لميش، تونس والثورة التحريرية الجزائرية، ج2، وزارة الثقافة، الجزائر، ص41.

أما القائد الطاهر الأسود¹، يذكر أنه أمضى شهرين مع الثوار بجبال الأوراس مبعلا من الثوار الجزائريين.²

واستمرت السياسة الفرنسية في عدم الاعتراف بالحقوق المشروعة لتونس ولامتصاص الغضب العام وتهدة الوضع المتوتر في تونس منذ ديسمبر 1951³، قررت باريس في سبتمبر 1953 إرسال مقيم عام جديد "فوزار" "Voizard" إلى تونس وفي محاولة منه لعزل الحزب الحر الدستوري الجديد بالقيام بمفاوضات مع عديد المنظمات مثل الاتحاد العام التونسي للشغل والجامعات العامة للتجار والفلاحين⁴، وأعطى حكومة البكوش من مهامها وكلف محمد الصالح مزالي برئاسة الحكومة التي عوضت في 02 مارس 1954 بوزارة البكوش حيث أصبح التمثيل التونسي في الوزارة 4/3 من العدد الإجمالي في الإدارة بينما كانوا لا يمثلون سوى 4/1 في بداية الحماية، فانقلبت الصورة لتصبح 8 تونسيين مقابل 4 فرنسيين، 12/8 وهي خطوة في إطار تونسنة الحكومة مع تعزيز نفوذ الوزير الأول، كما أمر فوزار بإطلاق سراح السجناء السياسيين وإلغاء الرقابة على الصحف تمهيدا لإنجاح مشروع الإصلاح الإداري الذي أعلن عنه بباريس في 04 مارس 1954⁵.

وكحصيلة لمجموع العمليات للمقاومة التونسية من شهر جانفي 1952 إلى غاية ديسمبر 1954 تاريخ تسليم السلاح: حوالي 134 عملية منها 28 عملية في سنة 1952، 11 عملية سنة 1953، 95 عملية عام 1954 وقد كانت سنة 1954 عسيرة على الفلاحة حيث سقط فيها من

¹ ولد بريف الحامة سنة 1911 التحق بالدرك سنة 1930 تحصل على رتبة رقيب بعد 03 سنوات من الخدمة، كان منتسبا للحزب الدستوري قبل انقسامه وضمن الحزب الدستوري الجديد بعد ذلك، امتن الفلاحة والخياطة، كان من الأوائل الذين صعدوا الجبل للمقاومة في جانفي 1952 وأصبح من أبرز قادة المقاومة التونسية حتى تسليم السلاح في ديسمبر 1954 وكان الأسود من القلائل الذين لم يقبلوا باتفاقيات الاستقلال الداخلي ولم يسلموا سلاحهم واعتبروها خيانة للقضية الجزائرية، وأصبح القائد العسكري للمقاومة الثانية منذ أواخر 1955 حتى صائفة 1956 ووضع حدا لنشاطه بعد حصول تونس على استقلالها التام في 20 مارس 1956 وتصلح مع بورقيبة وتوفي في سنة 1996. -أنظر الى عميرة علية الصغير، في التحرر الاجتماعي والوطني، فصول من تاريخ تونس المعاصرة، المرجع السابق، ص 20.

² عميرة علية الصغير، في التحرر الاجتماعي والوطني، فصول من تاريخ تونس المعاصرة، المرجع السابق، ص 202

³ عروسة التركي، الحركة اليوسفية في تونس-1955، 1956-، المرجع السابق، ص 160.

⁴ فيرنر روف، البورقبيية والسياسة الخارجية لتونس المستقلة، تر. الصحبي الثابت، المطبعة العصرية، تونس، ص 97.

⁵ عز الدين معزة، المرجع السابق، ص 329.

الشهداء أكثر من غيرها¹، وبدأت مجموعات الكفاح المسلح في جيش التحرير التونسي تتخذ منذ سنة 1954 شكلا منظما وكفاحيا واسع النطاق على الرغم من قيام السلطات الفرنسية بإتباع مختلف الطرق للقضاء عليها²، وأدت عمليات الكفاح المسلح وتصاعدها وعجز السلطات الفرنسية على السيطرة عليها إلى سقوط وزارة البكوش في 15 جوان 1954، وقام مانديس فرانس رئيس الحكومة الفرنسية بزيارة إلى تونس يوم 31 جويلية 1954 وألقى في قاعة عرش الباي خطابا أعلن فيه رسميا عن مشروع الاستقلال الداخلي لتونس وفي نفس الوقت عرف بالشروط التي تقبل فرنسا بموجبها القيام بالتنازلات ببقاء معاهدة باردو كقاعدة ترتكز إليها للعلاقات الفرنسية - التونسية، هذا يعني أن تونس تتنازل عن سيادتها في إدارة سياستها الخارجية والدفاعية، وتبقى فرنسا في تونس وتنتهي المقاومة المسلحة³.

وتقرر إجراء المفاوضات لعقد اتفاقية تقرر الوضع الجديد في تونس وكان ذلك بإنشاء حكومة الطاهر بن عمار في 08 أوت 1954 من ضمنها ثلاث أعضاء في الحزب الحر الدستوري الجديد تم تكليفهم بالإشراف على المفاوضات مع فرنسا وبدأت المفاوضات ابتداء من 04 سبتمبر 1954 في قرطاج للتواصل ابتداء من 13 سبتمبر 1954⁴، وقد توصلت المباحثات الي وقف المقاومة وتمكين تونس من الحكم الذاتي مقابل الحفاظ على مصالح فرنسا بتونس وكانت خطوة مفاجئة للجميع، فقد حسم مانديس فرانس الأمر في مباحثات سرية عقدها مع بورقيبة أفصح عنها هذا الأخير فيما بعد وسويت القضية وفق الشكل الذي يخدم المخطط الفرنسي، وتم تشكيل لجنة مشتركة لتسليم الأسلحة مقابل منحهم الأمان⁵.

تم تلبية النداء المشترك لبلاغ الحكومة التونسية والمقيم العام في 22 نوفمبر 1954 للثوار بتسليم السلاح مقابل منحهم الأمان، وحدد تاريخ 09 ديسمبر 1954 كأخر أجل لذلك، وفعلا

¹ عميرة علية الصغير، المقاومة الشعبية في تونس في الخمسينيات -انتفاضة المدن والفلاحة اليوسفية، المرجع السابق، ص25.

² محمد الصافي، المرجع السابق، ص151.

³ فيرنر روف، المرجع السابق، ص 98، 99

⁴ فيرنر روف، المرجع السابق، ص102.

⁵ عبد الله مقلاتي وصالح لميش، المرجع السابق، ص 31.

فقد سلم جل المقاومين أسلحتهم ماعدا الطاهر الأسود و70 من رجاله¹، وانتهى الفصل الأول من المقاومة المسلحة في 10 ديسمبر 1954 واستلمت النخبة الوطنية مقاليد السلطة وطفا على السطح الخلاف البورقيبي اليوسفي.²

¹ عميرة علية الصغير، المقاومة الشعبية في تونس في الخمسينيات انتفاضة المدن والفلاحة اليوسفية، المرجع السابق، ص27.

² حفيظ طبابي، البناء الوطني وتحديات الاستقلال، ط1، المغاربية للطباعة والنشر، تونس، 2011، ص34.

ثانيا: الأوضاع السياسية في الجزائر قبيل التفاوض

لقد عرف التنظيم السياسي لثورة تطورات هامة على صعيد إرساء المؤسسات وتكريس الاعتراف بها داخليا وخارجيا، حيث أعدها الشعب الجزائري الممثل الوحيد والقيادة العليا لثورة واعترفت بها العديد من الدول، وقد أشرفت هذه الحكومة على جميع شؤون الثورة ولقد ازدادت وتيرة النشاط السياسي حيث شكلت قيادة الثورة المصالح السياسية والإدارية للإشراف على شؤون المواطنين المختلفة الاجتماعية والتعليمية والصحية في مختلف الأرياف والمدن وحتى داخل المعتقلات والمحتشدات الخاضعة للإدارة الفرنسية الصارمة.¹

أصبح تأثير الثورة على الأوضاع الداخلية لفرنسا جد كبير فقد أدى إلى تحالف المعمرين مع قادة الجيش الفرنسي في الجزائر يوم 13/5/1958 للقيام بانقلاب عسكري بقيادة الجنرال "ماسو"² مقابل تعهد ديغول بعدم الابتعاد عن سياستهم المتمثلة في مواصلة التهدئة وعدم التفاوض مع الجبهة³ وكان الانقلاب يهدف الى تسهيل مهمة عودة الجنرال ديغول⁴ إلى الحكم.

فكانت النتيجة سقوط الجمهورية الرابعة وقيام الجمهورية الخامسة، وتولي ديغول الحكم يوم 1 جوان 1958 ، فجاء بسياسته الإصلاحية المظهر، العدوانية واستعمارية البعد⁵، فقد حاول بشتى الوسائل السياسية والعسكرية تبني مشاريع في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي لأنه يعرف لا سبيل لحل المشكل الجزائري إلا بالتفاوض مع الجبهة لذلك سبب كل جهوده العسكرية بهدف القضاء على الثورة عسكريا⁶ التي خلفت خسائر كبيرة للجزائريين على حسب قول فرحات عباس:

¹ عبد الله مقلاتي، جنود طافر، التاريخ السياسي للثورة الجزائرية، ج2، دار سحنون للنشر والتوزيع، الجزائر، ص 403.

² أحمد توفيق المدني، حياة كفاح مع ركب الثورة التحريرية، ج3، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1982، ص550.

³ عبد الله شريط، الثورة الجزائرية في الصحافة الدولية، 1960، دار هومة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2010، ص103.

⁴ اسمه "شارل أندريه جوزيف ماري ديغول" ولد في سنة 1890 بمدينة "ليل" الفرنسية، التحق بمدرسة "سان سير"، شارك في الحرب العالمية الأولى، رقي إلى رتبة جنرال بعد نجاحه في القيادة خلال الحرب العالمية الثانية في عهد الجمهورية الرابعة أجريت انتخابات ووضع دستور جديد لكن ديغول استقال من الرئاسة سنة 1946، وعند بداية تدهور أوضاع فرنسا أحس ديغول أن واجبه أمام فرنسا لم ينتهي، لذلك عاد إلى حكم فرنسا، وكل ما اهتم به هو تحقيق مصلحة فرنسا. - أنظر الى عبد المجيد عمراني، جان بول سارتر والثورة الجزائرية، مكتبة مدبولي، مصر، 1996، ص120. وعبد القادر خليفي، محطات من تاريخ الجزائر المجاهدة، 1830_1962، الجزائر، 2010، ص128. ومحمد كامل حسن المحامي، عباقرة خالدون _شارل ديغول_، منشورات المكتب العالمي، بيروت، 1988، ص14

⁵ محمد ودوع، الدعم الليبي للثورة التحريرية، مؤسسة كوشكار للنشر والتوزيع، الجزائر، 2008، ص231

⁶ للمزيد حول هذا المخطط ينظر الى المجاهد، ع55، 6 نوفمبر، 1959، ص5.

"إن الجزائر لم تعرف ثقل الحرب مثل ما عرفت ذلك في عهد ديغول"¹، فقد كان غرض ديغول أن يتفاوض من موقع قوة ويجد حين ذلك مفاوضاً ضعيفاً².

أما عن وسائله السياسية فقد قام بتنظيم استفتاء شعبي يوم 28/9/1958 حول دستور الجمهورية الخامسة الذي يرمي به إلى الاندماج فقد كانت صيغة سؤال الاستفتاء في الجزائر "هل توافق على الدستور أم لا؟"، والسؤال نفسه طرح في فرنسا، ولإنجاح هذا الاستفتاء فُرض على الجزائريين التصويت بالقوة حيث انتهى الاقتراع بـ 96.5% نعم و 3.5% لا³.

في يوم 3 أكتوبر 1958 أعلن ديغول عن "مشروع قسنطينة" وهو اقتصادي إلى حد كبير، يظهر أنه من أجل تحسين وضعية الجزائريين لكن في الحقيقة لإغراء الشعب الجزائري للتخلي عن مساندة الثورة⁴، وخلق القوة الثالثة لكن لم تتحقق هذه الأهداف لتقطن جبهة التحرير الوطني، مع معارضة المستوطنين له.

وفي 23 أكتوبر اقترح ديغول "سلم الأبطال" أو "سلم الشجعان"⁵ الذي لم يكن سوى نداء للاستسلام، وزرع الشقاق في صفوف جبهة وجيش التحرير الوطني لذلك تقطنت له جبهة التحرير الوطني فقامت بحملة دعائية جعلت المشروع لا يلقى أي استجابة من الجزائريين⁶، في حين أعلنت الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية عن رفضها لسلم الشجعان، باعتباره غير قادر على حل القضية الجزائرية، والتأكيد على أن السلم لا يكون إلا باعتراف فرنسا بحق تقرير مصير الجزائريين، وفتح باب المفاوضات الرسمية بين ممثلي الحكومتين الجزائرية والفرنسية، في إطار مفاوضات جدية في بلد محايد⁷.

¹ محمد العربي الزبيري، تاريخ الجزائر المعاصر (1954-1962) ج2، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، 1999، ص131.

² أحمد بشيري، الثورة الجزائرية والجامعة العربية، ط2، منشورات ثالة، الجزائر، ص14.

³ جوان غليسي، ثورة الجزائر، تر. عبد الرحمان صدقي أبو طالب، الدار المصرية للتأليف والترجمة، مصر، 1966، ص198.

⁴ عبد المجيد عمراني: المرجع السابق، ص124.

⁵ يحي بوعزيز، "مغزى وأبعاد 19 مارس 1962"، مجلة المصادر، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة

أول نوفمبر، 1954 ع5، الجزائر، 2001 ص17. وعن محتوى نداء سلم الشجعان ينظر عمار قليل، المرجع السابق، ص146.

⁶ محمد تقيّة، الثورة الجزائرية المصدر، الرمز، والمآل، تر. عبد السلام عزيزي، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2010، ص521.

⁷ عمر بوضربة، النشاط الدبلوماسي للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية سبتمبر 1958-جانفي، 1960، ط2، دار الحكمة،

الجزائر، 2012، ص90.

ونتيجة لفشل كل المناورات الديغولية التي أدت إلى خسائر كبيرة -كادت أن تؤدي إلى انهيار الاقتصاد الفرنسي- التي جعلته يضطر إلى اللجوء للحل المبني على التفاوض الذي شرع في تطبيقه منذ 16 سبتمبر 1959،¹ عندما أعلن ديغول خطاباً² باسم فرنسا أنه يعترف للشعب الجزائري بـ "حق تقرير مصيره"، وقد تزامن الخطاب مع انعقاد الدورة 14 للجمعية العامة للأمم المتحدة لمناقشة القضية الجزائرية.³

كان هدف ديغول كسب الرأي العام العالمي وخاصة هيئة الأمم المتحدة، كما تضمن خطابه⁴ أن يكون حق تقرير مصير الجزائريين بعد 4 سنوات من التهدة التي حددها بعدم زيادة القتلى عن 200 شخص في العام وأن يجرى في ختام هذه السنوات استفتاء لاختيار الاندماج مع فرنسا، أو الاستقلال التام أو الفدرالية مع فرنسا،⁵ كما فضل الحل الأخير بحيث تكون حكومة الجزائريين من الجزائريين واتحاد وثيق مع فرنسا فيما يتعلق بالاقتصاد والتعليم والدفاع والعلاقات الخارجية.⁶ ونلاحظ أن الخطاب أفرغ من محتواه لأنه مطروح بشروط وقيود مما جعل تحقيقه مستحيلاً، ومن هذه الشروط أن الصحراء لا يشملها تقرير المصير أي تبقى فرنسية، فديغول يعرف أنّ جبهة التحرير الوطني لا تقبل هذا الحل ليوصل مناوراته السياسية التي تجعل الشعب الجزائري يظهر أنه متمسك وأنّ جبهة التحرير الوطني لا تمثل هذا الشعب ولا يمكن أن تكون المفاوض الشرعي.

لقد أدت مبادرة ديغول إلى حالة استنفار لدى الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية فقامت بعقد عدة اجتماعات واستشارات داخلية وخارجية دامت أسبوعين، وردا على تصريح ديغول

¹ علي كافي، من المناضل السياسي إلى القائد العسكري، 1962/1946 دار القصة، الجزائر، 1999، ص 179.

² كان لهذا الخطاب تأثير كبير على مسار الاتصالات الجزائرية الفرنسية التي ستؤول إلى المفاوضات الرسمية، ويعتبر أول اعتراف من طرف مسؤول فرنسي بهذا الحق، ينظر عمر بوضرية، موقف الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية من المناورات الدبلوماسية الفرنسية "حق تقرير المصير 1959/9/16" من خلال وثائق الحكومة المؤقتة بالمركز الوطني للأرشيف، حولية المؤرخ، ع2، 2002، ص 287.

³ محمد العربي الزبيري، تاريخ الجزائر المعاصر، ج2، المرجع السابق، ص 13.

⁴ أنظر خطاب الجنرال ديغول _ يحي بوعزيز، ثورات الجزائر بين القرنين 19 و20م من وثائق جبهة التحرير الوطني، (1962_1954)، ج3، دار الغرب، الجزائر، 2009، ص 28.

⁵ محمد بلعباس، الوجيز في تاريخ الجزائر، دار المعاصرة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009، ص 214.

⁶ سعيد بورنان، شخصيات بارزة في كفاح الجزائر، 1830_1962 ج3، ط2، دار الأمل، الجزائر، 2009، ص 38.

خرجت ببيان أذيع في ندوة صحفية بتونس يوم 28 سبتمبر 1959،¹ فكان جواب الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية أنها ترحب بمبدأ تقرير المصير على شرط أن يُطبّق كما حددته المواثيق الدولية، وضمان وحدة الشعب الجزائري والتراب الوطني كما عبرت عن رغبتها للدخول معها في المفاوضات.²

وأثناء عقد الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها 14 في سبتمبر - ديسمبر 1959م قدمت خلالها مختلف الدول الإفريقية والآسيوية توصياتها لإجراء مفاوضات فورية، للوصول إلى حل سلمي على أساس الاعتراف بحق الشعب الجزائري في تقرير مصيره، طبقاً لميثاق الأمم المتحدة.³ حينها صرح وزير الخارجية الفرنسي يوم 12 أكتوبر 1959 أن حكومة بلاده مستعدة للتفاوض مع جبهة التحرير الوطني بشأن وقف القتال، وفي يوم 10/11/1959 أعلن ديغول عن استعداداته للتفاوض بشأن شروط وقف القتال، فكان رد الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية بأنها أسندت مهمة التفاوض للوزراء الخمسة⁴ المعتقلين بإجراء المفاوضات.⁵

لكن ديغول رفض ذلك بحجة أنه لا يتفاوض مع رجال يوجدون خارج المعركة، كما كان هدفه إيجاد قوة ثالثة ليظهر أن الحكومة المؤقتة لا تمثل كل الجزائريين.⁶ كما لجأ إلى إجراء لقاءات بين مبعوثيه وصالح زعموم في مارس 1960، ولقاء آخر مع ديغول نفسه بقصر الإليزيه في 10 جوان 1960 لكن كل محاولاته باءت بالفشل،⁷ فاضطر إلى توجيه

¹ عمر بوضرية، موقف الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية من المناورات الدبلوماسية الفرنسية....، المرجع السابق، ص 29.

² المجاهد، ع 27، 29 مارس، 1961، ص 8، وينظر _ الجندي خليفة، حوار حول الثورة، ج 2، موفم للنشر، الجزائر، 2009، ص 267.

³ محمد بلعباس، المرجع السابق، ص 214.

⁴ الوزراء الخمسة أو ما يطلق عليهم بالزعماء الخمسة المعتقلين بفرنسا وهم بن بلة، آيت أحمد حسين، بوضياف، بيطاط وخيضر.

⁵ محمد لحسن أزغدي، مؤتمر الصومام وتطور ثورة التحرير الوطني الجزائرية، 1956-1962، دار هومة، الجزائر، 2009، ص 261.

⁶ محمد الأمين بلغيث، تاريخ الجزائر المعاصر، (دراسات ووثائق)، ط 2، دار ابن كثير للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، 2007، ص 229.

⁷ سليمان الشيخ، الجزائر تحمل السلاح، تر. محمد حافظ الجمالي، منشورات الذكرى الأربعين للاستقلال، الجزائر، 2002، ص 102.

خطاب لقادة الثورة يوم 14 جوان 1960 يصرح فيه بما يلي: "إننا ننتظركم هنا لنجد معكم نهاية مشرفة للمعارك التي تتواصل حتى الآن¹ ... وهو ما مهد لمحادثات مولان.

- تشكيل الحكومة المؤقتة:

في خضم تزايد المناورات الفرنسية تجاه القضية الجزائرية وادعائها انها لم تجد ممثلا شرعيا للتفاوض معه²، كانت فكرة تأسيس "GPRA"³ تختمر في أذهان قادة جبهة التحرير الوطني منذ سنة 1956، ويذكر رضا مالك "بأن فكرة تأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية بدأت تتبلور بعد اختطاف الزعماء الخمسة يوم 1956/10/22 التي جاءت كرد للقضاء على الثورة وزعمائها الذين يتصدون لطموحاتها الاستعمارية⁴، لذلك أرسلت مذكرة من قبل جبهة التحرير الوطني لمؤتمر "بريوني" ببيوغسلافيا المنعقد يومي 18 و 19 جوان 1956 الذي حضره كل من الرؤساء (تيتو، نهرو وجمال عبد الناصر)، وقد كان من ضمن مطالب المذكرة إنشاء الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية لتقوم بمهمة التفاوض حول شروط السلام مع فرنسا.⁵

كما أثّرت الفكرة من جديد في اجتماع المجلس الوطني للثورة الجزائرية المنعقد في 28-20 أوت 1957، وقد أجريت الاتصالات مع الحكومات العربية في هذا الشأن⁶، وفي سنة 1958 حددت الثورة رغبتها في التفاوض على أساس الاعتراف باستقلال الشعب الجزائري لذلك كان القرار يقضي بتكليف لجنة التنسيق والتنفيذ مهمة تشكيل حكومة مؤقتة.⁷

كما أكد مؤتمر طنجة المنعقد يوم 27 أفريل 1958 الذي عقدته الأحزاب المغاربية دعوته إلى تأسيس حكومة مؤقتة جزائرية بالتشاور مع حكومتي تونس والمغرب، وتم الاتفاق على إقامة

¹ شارل ديغول، المصدر نفسه، ص 94.

² بشير بلاح، العربي منور، نبيل داودة، تاريخ الجزائر المعاصر، ج 2، دار المعرفة، الجزائر، 2010، ص 181.

³ رأت أن تصف نفسها بالمؤقتة وهذا أكثر ديمقراطية، كما رفضت أن تعتبر نفسها على أنها الحكومة النهائية لبلادها قبل أن يُعرف رأي الشعب بصورة نظامية، والرضا العام، ينظر محمد بجاوي، الثورة الجزائرية والقانون، 1960-1961 ط 2، دار الرائد للكتاب، 2005، ص 10.

⁴ FARHAT ABBAS, Autopsie d'une guerre, Éd l'aurore, Paris, France, 1980, P232

⁵ عقيلة عفيري، مفاوضات ايفيان في منظور القانون الدولي، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في القانون الدولي والعلاقات الدولية، إشراف أحمد ناصر، كلية الحقوق، جامعة الجزائر - بن يوسف بن خدة، 2010، ص 66.

⁶ زهير احداين، المختصر في تاريخ الثورة الجزائرية، 1954-1962 منشورات دحلب، الجزائر، 2012، ص 57.

⁷ عبد الرحمان بن العقون، مذكراتي، منشورات دحلب، طبع المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، 2009، ص 276.

حكومة مؤقتة للجمهورية الجزائرية في المنفى،¹ كما حددت الأهداف التي أنشئت من أجلها الحكومة المؤقتة، ومهمتها يلخصها أحمد توفيق المدني في قوله: "المقصود منها إقناع الرأي العام العالمي، بأن المفاوض الجزائري موجود، وهو يظهر رغبته في الاتصال ضمن مفاوضات رسمية بالحكومة الفرنسية، على مقتضى الشروط التي أعلنتها الثورة، والمهمة الأساسية للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، هي تحقيق الاستقلال، وتمكين الجزائر من إبداء صوتها في وسط عالمي والتهيئة لهذا العمل"²، وفي اجتماع لجنة التنسيق والتنفيذ يوم 09 سبتمبر 1958م، الذي ترأسه "فرحات عباس"³ تمت مناقشة ترتيبات الإعلان عن مسألة تشكيل الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية وخلالها تم الفصل في مسألة الاتفاق على إنشاء هذا الجهاز وعلى توزيع المناصب، ثم شرع أعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ في الاتصال بالحكومات الصديقة للحصول على تأييدها واعترافها،⁴ وقد أعلن رسميا عن تأسيس GPRA يوم 19 سبتمبر 1958 بالقاهرة، وتم الاتفاق بالإجماع على تعيين "فرحات عباس" رئيسا لها.⁵

وزعت الحقائق الوزارية على مختلف الأعضاء القيادية، وقد أذيع الإعلان عن تأسيسها إلى الشعب الجزائري، في كل من القاهرة والرباط وتونس، على الساعة الواحدة بعد الظهر بتوقيت

¹ أعمار العايد، "مؤتمر طنجة المحطة الأخيرة لتصفية الاستعمار"، مجلة الرائد، ع2، أبريل، 2002، ص40.

² عز الدين معزة، فرحات عباس والحبیب بورقيبة دراسة تاريخية وفكرية مقارنة، 1899_2000 أطروحة دكتوراه، إشراف عبد الكريم بوصفصاف، قسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2010، ص 374.

³ ولد في 24 أوت 1899 بجيجل، متحصل على شهادة عليا في الصيدلة، أسس أحباب البيان والحرية سنة 1944، وفي 1956 انضم إلى حزب جبهة التحرير الوطني، كان عضوا بالمجلس الوطني للثورة الجزائرية، ثم عين رئيسا للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، من تاريخ تأسيسها إلى غاية أوت 1961 ينظر الى عبد الحفيظ بوعبد الله: فرحات عباس بين الإدماج والوطنية، 1919_1962 رسالة ماجستير، إشراف يوسف منصورية، قسم التاريخ، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2006، ص26.

⁴ عبد الله مقلاتي، المرجع في تاريخ الثورة الجزائرية ونصوصها الأساسية، 1954_1962 ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2012، ص11.

⁵ جمال قنان، "تشكيل الحكومة المؤقتة نقلة نوعية في دبلوماسية جبهة التحرير الوطني"، مجلة الذاكرة، ع4، الجزائر، 1996، ص9.

الجزائر،¹ لتكون وتصبح أداة لتسيير الثورة في جميع الميادين وللمفاوضات المقبلة مع الحكومة الفرنسية فاعترفت بها دول عديدة تجاوزت العشرين خاصة العربية، والافريقية والآسيوية.² بعدها طوّرت الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، عملها السياسي والدبلوماسي، فعرفت القضية الجزائرية نجاحا باهرا بحضورها المؤتمرات الدولية، للتعريف بتطور الكفاح وحشد التأييد له، وتطبيق السياسة الفرنسية وفضح أساليبها الخبيثة في هذه المحافل الدولية، وقد تجاوز المؤتمرين وطالبوا الحكومة الفرنسية بالإسراع في فتح مفاوضات مع الحكومة المؤقتة الجزائرية، والاعتراف باستقلال الجزائر.³

وهكذا تغيرت العلاقات وأصبحت الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، تتعامل مع الحكومات التي اعترفت بها معاملة الند للند، وتغيرت لغة الخطابات الفرنسية فلم تعد تنعت جبهة التحرير الوطنية بالمتطرفين.

كما فرضت الحكومة المؤقتة، نفسها عمليا وقانونيا على الساحة الدولية، وأصبح للشعب الجزائري حكومة تمثله ومتى أرادت فرنسا التفاوض فهي مرحبة بهذا العرض،⁴ ويعتبر ميلاد الحكومة المؤقتة الجزائرية، بمثابة إعادة بعث للدولة الجزائرية، وأيضا من أجل توفير أداة شرعية ورسومية مع فرنسا، وتكذيب ادعاءاتها التي تتذرع بعدم وجود حكومة تمثل الشعب الجزائري للتفاوض معها.⁵

¹ مريم صغير، المواقف الدولية من القضية الجزائرية، 1954_1962 دار الحكمة، الجزائر، 2008، ص111.

² عمار ملاح، وقائع وحقائق عن الثورة التحريرية بالأوراس، دار الهدى، الجزائر، ص293.

³ أحمد بشيري، المرجع السابق، ص128.

⁴ سعد دحلب، المهمة منجزة من أجل استقلال الجزائر، منشورات دحلب، 2007، ص82.

⁵ محمد العربي الزبيدي وآخرون، كتاب مرجعي عن الثورة التحريرية، المرجع السابق، ص10.

ثالثا: الأوضاع الداخلية بفرنسا

إن توالي سقوط الحكومات الفرنسية الواحدة تلو الأخرى يعتبر من أكبر الأدلة على فشل فرنسا في قمع الثورة الجزائرية، حيث استطاعت الثورة التي انطلقت بإمكانيات بسيطة ومحدودة أن تحدث شرخا داخل كيان الدولة الفرنسية في مختلف الميادين الاقتصادية والسياسية والعسكرية.¹ وعليه فإن الجمهورية الرابعة² كانت ضعيفة بالمقارنة مع القوى الأخرى التي خرجت منتصرة من الحرب العالمية الثانية،³ ويرجع هذا الضعف الى الأوضاع التالية:

- الوضع الاقتصادي:

حيث نجد في المجال الاقتصادي ارتفاع النفقات الموجهة للجيش الفرنسي العامل بالجزائر، وهذا أدى بالسلب على النفقات الموجهة للجيش الفرنسي، وتنمية ثروته ومداخيله وأجهزته المتنوعة، هذا ما هدد بدوره تقدم وازدهار الدولة الفرنسية،⁴ مقارنة بالدول الأوروبية و الولايات المتحدة الأمريكية، بالإضافة الى فقدان المصانع والمؤسسات الفرنسية من اليد العاملة في الحرب بالجزائر، فقد قدرت قيمة المصروفات الفرنسية في تلك الفترة ما قارب ملياري فرنك، الأمر الذي دفع بالحكومة الفرنسية الاقتراض من الخارج، والرضوخ لشروط الاستدانة القاسية.⁵ فكان من نتائج هذا الوضع الذي آلت إليه الحكومة الفرنسية أن ضعفت التزاماتها تجاه منظمة الحلف الأطلسي، ونظرا لوجود الغالبية من جيشها في الجزائر مما أدى الى شكوى شركائه بالحلف.⁶

¹ عمار قليل، ملحمة الجزائر الجديدة، ج1، دار البعث، الجزائر، 1991، ص129.

² هي الحكومة الفرنسية بين 1946 الى 1958 تحت الدستور الجمهوري الرابع، تعتبر هذه الجمهورية استئناف للجمهورية الثالثة التي حكمت فرنسا قبل الحرب العالمية الثانية وعانت من الكثير من المشاكل مثل الوزارات القصيرة الأمد مما جعل التخطيط السياسي صعبا، لذلك قامت فرنسا بتعديل دستورها في 13 أكتوبر 1946م.

³ صالح الحاج، تاريخ الثورة الجزائرية، دار الكتاب الحديث، القاهرة، 2008، ص79.

⁴ محمد حربي، الثورة الجزائرية سنوات المخاض، تر. نجيب عياد وصالح المولى، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية للنشر، الجزائر، 1994، ص 174.

⁵ نفسه، ص196

⁶ بو الطمين، جودي لخضر، لمحات من ثورة الجزائر كما شاهدها وقرأت عنها، دار البعث للنشر، قسنطينة، ص 66.

- الوضع السياسي:

جاءت حكومة " فيليكس غايار " بمشروع جديد لفرنسا والذي كان تحت اسر القانون الإطاري "les lois cados" والذي نص على أن الجزائر جزء مكمل للجمهورية الفرنسية ونظرا لزحف الثورة الفرنسية وضغطها على الأحداث الداخلية والخارجية لفرنسا فقد تزعزع مركز حكومة غايار، ولم ينفع أي تهديد بانسحاب فرنسا من الحلف، إذا لم تؤيدها في حربها بالجزائر وتهاوت في النهاية وسقطت في شهر أبريل 1958م دون أن تحقق أي شيء.¹

وأن ما سرع عملية سقوط الجمهورية الرابعة راجع الى خيبة أمل كل من المعمرين والجيش الذي كان دافعا أساسيا لبداية التصدع السياسي الفرنسي،² أما على الصعيد الخارجي وبالضبط مستعمرات فرنسا والتي فقدت جل مستعمراتها من أجل الاحتفاظ بالجزائر، هذه الأخيرة التي كبدت العدو العديد من الخسائر على الصعيد السياسي، وبالرغم من كل المجهودات التي قام بها الجيش الفرنسي لقمع الثورة إلا أنه لم يحقق أي نصر.³

مما أدى الى إحباط معنويات الفرنسيين في الجزائر، وأنهم كانوا يريدون تحقيق نصر بالجزائر يعوضهم عن الهزائم التي لحقت بهم من طرف النازيين، واستكملت هزيمتهم في " ديان بيان فو"،⁴ وعن تفاقم الوضع الفرنسي أدى الى سقوط وزارة " فيليكس غايار " في 15 أبريل.⁵

¹ يحيى بوعزيز، ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرون، عالم المعرفة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009، ص158.

² محمد عباس، نصر بلا ثمن الثورة الجزائرية 1954م- 1962م، دار القصة للنشر، الجزائر، 2007، ص 271.

³ عبد الحميد السقاوي، "من بطولات جيش التحرير الوطني"، مجلة أول نوفمبر، منشورات المنظمة الوطنية للمجاهدين، ع62، 1983، ص21.

⁴ نفسه، ص22.

⁵ محمد لحسن أرغيدي، مؤتمر الصومام وتطور ثورة التحرير الوطني الجزائرية 1956-1962، دار هومة، الجزائر، 2004، ص186.

- الوضع العسكري:

بالرغم من الحشود الهائلة من العساكر التي دفعت بها فرنسا لمحاربة الثورة الجزائرية لم تفلح وعود الوزير المقيم "لاكوست"¹ في التهدة والتي جعلته يصرح بأن رغم جرائم المظليين خلال ما عرف بمعركة الجزائر والتي لم يدخر فيها كل من "ماسو"² و "سالان"³ جهدا للبطش والتتكيل ولا حتى خطوط الموت كل هذا لم يوقف زحف الثورة الماردة على الغاصبين بل كان هذا دافعا قويا في اشتداد لهيب الثورة وبشكل سريع ومرعب ومخيف⁴.

وفي هذه الفترة تدهور وضع الجيش الفرنسي وهو يرى الثورة تتطور وفي المقابل برز جيش التحرير الوطني الدراع العسكري والداعم للثورة كقوة منظمة ومنسقة تنسيقا حديثا، وذلك للتطور السريع الذي عرفته الثورة منذ بداية 3599/11/91م إلى مؤتمر الصومام 3591/11/91م الذي خلق دولة داخل دولة التفت حولها الجماهير في إجماع كامل، وهذا ما جعل الجيش الفرنسي والمعمرين يعيشون في شبه عزلة داخل الجزائر⁵.

¹ هو الحاكم العام الفرنسي بالجزائر، عين في منصبه عقب جاك سوستال في مطلع 1956 شغل منصب وزير عدة مرات في ظل الجمهورية الرابعة - انظر إلى يحيى بوعزيز، موضوعات وقضايا من تاريخ الجزائر والعرب، ج2، دار الهدى، 2116، ص 225.

² هو عسكري فرنسي، قائد للقوات العسكرية الفرنسية في الجزائر، شارك في تمرد 13 ماي 1958م، كان وراء اعتماد التعذيب كطريقة وحيدة للحد من نشاط مناضلي جبهة التحرير الوطني، من المعارضين لسياسة تقرير المصير في الجزائر ومن أنصار منظمة الجيش السري الفرنسي، -انظر إلى يحيى بوعزيز، المرجع نفسه، ص236.

³ ولد في فرنسا في 05 سبتمبر 1905م، مندوب عام للحكومة في الجزائر، بداية من 1958 بتولي السلطات المدنية، إضافة إلى السلطات العسكرية التي كان يمارسها بصفة قائدا أعلى للجيش الفرنسي بالجزائر - أنظر إلى جمال قندل: خط شال وموريس على الحدود التونسية والمغربي وتأثيرها على الثورة، دار الضياء للنشر، الجزائر، 2006، ص 84.

⁴ يحيى بوعزيز، المرجع نفسه، ص219.

⁵ محمد لحسن أزغيد، المرجع السابق، ص189.

خلاصة الفصل الأول:

- تُظهر الأوضاع السياسية في تونس والجزائر قبل اتفاقيات الاستقلال تباينات جوهرية بين البلدين في طرق مقاومتها للاستعمار الفرنسي.
- بينما اعتمدت تونس على المقاومة السلمية والمفاوضات بقيادة الحبيب بورقيبة، اختارت الجزائر الكفاح المسلح بقيادة جبهة التحرير الوطني.
 - أسفرت الجهود التونسية عن اتفاقية استقلال داخلية في 1955 واستقلال كامل في 1956، مما أدى إلى انتقال سلس نسبياً للسلطة.
 - في المقابل، تطلبت الجزائر ثورة دموية وصراع طويل الأمد انتهى باتفاقية إيفيان في 1962، لتتال استقلالها بعد تضحيات كبيرة.
 - تُبرز هذه الأحداث أن طريق التحرر في كل من تونس والجزائر تأثر بالظروف السياسية والاجتماعية الفريدة لكل بلد، ما أدى إلى نتائج مختلفة رغم الهدف المشترك للاستقلال والسيادة الوطنية.

الفصل الثاني: تحليل مسار ومضمون المفاوضات الفرنسية مع تونس والجزائر

الفصل الثاني: تحليل مسار ومضمون المفاوضات الفرنسية مع تونس والجزائر (1955-1962)

- أولاً: مسار المفاوضات التونسية والجزائرية مع فرنسا.
- ثانياً: قراءة في مضمون الاتفاقيات التونسية - الفرنسية.
- ثالثاً: قراءة في مضمون الاتفاقيات الجزائرية - الفرنسية.

تمهيد:

أدى مسار اتفاقيات الاستقلال في تونس والجزائر إلى تعزيز مفهوم السيادة الوطنية لكل منهما بشكل مختلف، مما كان له تأثير كبير على المنطقة، فبدأت فصول جديدة من النضال السياسي والتاريخي تتشكل، في تونس، قادت الحركات الوطنية، تحت زعامة الحبيب بورقيبة وحزب الدستور الجديد، مفاوضات مباشرة مع الفرنسيين في أوائل الخمسينات. هذا الحراك السلمي والمطالب المتزايدة بالاستقلال أدت في النهاية إلى توقيع اتفاقية الاستقلال في 20 مارس 1956، التي نصت على انسحاب تدريجي للقوات الفرنسية وتأسيس دولة تونسية مستقلة. أما الجزائر، فقد كان مسارها مختلفاً وأكثر تعقيداً، اندلعت حرب التحرير الجزائرية في نوفمبر 1954، بقيادة جبهة التحرير الوطني، والتي تبنت الكفاح المسلح كوسيلة لتحقيق الاستقلال. بعد سنوات من الصراع الدموي والمفاوضات المتقطعة، توصل الطرفان إلى توقيع اتفاقية إيفيان في 18 مارس 1962، التي نصت على وقف إطلاق النار وترتيبات انتقالية لتسليم السلطة. تضمنت هذه الاتفاقيات نصوصاً مفصلة حول ترتيبات الحكم الذاتي، والاقتصاد، والأمن، وحقوق المستوطنين الأوروبيين، مما عكس التحديات والتوازنات التي كانت سائدة في تلك الفترة. يمثل تحليل مضمون هذه الاتفاقيات فهماً عميقاً لكيفية تشكيل الدولة الحديثة في كل من تونس والجزائر، مسلطاً الضوء على المسارات المتباينة والتحديات المشتركة في سياق سعيهما نحو التحرر الوطني والسيادة.

أولاً: مسار المفاوضات الفرنسية مع تونس والجزائر.

✓ تونس:

■ الاستقلال الداخلي:

يعتبر تصريح بيار منديس فرانس في 31 جويلية 1954 بقرطاج أول خطوة للتفاوض من أجل الاستقلال الداخلي التونسي، وعلى هذا الأساس قبل معظم الوطنيين هذا الاقتراح ما عدا الدستوريين القدم - الحزب الدستوري القديم - رافضين منهجية المراحل و متمسكين بمبدأ الكل أو لا شيء، بينما منهجية المراحل التي تبناها الحزب الدستوري الجديد تتضمن أن فكرة الاستقلال لا تبنى في زمن واحد بل بمراحل متعددة ومتفق عليها¹، وقد استجاب بورقيبة من منفاه لخطاب منديس فرانس، وصرح في 01 أوت 1954 قائلاً: "إن هذه المقترحات تمثل مرحلة هامة وحاسمة في طريق إعادة السيادة الكاملة للبلاد التونسية"²، وسرعان ما تشكلت وزارة المفاوضات في 07 أوت 1954 برئاسة "الطاهر بن عمار"³، وضمت ثلاثة أعضاء من الحزب الدستوري الجديد على رأسهم المنجي سليم⁴ وشخصيات مستقلة مختلفة⁵.

¹ Nouredine dougui , Mongi Slim l'homme des missions difficiles (1908-1969), Institut supérieur de la Tunisie, Tunis, 2017, P 82.

² خليفة الشاطر وآخرون، المرجع السابق، ص 169

³ ولد عام 1889 في تونس العاصمة، وبرز كأحد أبرز وجوه السياسة والاقتصاد خلال فترة الحماية الفرنسية. ساهم في تأسيس الحزب الدستوري التونسي ورئاسة الوفد التفاوضي مع فرنسا، مما أدى إلى توقيع اتفاقية الاستقلال الداخلي في 1955، وبرتوكول الاستقلال التام في 20 مارس 1956. توفي عام 1985، أنظر: Nouredine dougui: Op-cit P 08: ⁴ ولد عام 1908 في تونس العاصمة، درس في المدرسة الصادقية ثم في باريس، حيث حصل على شهادة في الحقوق. اعتقل عام 1938 وأفرج عنه في 1943، ولعب دوراً في المفاوضات الفرنسية التونسية عام 1954. بعد الاستقلال، عين سفيراً في الولايات المتحدة وممثلاً لدى الأمم المتحدة، وانتخب رئيساً للجمعية العامة للأمم المتحدة في 1961. شغل منصب وزير الخارجية ثم وزير العدل في تونس حتى وفاته عام 1969. أنظر: مسعود الخوند :الموسوعة التاريخية والجغرافية، معالم وثائق، موضوعات، زعماء، ج7، مؤسسة هانيداد، لبنان، ص148.

⁵ محمد الهادي الشريف، ما يجب أن تعرف عن تاريخ تونس، من عصور ما قبل التاريخ الى الاستقلال، تع: محمد الشاوشي، محمد عجينة، ط3، دار سراس للنشر، تونس، 1993، ص136.

بدأت المفاوضات في تونس بتاريخ 04 سبتمبر 1954 وتواصلت في 13 سبتمبر 1954 في باريس وعين المنجي سليم رئيساً للمفاوضات التونسية إضافة إلى كل من محمد المصمودي¹ وعزيز الجلولي²، أما الوفد الفرنسي كان يرأسه "كريستيان فوشي" Fouchet Christian وزير الشؤون التونسية والمغربية وللحد من حالة التوتر وتهيئة الظروف لإنجاح المفاوضات تم إلغاء قرار حل الحزب الدستوري الجديد كما تم نقل بورقيبة إلى بلدة "Anily" وسمح له بالتنقل داخل فرنسا ومتابعة سير المفاوضات ومجرياتهما³، وقد صادف هذه المفاوضات اندلاع الثورة الجزائرية في 01 نوفمبر 1954 كما كانت الثورة المغربية في أشدها مما حمل فرنسا واجبرها على الجلوس في طاولة المفاوضات مع تونس حول الاستقلال الداخلي، وقد توصل الطرفان في 22 نوفمبر 1954 إلى توقيع اتفاق يتمثل في توجيه نداء بضرورة وضع حد للمقاومة المسلحة وتسليم السلاح⁴.

تم الاتصال ببورقيبة ليتم التنسيق معه لهذا الغرض بشرط ضمان سلامة كل من يسلم سلاحه من الثوار وعدم تتبعه من أجل حمل السلاح ضد فرنسا، وقد طلبت الحكومة الفرنسية من وزارة الطاهر بن عمار دعوة المجاهدين للنزول من مواقعهم وتسليم أسلحتهم وشكلت لهذا الغرض لجان مشتركة تونسية فرنسية، تتجول في مختلف المناطق لجمع الأسلحة وقد حدد يوم 10 ديسمبر 1954 كآخر أجل لتسليم الأسلحة⁵، ومرت المفاوضات بفترات صعبة وواجهت عراقيل خطيرة، ومن أهم هذه العراقيل رفض الجالية الفرنسية بتونس لأي تنازل، وقد نجحوا في

¹ ولد عام 1922 في المهديّة، درس الحقوق في باريس وأدار فرع الحزب الدستوري هناك. اعتقل عام 1953، وانضم إلى أول حكومة تفاوضية في 1954، وشغل مناصب وزير الصناعة والتجارة ووزير دولة. عُيّن سفيراً لتونس في باريس ثم وزيراً للإعلام. في 1974، بادر بمشروع الوحدة مع ليبيا، مما أدى إلى نفيه ومعارضته لنظام بورقيبة. في 1984، عينته ليبيا سفيراً لها في الأمم المتحدة. كتب العديد من الكتب أبرزها "العرب في العاصفة"، أنظر: مسعود الخوند: المرجع السابق، ص148.

² ولد سنة 1896 في تونس، درس القانون في باريس وتقلد عدة مناصب إدارية منها قيادة قابس، سوسة، وصفاقس. شغل منصب وزير في الحكومة التفاوضية عام 1954، وترأس الهلال الأحمر التونسي بعد الاستقلال، كما كان مستشاراً في أول مجلس إدارة للبنك المركزي التونسي من 1958 إلى 1970. توفي سنة 1975. أنظر: Nouredine dougui, Op-cit، ص15

³ خولة لعيرج، المرجع السابق، ص169.

⁴ الهادي وناس الزريبي، ص57

⁵ الهادي وناس الزريبي، المرجع السابق، ص57.

إسقاط حكومة مانديس فرانس في 06 فيفري 1955¹ ، وتم تعويضها بحكومة إدغارفور "Edgarfour" وكانت نقاط الخلاف في هذه المفاوضات أساسا حول مسألة الأمن، القضاء، وتمثيل الفرنسيين بتونس في المجالس النيابية، إبقاء المنطقة العسكرية بجنوب البلاد تحت الإدارة الفرنسية والمصالح المالية² ، عاد بورقيبة في 01 جوان 1955 إلى تونس ليتمتع بنجاح هذه الثورة التي لم تكن لتتضج وتتجح لولا التفاهم بينه وبين فرنسا وذلك على حساب مصلحة الكفاح المغربي بكامله،³ ذلك أن الحبيب بورقيبة كان يرى أن لا جدوى من الكفاح المغربي المشترك، وأن أولى أولوياته استقلال البلاد التونسية، فالأجدر من وجهة نظره أن تتجو تونس من الغرق وتساعد بلدان المغرب العربي على النجاة.

عاد بورقيبة لتونس على متن باخرة مسماة - مدينة الجزائر - وتوافدت جموع من الجماهير على تونس العاصمة، وكان رئيس الحكومة التونسية في انتظاره وقد قامت الجماهير بحمل بورقيبة على الأعناق كما كانت كل المنظمات الوطنية مثل قدماء المجاهدين مثل الساسي الأسود، الأزهر الشرايطي في انتظاره وبعد أدائه زيارة لعاهل البلاد في قرطاج، قام بورقيبة بجولة في العاصمة وانتهت المفاوضات بسلام ووقع الطرفان التونسي والفرنسي - إدغارفور والطاهر بن عمار - في 03 جوان 1955 بقصر - "Hotel Matignon" ماتينيون - اتفاقية الاستقلال الداخلي⁴، احتوت اتفاقيات الاستقلال الداخلي على:

- اتفاقية عامة.
- اتفاقية متعلقة بحالة الأشخاص.
- اتفاقية قضائية .
- اتفاقية خاصة بالتعاون الإداري والفني.
- اتفاقية ثقافية.
- اتفاقية اقتصادية ومالية .

¹ الهادي البكوش، شهادات على الاستعمار والمقاومة في تونس والجزائر والمغرب، موفم للنشر، الجزائر، 2013، ص181.

² خولة لعيرج، المرجع السابق، ص168.

³ الهادي وناس الزريبي، المرجع السابق، ص107.

⁴ عمر الشادلي، بورقيبة كما عرفته، نعر: علي حمريت وآخرون، ط1، تونس، 2013، ص106.

كما تتفرع إلى بروتوكولات ومراسلات، وملاحق أمضاها عن تونس رئيس الحكومة الطاهر بن عمار ووزير الدولة المنجي سليم وعن فرنسا رئيس مجلس الوزراء إدغارفور وبيار جولي.¹ أكدت اتفاقية 03 جوان 1955 الاعتراف لتونس بممارستها الكاملة للسيادة الداخلية واحتفاظ فرنسا بالشؤون الخارجية والدفاع والأمن الداخلي ومراقبة الحدود وغيرها من المسائل الاقتصادية إذ أشارت الاتفاقية إلى استغلال تونس اقتصاديا وإقامة اتحاد جمركي بين البلدين وربط العملة التونسية بالفرنك الفرنسي، كما أكدت على استمرار المحاكم الفرنسية في عملها أما ثقافيا فقد أكدت هذه الاتفاقية على تدعيم اللغة الفرنسية ومؤسساتها الثقافية والتعليمية وضمان مصالح المستوطنين والموظفين الفرنسيين في تونس، وعسكريا فقد أقرت باحتفاظ فرنسا بقاعدة بحرية في بنزرت والعديد من القواعد البرية تمركز معظمها في المناطق الجنوبية لأغراض عسكرية لعل أهمها المتواجدة على الحدود التونسية الجزائرية لمحاصرة الثورة الجزائرية.²

■ إمضاء بروتوكول الاستقلال التام 20 مارس 1956:

في الظروف التي كانت تعيش فيها البلاد ما يشبه الحرب الأهلية نتيجة احتدام الصراع بين مؤيدي الاتفاقيات التونسية الفرنسية ومعارضيه، شهدت الساحة السياسية الفرنسية جملة من التطورات³، والمتمثلة في سقوط حكومة إدغارفور يوم 24 جانفي 1956 وتشكلت على أنقاضها في فيفري 1956 حكومة جديدة سيطر عليها الاشتراكيون وترأسها غي مولي "Mollet Guy" الذي عهد بوزارة الخارجية "كريستيان بينو آلان سافاري" "Savary Alan" بتولي خطة كتابة دولة الشؤون التونسية والمغربية وعين الراديكالي الاشتراكي "بيار مانديس فرانس" في خطة وزير دولة من دون حقيبة وتوفرت بذلك فرصة نادرة لاستئناف المفاوضات الفرنسية على أسس جديدة فرضتها تطور الأوضاع الداخلية المتميزة باستفحال المعارضة اليوسفية⁴، وقد خاطب آلان

¹ الهادي البكوش، مصدر السابق، ص184، 183.

² محمد علي داهش، المغرب العربي المعاصر - الاستمرارية والتغيير، ط1، الدار العربية للموسوعات، لبنان، 2014، ص187.

³ لمياء سحنون، المرجع السابق، ص389.

⁴ فوزي السباعي، الطاهر بن عمار - 1889، 1985، ببيوغرافيا تاريخية، ج1، أطروحة دكتوراه في التاريخ المعاصر، قسم التاريخ، جامعة تونس، 2010، ص455.

سفاري حول خطورة الأوضاع في تونس وقضية فرار صالح بن يوسف إلى ليبيا وإمكانية تشكيل عصابات فدائية مسلحة والتنسيق مع الثورة الجزائرية، سوف يساهم في تأزم الأوضاع أكثر في تونس، هذا التهديد اليوسفي واحتمال التنسيق مع الثورة الجزائرية استغله بورقيبة كورقة ضغط على الحكومة الفرنسية لمراجعة اتفاقيات الحكم الذاتي، كما استغل رضوخ فرنسا لشروط السلطان محمد الخامس في التفاوض على الاستقلال التام إثر نقله من مدغشقر إلى فرنسا ثم عودته إلى المغرب في 18 نوفمبر 1955¹، وفي 02 فيفري 1956 سافر بورقيبة إلى فرنسا بسبب تطور الأوضاع لمحاولة إيجاد حل نهائي يتمثل في حصول تونس على استقلالها التام². كانت لبورقيبة عدة لقاءات بينه وبين أعضاء الحكومة الفرنسية، وفي 03 فيفري 1956 التقى برئيس الحكومة غي مولي بحضور المندوب السامي لفرنسا بتونس ووكيل وزارة الخارجية المكلف بشؤون المغرب وتونس للتباحث حول أرضية جديدة للعلاقات الفرنسية - التونسية، وتمثلت أدوات ضغط بورقيبة على الحكومة الفرنسية أن تمنحه الاستقلال التام وذلك عن طريق التفاوض عكس ما يريد أن يفتكه بن يوسف بالقوة وحسب وضع فرنسا الذي أصبح يفرض عليها عدم التورط في حرب شاملة بمنطقة شمال إفريقيا³، وقد صرح "آلان سافاري" في 07 فيفري 1956 باستعداد فرنسا لفتح مفاوضات جديدة مع الحكومة التونسية إن رغب الباي في ذلك، وفي 09 فيفري 1956 كلف محمد الأمين باي وزيره الأول الطاهر بن عمار بإبلاغ الحكومة الفرنسية برغبته في فتح المفاوضات الجديدة القاضية بمنح الاستقلال للبلاد التونسية⁴، وفي 10 فيفري 1956 استقبل الباي بقصر قرطاج "روجي سيدو" بحضور الطاهر بن عمار حيث تقرر في هذا اللقاء استئناف المفاوضات قصد تطوير العلاقات التونسية الفرنسية⁵ وكان قد تشكل الوفد

¹ نجيب دكاني، "الصراع اليوسفي البورقيبي وعلاقته بالثورة الجزائرية، خلفيات موقف صالح بن يوسف وبوقبيبة من الثورة الجزائرية"، المصادر، ع29، ص359.

² محمد الصافي، المرجع السابق، ص157.

³ يحيوي عبد الوهاب، انعكاسات الحزب الدستوري التونسي على مقاومة صالح بن يوسف، مجلة افاق للعلوم، ع6، جامعة الجلفة، 2017، ص59.

⁴ فوزي السباعي، المرجع السابق، ص455.

⁵ الشادلي بن عمار، المصدر السابق، ص450.

التونسي المفاوض في 24 فيفري 1956 برئاسة الطاهر بن عمار بمشاركة كل من المنجي سليم، محمد المصمودي - وزير الاقتصاد-، والباهي الأدغم -وزير الدولة¹. وبتاريخ 26 فيفري 1956 انتقل الوفد التفاوضي إلى باريس وكان أول اتصال مع الوفد الفرنسي يوم 27 فيفري 1956 حيث صرح "غي مولي" قائلاً: "إن تصريحات السادة روجي سيدو، وكريستيان بينو، و آلان سفاري، لم تفهم على حقيقتها من طرف الحكومة التونسية وإن المفاوضات ستقضي إلى الاستقلال في إطار التكافل"، أي اشتراك البلدين في ميادين الدفاع والدبلوماسية والعدالة والاقتصاد²، وبناء على هذه الاستعدادات دخل وفد حكومي تونسي في مفاوضات رسمية ابتدأت يوم 29 فيفري، واشتد الخلاف مع فرنسا وتوترت أجواء المفاوضات، ففرنسا تلح على ربط الاستقلال بالتكافل وتونس ترفض ذلك³، واستأنف وفد التفاوض الفرنسي-التونسي جلسة عمل ثانية يوم 01 مارس 1956 وتم فيها تبادل وجهات النظر بين الطرفين وكذلك الاتفاق على جدول أعمال المفاوضات حيث خطب الطاهر بن عمار قائلاً: "إن حصول البلاد التونسية على استقلالها سيفرض على مفاوضينا وضع حد لمعاهدة باردو"⁴، ونظرا لتعثر المفاوضات فقد استتجد مجلس الوزراء الفرنسي يوم 17 مارس 1956 لحسم الأمر بالحبيب بورقيبة ومواصلة المفاوضات، وتولى الطاهر بن عمار يوم 20 مارس 1956 شرف التوقيع على نص بروتوكول الاستقلال نيابة عن البلاد التونسية في حين وقع كريستيان ديينو نيابة عن الحكومة الفرنسية هذه الاتفاقية⁵.

لقد نص بروتوكول الاستقلال التام 20 مارس 1956 على ثلاث نقاط:

- عدم صلاحية معاهدة باردو 1881 أي إلغائها نهائيا.
- تعديل أو إلغاء أحكام اتفاقيات 03 جوان 1955 (الاستقلال الداخلي)

¹ يحيوي عبد الوهاب، المرجع السابق، ص 60

² الشادلي بن عمار، المصدر السابق، ص 464.

³ الهادي بكوش، المصدر السابق، ص 202.

⁴ الشادلي بن عمار، المصدر السابق، ص 451.

⁵ فوزي السباعي، المرجع السابق، ص 461

- مباشرة تونس مسؤولياتها في الشؤون الخارجية، الأمن والدفاع وبتكوين جيش تونسي في نطاق احترام سيادتهما وتتفق فرنسا وتونس على تحديد أو إكمال صيغ التكافل وذلك بتنظيم تعاون البلدين ضمن المصلحة المشتركة لاسيما الدفاع والعلاقات الخارجية.¹
- وتعددت اللقاءات لإعطاء التكافل محتواه، لعلها لم تسفر عن نتيجة وأعلن المجلس القومي التأسيسي في 08 أفريل 1956 أن تونس دولة حرة مستقلة وتخلصت تونس من جميع القيود بما فيها الاستقلال في كنف التكافل بالرغم من المحاولات الفرنسية من عرقلة هذا الاستقلال ومحاولة تنقيح بروتوكول 20 مارس 1956 قبل الاعتراف به²، ولم يكن نيل الاستقلال نهاية للجهد في سبيل حرية تونس الكامل بل كان نهاية مرحلة وبداية مرحلة أخرى وهي مرحلة تجسيد هذا الاستقلال على أرض الواقع³، وقد اعتبر صالح بن يوسف هذا البروتوكول خطوة متقدمة ولم يرفض بن يوسف قراراته جملة وتفصيلا وقد صرح قائلا: "إني في هذا الظرف التاريخي الحاسم أدعوا شعبنا العربي الأبّي إلى الحذر واليقظة ومضاعفة الجهود ومواصلة الكفاح لتقويض صرح الاحتلال الأجنبي لأنه لا معنى للاستقلال مادامت جيوش العدوان الاستعماري ترابط بأرض الوطن، فتكون خطر دائم يهدد في كل آن وحين مصير الشعب ومقومات السيادة ومقدرات البلاد".⁴

¹ يحيوي عبد الوهاب، المرجع السابق، ص 60.

² حفيظ طبابي، المرجع السابق، ص 141.

³ الهادي البكوش، المصدر السابق، ص 203.

⁴ محمد المختار ناصري، الحركة الوطنية التونسية بين البورقبيية واليوسفية 1934-1961، شهادة الكفاءة في البحث، قسم

التاريخ، جامعة تونس، 1991، ص 134.

✓ الجزائر:

- الاتصالات السرية:

عملت الإدارة الفرنسية منذ انطلاق الثورة الجزائرية على عدم التجاوب مع قادة الثورة واعتبارهم خارجين عن القانون،¹ حيث رفض مسؤولو الجمهورية الرابعة من 1954 إلى 1955 التفاوض معهم من هذا المنطلق، وتعود جذور الاتصالات بين جبهة التحرير الوطنية وممثلين عن الحكومة الفرنسية إلى ربيع 1955 حيث قام "سوستيل" بعد تعيينه حاكما عاما للجزائر بإجراء اتصالات مع قادة الأحزاب والجمعيات السياسية الجزائرية قصد التفاوض معهم، حيث كلف رئيس ديوانه "مونتاي" بهذه المهمة،² لكن لم يكتب لهذه الاتصالات النجاح، لذلك شهدت سنة 1956 إجراء سلسلة من الاتصالات بين ممثلين عن الحكومة الفرنسية وقيادة جبهة التحرير، لكن لا تُعرف تفاصيل هذه اللقاءات.³

كان أول لقاء بالجزائر في جانفي 1956 الذي جمع بين مبعوثين عن "منداس فرانس"،⁴ الذي أوفدهم في لقاء سري مع "عبان رمضان"⁵، وبين يوسف بن خدة هذا اللقاء قام بتنظيمه الأستاذ "أندري ماندوز"، وخلال له أكد وفد جبهة التحرير الوطنية على شروطه للمفاوضات المعلنة في بيان أول نوفمبر 1954 وهو ما رفضه وفد "منداس فرانس"،⁶ واحتضنت القاهرة لقاء آخر في 12 أبريل 1956 بالقاهرة من خلال عرض وزير الشؤون الخارجية الفرنسي "كريستيان بينو"

¹ سيد علي أحمد مسعود، التطور السياسي في الثورة الجزائرية 1961-1960، دار الحكمة، الجزائر، 2010، ص 185.

² عمار بوحوش، التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1997، ص 511.

³ عمر بوضربة، تطور النشاط الدبلوماسي للثورة الجزائرية، 1960-1954، دار الإرشاد للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013، ص 224.

⁴ ولد عام، 1907-1982 من السياسيين الفرنسيين الاشتراكيين، أصبح رئيسا للحكومة الفرنسية في 1954 إلى غاية جانفي 1955 ينظر إلى LE PETIT ROBERT: Dictionnaire de culture general, France, 1993, p1188

⁵ ولد في 10 جوان 1920 بالقبايل، كان مناضل في حزب الشعب، التحق ب FLN عام 1955 اغتيل بالمغرب سنة 1957. - ينظر الى محمد حربي، الثورة الجزائرية سنوات المخاض، تر. نجيب عياد صالح المثلوثي، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، 1994، ص 185 ودليلة بركان: من أبطال الثورة الجزائرية، الجزائر، 2006 ص 20.

⁶ محمد بلعباس، الوجيز في تاريخ الجزائر، دار المعاصرة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009، ص 168.

بتوسط جمال عبد الناصر في إجراء محادثات مع ممثلي جبهة التحرير المقيمين بالقاهرة،¹ وتم اللقاء بين "غورس" و "بيغار" من الجانب الفرنسي و "محمد خيضر"² من الجانب الجزائري، فاقترح "بيغار" على ممثل الجبهة مشروع "غي موللي"³ (إيقاف القتال، إجراء انتخابات، ثم المفاوضات مع النواب المنتخبين حول دستور الجزائر المقبل)⁴، فكان رد خيضر أنّ جبهة التحرير لن تتفاوض مع فرنسا إلا إذا قبلت بحق تقرير المصير وأنّ الجبهة وحدها لها الحق في التفاوض⁵. وفي جويلية 1956 احتضنت العاصمة اليوغسلافية "بلغراد" لقاء جمع بين مبعوثي جبهة التحرير "محمد يزيد"⁶ و "أحمد فرنسيس"⁷ بممثل فرنسا "بيير كومين" وخلال هذا اللقاء طالبت جبهة التحرير الوطنية بضرورة الوصول إلى تسوية عامة للمشكلة الجزائرية قبل وقف إطلاق النار في الجزائر⁸، وبعد هذا اللقاء نُظم اتصال آخر كان في سبتمبر 1956 بروما، بين "محمد خيضر، محمد يزيد وعبد الرحمان كيوان" من جهة وبين "بيير كومين وبيير هيربوت" اللذين اقترحا على الجزائريين منحهم استقلالا في الشؤون الداخلية، أما مسائل الدفاع والداخلية والاقتصاد فيتم

¹ عبد الله شريط، الثورة الجزائرية في الصحافة الدولية، 1956، ط1، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر، ص293.

² حصلت مراسلات بين عبان وخيضر جاء فيها أنه سيذهب مبعوث من الحكومة الفرنسية للقاء مع الوفد الخارجي بالقاهرة (تذكر الوثيقتان 32 و 33 الاتصالات مع مبعوثي الحكومة الفرنسية)، ينظر إلى مبروك بلحسين، المراسلات بين الداخل والخارج (الجزائر القاهرة) 1954-1956، دار القصة للنشر، الجزائر، 2004 صص 182-184.

³ تم تعيينه في 2 جانفي 1956 رئيسا للحكومة الفرنسية خلفا لـ "ادقاردفور" الذي خلفه مانديس فرانس _ينظر بشير كاشة الفرجي: مختصر وقائع وأحداث ليل الاحتلال الفرنسي للجزائر، 1830_1962، الجزائر، 2007، ص156.

⁴ هناك تعقيب حول هذا المشروع _ينظر الى عبد الله شريط، الثورة الجزائرية في الصحافة الدولية، 1955، المرجع السابق.

⁵ محمد الميلي، فرانز فانون والثورة الجزائرية، دار الكتاب العربي، الجزائر، 2010 ص103.

⁶ ولد بالبيدة، له شهادة ليسانس في الحقوق، كان رئيسا لرابطة انتصار الحريات بفرنسا، سنة 1954 قررت اللجنة المركزية إرساله إلى الخارج للاتصال بمسؤولي الحركة ونواب الجبهة في الخارج، عين مع آيت أحمد ممثلا في الأمم المتحدة، ينظر إلى المجاهد: طبعة خاصة، 19 سبتمبر.

⁷ ولد عام 1912 بغليزان، له شهادة الطب، عين وزير للشؤون الاقتصادية والمالية في الحكومة المؤقتة، ثم وزير للمالية في 1962 ينظر: MOHAMED HARI: LE FLN Mirage et Réalité des origines a la prise Du pouvoir 1945-1962, Na QD/ENAL, Alger, 1993, p400

⁸ نبيل أحمد بلاسي، الاتجاه العربي والإسلامي ودوره في تحرير الجزائر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، 1990، ص204.

تقاسمها بين الطرفين على أن يبقى الإشراف والامتياز للفرنسيين فكانت نتيجة اللقاء رفض الوفد الجزائري لهذه المقترحات.

في 22 سبتمبر 1956، نظمت لقاءات بلغراد بين محمد خيضر والأمين دباغين¹ من جبهة التحرير وبيير هيربوت من فرنسا²، لكنها توقفت بعد شهر بسبب حادثة اختطاف خمسة من الزعماء الجزائريين في 22 أكتوبر 1956 أثناء توجههم من مراكش إلى تونس. كما أن العدوان الثلاثي على مصر أثر سلباً على هذه اللقاءات، حيث دخلت فرنسا في العدوان بحجة دعم مصر للقضية الجزائرية. كشفت هذه الأحداث عن عجز حكومة "غي موللي" في مناقشة القضية الجزائرية سلمياً. أدرك الجزائريون أن فرنسا تستغل اللقاءات لكسب الوقت لأهدافها السياسية، ما عزز مكانة جبهة التحرير دولياً وأضعف هيبة فرنسا أمام العالم.³

• المفاوضات الرسمية غير الجدية:

- محادثات "مولان" MELUN 25-29 جوان 1960:

في مدينة "مولان" الفرنسية، جرت أولى المحادثات الرسمية بين ممثلي الحكومة الجزائرية المؤقتة أحمد بومنجل ومحمد الصديق بن يحي⁴، وممثلي الحكومة الفرنسية روجي موريس والجنرال ميردي كاسين، فرض الطرف الفرنسي شروطاً صارمة على اللقاء، بما في ذلك عزلة الوفد الجزائري ومعاملتهم كمتمردين. بينما ركز الفرنسيون على وقف القتال، شدد الجزائريون على حق تقرير المصير، مما أدى إلى فشل المحادثات بسبب شروط ديغول الثقيلة.⁵

¹ هو من الثوريين، لعب دوراً هاماً في تطور الحركة الوطنية، انضم مبكراً إلى جبهة التحرير الوطني، التي مثلها في القاهرة قبل أن يعين وزيراً بأول حكومة مؤقتة للجمهورية الجزائرية، ينظر محمد العربي الزبيري، الثورة الجزائرية في عامها الأول، ط1، دار البعث، الجزائر، 1984، ص 76.

² محمد لحسن أرغيدي، مؤتمر الصومام وتطور ثورة التحرير الوطني الجزائرية، 1956-1962 دار هومة، الجزائر، 2009، ص 261.

³ بسام العسلي، الاستعمار الفرنسي في مواجهة الثورة الجزائرية، دار الرائد والنفايس، الجزائر-بيروت، 2010، ص 111.

⁴ Saad Dahlab: Mission Accomplie Pour l'indépendance de l'Algérie, Ed .Dahlab, Alger, 1999, P133.

⁵ محمود الواعي، مراحل الاتصالات والمحادثات والمفاوضات السرية والعلنية والرسمية بين قادة الثورة والحكومة الفرنسية في الداخل والخارج وتصريحات الجنرال ديغول، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، 1995، ص 261.

رغم ذلك، حققت الحكومة الجزائرية نجاحًا سياسيًا بتلقي دعوة للتفاوض في فرنسا لأول مرة¹، قال فرحات عباس عن اللقاء: "أن مسار المفاوضات قد انطلق، ولا أحد يستطيع إيقافه، ومولان بدايته"²، ومع انتصارات الثورة، اضطر ديغول للإعلان عن "الجزائر جزائرية" دون الاعتراف بجبهة التحرير، وحين زيارته للجزائر في 10 ديسمبر 1960 قبل بمظاهرات عارمة تعبيرًا عن تأييد الشعب لجبهة التحرير، مما أجبر ديغول على الاعتراف بواقع الثورة.³

أدرك ديغول بعد هذه المظاهرات ضرورة التفاوض مع جبهة التحرير الوطني كممثل شرعي للشعب الجزائري. أوجدت المظاهرات تيارًا مناهضًا للسياسة الاستعمارية في فرنسا وصدى دولي أدى إلى اعتراف الأمم المتحدة بحق الشعب الجزائري في الاستقلال. هذا الضغط الدولي والمحلي دفع ديغول إلى بدء المفاوضات المباشرة مع جبهة التحرير في لوسارن بعد شهرين.⁴

- لقاء "لوسارن" Lucerne و "نيوشاتيل" Neuchâtel 20 فيفري - مارس 1961:

بمساعي سويسرية بقيادة وزير الحكومة السويسرية "أوليفي لونغ"، تحقق لقاء لوسارن في 20 فبراير 1961 بين "أحمد بومنجل" و"الطيب بولحروف"⁵ من جبهة التحرير و"جورج بومبيدو"⁶ و"برونو دولوس" من الجانب الفرنسي⁷، خلال اللقاء، قدم بومبيدو الاقتراحات الفرنسية حول المؤسسات المؤقتة، وضمانات تقرير المصير، وجنسية الأقلية الأوروبية، وضمانات تمثيل

¹ محمد عباس، في كواليس التاريخ (3) ديغول والجزائر (أحداث _ قضايا _ شهادات)، دار هومة، الجزائر، 2007، ص 238.

² BENJAMIN STOR_ZAKIYA DAOUD: Farhat Abbas une autre Algérie, Ed casba, Alger, 1995, P131.

³ علي زغود، ذاكرة ثورة التحرير الجزائرية، المؤسسة الوطنية للنشر والاتصال، الجزائر، 2004، ص 60.

⁴ يحي بوعزيز، "ملاحم ثورة أول نوفمبر الجزائرية ومواقف ديغول تجاهها لغاية مظاهرات ديسمبر 1960"، مجلة الأصالة، 1979، ع 73_74، ص 39.

⁵ ولد بوادي الزناتي في 9 أبريل 1923، مناضل بـ PPA، التحق بالجبهة بعد اندلاع الثورة، عين ممثلًا للحكومة المؤقتة في روما، لعب دورًا هامًا في الاتصالات بالفرنسيين التي توجت باتفاقيات إيفيان، بعد الاستقلال التحق بالسلك الدبلوماسي كسفير بعدة عواصم لغاية 1984، ينظر محمد عباس: رواد الوطنية، دار هومة، الجزائر، 2004، ص 157.

⁶ عَيَّنَهُ ديغول لهذه المهمة بشكل مؤقت بدلا عن لويس جوكس أنه لا يشغل مهام رسمية في فرنسا وهو رجل ثقة عند ديغول، ونظرا أنَّ اللقاء سري لا يستطيع جوكس حضوره لوضعيته كوزير دولة، ينظر أوليفي لونغ: الملف السري-اتفاقيات إيفيان-مهمة سويسرية للسلم في الجزائر، تقديم ماكس بوتيتير، الجزائر، 2011 ص 29.

⁷ رابح لونيسي وآخرون، الجزائر في دوامة الصراع بين العسكريين والسياسيين، دار المعرفة، الجزائر، ط1، ص 43.

الأقليات، وهيئة التنفيذ في المرحلة الانتقالية، لكنه كان يسعى لتحقيق هدنة في القتال مع الحفاظ على قاعدة المرسى الكبير والصحراء تحت السيادة الفرنسية¹.

رفض بومنجل هذه الاقتراحات مؤكداً أن الصحراء جزء لا يتجزأ من الجزائر وأن جبهة التحرير هي الممثل الوحيد، رافضاً الهدنة إلا بعد توقيع الاتفاق².

رغم التباين الكبير في المواقف بعد سبع ساعات من المفاوضات، يمكن القول إن اللقاء لم يفشل لأنه مكن كل طرف من التعرف على موقف الآخر، وكذلك استؤنفت المحادثات في نيوشاتل، حيث قدم بومبيدو عرضاً مشابهاً للسابق³، لكنه تضمن هدنة تتيح تحرير الخمسة المعتقلين، تم الاتفاق على بعض المسائل التفاوضية وتحديد بدء المفاوضات الرسمية في إيفيان في 7 أبريل 1961⁴.

في 30 مارس، أعلن لويس جوكس عن نية فرنسا التفاوض مع الحركة المصالية، مما أدى إلى رفض الحكومة الجزائرية للقاء إيفيان، كما تأثرت المفاوضات بمحاولة انقلاب عمداء الجيش الفرنسي في الجزائر يوم 22 أبريل، الذي كان يهدف إلى إبقاء الجزائر فرنسية ووقف المفاوضات، لكن الانقلاب عجل بالمفاوضات بدلاً من وقفها⁵.

¹ عبد الوهاب بن خليف، تاريخ الحركة الوطنية من الاحتلال إلى الاستقلال، ط1، دار طليطلة، الجزائر، 2009، ص224.

² محمد لحسن أرغيدي، المرجع السابق، ص265.

³ صالح بلحاج، تاريخ الثورة الجزائرية، دار الكتاب الحديث، الجزائر، 2009، ص 365.

⁴ سليمان الشيخ، المرجع السابق، ص106.

⁵ دحمان تواتي، منظمة الجيش السري ونهاية الإرهاب الاستعماري الفرنسي في الجزائر، 1962/1961، مؤسسة كوشكار، الجزائر، 2008، ص305.

■ المفاوضات الرسمية الجديدة:

- مفاوضات إيفيان الأولى "Evian1" 20ماي 1961:

التقى الوفد الجزائري¹ برئاسة كريم بلقاسم² مع رئيس البعثة الفرنسية "لوي جوكس" وطاقمه³ في إيفيان يوم 20 مايو لبدء المفاوضات⁴، عرض الفرنسيون مقترحات تتضمن الهدنة، قانون امتياز للأوروبيين، وتقسيم الجزائر، مع تأجيل مسألة الصحراء حتى الاستقلال⁵. رفض الوفد الجزائري المقترح، وأكد كريم بلقاسم على ضرورة تصفية الاحتلال بالكامل، ونتيجةً للتمسك بالمواقف، تأجلت المفاوضات إلى 13 جوان⁶، وبعد تعليق المفاوضات، اندلعت مظاهرات في الجزائر من 1 إلى 9 يوليو تطالب باستئنافها، فأجبرت الانتفاضة فرنسا على العودة للمفاوضات في لوغران السويسرية⁷.

¹ ضمَّ الوفد: أحمد فرنسيس، محمد بن يحيى، الطيب بولحروف، أحمد بومنجل، أحمد قايد، علي منجلي، وسعد دحلب.

² ولد بتيزي وزو - عام 1922 كان مناضل بـ، PPA من الستة التاريخيين، شغل مناصب وزير القوات المسلحة ثم نائب لرئيس الحكومة مكلفاً بالعلاقات الخارجية في GPRA 1958-1962. ينظر محمد عباس: ثوار... عظماء، دار هومة، الجزائر 2012 ص 106.

³ حضر مع كل من "رولاند كادي -مستشار دولة، برنار تريكو -مستشار لدى رئاسة الجمهورية، كلود شابي، فانسان لامبور _ رئيس ديوان جوكس، برونو دولوس، دوسيغان، رولاند بيليغار _ مفتش مالي، الجنرال جان فكتور سيمونن.

⁴ فتحى الديب، عبد الناصر وثورة الجزائر، ط2، دار المستقبل العربي، القاهرة، 1990، ص 494.

⁵ محمد الشريف سيدي موسى، قضية الصحراء الجزائرية في المفاوضات الجزائرية الفرنسية، منشور بكتاب فصل الصحراء في السياسة الاستعمارية الفرنسية، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر، 2009، 1954 ص 298.

⁶ بنيامين سطورا، مصالي الحاج رائد الوطنية الجزائرية، 1974/1898 تر. الصادق عماري، منشورات الذكرى الأربعين للاستقلال، الجزائر، 2002، ص 272.

⁷ محمد تقيّة، المصدر السابق، ص 526.

- محادثات لوغران (20-28 يوليو 1961)

في 20 جويلية، التقى الوفدان برئاسة جوكس وكريم¹، حيث قدم الوفد الجزائري تنازلات مهمة بما في ذلك الضمانات للأوروبيين والتعاون مع فرنسا خلال الفترة الانتقالية، ومع ذلك، شكلت قضية الصحراء عائقاً رئيسياً في المفاوضات، مما دفع كريم لإيقاف المفاوضات في 28 جويلية، معلناً عدم القبول بموقف فرنسا الذي ينكر سيادة الجزائر على الصحراء².

وفي أوت 1961، عُقد اجتماع المجلس الوطني الثوري في طرابلس حيث تم تعيين بن خدة رئيساً للحكومة الجزائرية المؤقتة³، وفي 17 أكتوبر 1961، شهدت باريس مظاهرات للجالية الجزائرية قبلت برد فعل عنيف من الشرطة الفرنسية أدى إلى وقوع ضحايا جزائريين، ما ساهم في تسليط الضوء العالمي على القضية الجزائرية. بفضل الضغوط المتزايدة داخلياً وخارجياً⁴، هذا ما جعل ديغول في سبتمبر 1961 يعترف بسيادة الجزائر على الصحراء، وفي 24 أكتوبر، أعلن بن خدة استعداد جبهة التحرير لوقف إطلاق النار مقابل اعتراف فرنسا بالاستقلال الكامل للجزائر، مما فتح الباب لمناقشة قضايا مثل وضع الأقليات الأوروبية والتعاون الاقتصادي والثقافي مع فرنسا⁵.

- لقاءات بال (28 أكتوبر - 9 نوفمبر 1961)

في لقاء "بال" الأول يومي 28-29 أكتوبر 1961، ركز الوفد الجزائري على قضية الصحراء ووافق الفرنسيون على التعاون في المجالات الاقتصادية والثقافية، كما رفض الفرنسيون توضيح موقفهم من الاستفتاء، في لقاء "بال" الثاني يوم 9 نوفمبر، أبلغ الجزائريون ردودهم على مقترحات

¹ كانت المحادثات في هذه الفترة قد انطلقت في جو من الريبة والفرع بعد حادثة بن زرت حيث قامت القوات الفرنسية بقبلة المنطقة بعد إقدام الجيش التونسي على استعادتها وهو ما يوضح حالة اليأس التي وصل إليها الرئيس بورقيبة، واستعجاله في مسألة الخلاف الحدودي مع الجزائر، وهذا ما يوضح سبب تكليف مولود قاسم من طرف كريم بلقاسم بإنجاز دراسة تاريخية عن الحدود الجزائرية لتكون وثيقة دعم في المفاوضات وذلك حتى ديسمبر 1961 - ينظر الى أحمد بن نعمان، مولود قاسم نايت بلقاسم (حياة وآثار شهادات ومواقف)، ط2، شركة دار الأمة، الجزائر، 1997، ص 31.

² عبد الله شريط، الثورة الجزائرية في الصحافة الدولية، 1961، دار هومة، الجزائر، 2010، ص 457، 458.

³ عمار ملاح، المرحلة الانتقالية للثورة الجزائرية من 19 مارس إلى سبتمبر 1962، دار الهدى، الجزائر، 2005، ص 78.

⁴ محمد الشريف عباس، من وحي نوفمبر (مداخلات وخطب)، دار الفجر، الجزائر، 2005، ص 57.

⁵ محمد العربي الزبيري، تاريخ الجزائر المعاصر، ج 2، المرجع السابق، ص 223_226.

الفرنسيين، مما أدى إلى تقارب في كثير من المسائل مثل الأقلية الأوروبية والنفط، لكن الإضراب عن الطعام أوقف اللقاء¹.

استؤنفت المفاوضات يوم 9 ديسمبر 1961، حيث طرح الفرنسيون إمكانية ازدواجية الجنسية للمستوطنين وتحديد مهام السلطة التنفيذية المؤقتة²، وفي لقاء 23 ديسمبر، ناقش الجانبان احتفاظ فرنسا ببعض المراكز العسكرية في الجزائر وتمت الموافقة على إطلاق سراح السجناء الخمسة بعد وقف إطلاق النار، كما استمرت الاستشارات، ووافق السجناء الخمسة على المقترحات، مما أدى إلى تحديد جلسة مفاوضات جديدة في "لي روس" في فبراير 1962³.

¹ محمد الدرعي، التطورات السياسية في الوطن العربي، ج2، ط1، دار مدني، 1998، ص298.

² صالح بلحاج، المرجع السابق، ص405.

³ رضا مالك، الجزائر في ايفيان تاريخ المفاوضات السرية (1962/1956) تر. فارس غصوب، ط 1، المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر، الجزائر، 2003، ص256.

- مفاوضات إيبيان الثانية 1962:

- لقاءات لي روس (19_11/02/1962 les Rousses) :

التقى الطرفان في لي روس بين 11 و 19 فبراير 1962 لتباحث القضايا المتعلقة منذ آخر لقاء، وقاد الوفد الجزائري كريم بلقاسم وضم الوزراء سعد دحلب¹، لخضر بن طوبال²، رضا مالك³، وما يقارب 20 خبيراً⁴، أما الوفد الفرنسي فتزأسه الوزير لوي جوكس وضمت برونو دولوس، جان دوبريقي، رولان بيكارا، روبرير برون، الجنرال دي كاماس، وكلود شايي⁵. ناقش الطرفان جميع المواضيع المتعلقة، وتم تحرير نصوص الاتفاقية، أبدت الحكومة الفرنسية رغبتها في الوصول إلى وقف إطلاق النار وأشركت عدة تيارات سياسية فرنسية لإبرام السلم، وواجهت المفاوضات صعوبات وتوترات، كما أشار سعد دحلب: "...لقد درسنا كل المسائل بعناية كبيرة، وكان خصمنا قوياً..."⁶.

¹ ولد بقصر الشلالة عام 1919. التحق بالثورة وعمل مساعداً لـ "عبان"، أُنْتُخِبَ عضو لجنة التنسيق والتنفيذ، ثم عُيِّنَ أمين عام لوزارة الشؤون الخارجية، ومنها عُيِّنَ في ثالث حكومة جزائرية مؤقتة وزير خارجية، بعد الاستقلال عُيِّنَ سفيراً في المغرب، ثم فضل الابتعاد عن الحياة السياسية، توفي عام 2000 _ ينظر الى عبد الله مقلاتي، قاموس أعلام وشهداء وأبطال الثورة الجزائرية، المرجع السابق، ص 264.

² اسمه الحقيقي عبد الله، ولد بـ "ميلة" عام 1923، كان عضو بمجموعة ال 22 ، عين عضو لجنة التنسيق والتنفيذ عام 1957 بتونس، وعندما تكوّنت الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية عُيِّنَ وزيراً للداخلية بالتشكيلات الحكومية الثلاثة - ينظر الى محمد الشريف ولد حسين، عناصر للذاكرة، حتى لا أحد ينسى، دار القصبية، الجزائر، 2009، ص 87.

³ لد بباتنة عام 1931. كُفِّلَ بالإشراف على رئاسة تحرير صحيفة المجاهد، عُيِّنَ ناطق رسمي وعضو الوفد الجزائري بإيبيان، بعد الاستقلال عين سفيراً في يوغسلافيا ثم فرنسا، بعدها عُيِّنَ وزير للإعلام والثقافة عام 1977، كما عُيِّنَ عضو في مجلس الدولة ثم رئيساً للحكومة عام 1993. - ينظر الى عبد الله مقلاتي، قاموس أعلام وشهداء وأبطال الثورة الجزائرية، ط 1، وزارة الثقافة، الجزائر، 2009 ص 458.

⁴ منهم محمد الصديق بن يحي، محمد يزيد، الصغير مصطفى كخبير مالي، وقاصدي مرياح (الذي كان رئيس الجهاز الأمني في غار ديمو ، استدعاه بوصوف في ديسمبر 1961 لكي يحضر الملف العسكري ويكون مساعد بن طوبال في لي روس ، شغل منصب رئيس وزراء عام 1988 اغتيل عام 1993. _ ينظر الى رضا مالك، الجزائر في إيبيان... ، المصدر السابق، ص 27.

⁵ منهم برونو دولوس، كلود شايي، رولاند بيبوكار والجنرال دوكاما. _ ينظر الى صالح بلحاج، المرجع السابق، ص 40.

⁶ محمد الشريف سيدي موسى، المرجع السابق، ص 299.

سعى الجنرال ديغول من خلال لقاء لي روس إلى إيجاد مخرج مشرف للحكومة الفرنسية وإنهاء القضية الجزائرية، تم تبادل المذكرات حول الوضع القانوني للأوروبيين، البنود المتعلقة بالجيش الفرنسي، مبادئ التعاون الاقتصادي، المرحلة الانتقالية، والعفو¹.

أكد المفاوض الجزائري سعد دحلب: "...لقد درست بعناية فائقة كل المسائل المتعلقة بوقف إطلاق النار والضمانات الخاصة بتقرير المصير...". انتهت المباحثات بعد 8 أيام باتفاق الطرفين على وقف إطلاق النار وإجراء الاستفتاء حول تقرير المصير للسكان الجزائريين، تعيين مندوب سامي يمثل الحكومة الفرنسية في الجزائر، هيئة تنفيذية جزائرية مؤقتة، وضع قوة محلية تحت سلطة الهيئة التنفيذية، تخفيض القوات الفرنسية، احتفاظ فرنسا بقاعدة المرسى الكبير، ومنح الفرنسيين حق اختيار الجنسية مع حرية سياسية².

بعد مناقشة جميع المواضيع وتحرير الوثيقة المشتركة، عاد الوفد الجزائري إلى تونس وقدم مشروع الاتفاق للحكومة المؤقتة، وافق المجلس الوطني للثورة في 27-22 فبراير 1962 على المشروع بأغلبية ساحقة. في 5 مارس 1962، أعلن عن استئناف المفاوضات في إيفيان يوم 7 مارس لإجراء مفاوضات رسمية³.

التقى الوفدان في إيفيان لجولة أخيرة استمرت 12 يوماً، تركزت حول الفترة الانتقالية والبنود العسكرية والأقلية الأوروبية. تم الاتفاق على تشكيل هيئة تنفيذية مؤقتة، تحديد القوة المحلية، وإجراءات وقف إطلاق النار. في 18 مارس 1962، تم التوقيع على الاتفاقيات، وحدد وقف إطلاق النار في 19 مارس⁴.

أعلن كريم بلقاسم وبن يوسف بن خدة عن وقف إطلاق النار، وألقى ديغول خطاباً للشعب الفرنسي. في 21 مارس 1962، أطلق سراح المعتقلين السياسيين الخمسة⁵، تم المصادقة على الاتفاقيات في استفتاء بفرنسا يوم 8 أبريل 1962 بنسبة تأييد بلغت 90.7%⁶.

¹ ابن يوسف بن خدة، نهاية حرب التحرير في الجزائر_اتفاقيات إيفيان، تر. لحسن زغدار ومحل العين جبائلي، الجزائر، ص37.

² صالح بلحاج، المرجع السابق، ص ص417، 418.

³ محمد الصالح الصديق، أيام خالدة في حياة الجزائر، موفم للنشر، الجزائر، 2009، ص265.

⁴ نفسه، ص 266.

⁵ مسعود فلوسي، مذكرات الرائد مصطفى مرادة "بن النوي" _شهادات ومواقف من مسيرة الثورة في الولاية الأولى _، دار الهدى، الجزائر، 2003، ص202.

⁶ أللي موريس، الجزائر واتفاقيات إيفيان، تر. أحمد بن محمد بكلي، دار القصة للنشر، الجزائر، 2008، ص105.

ثانيا: قراءة في مضمون الاتفاقيات التونسية - الفرنسية

تضمنت اتفاقية الاستقلال الداخلي¹ الموقعة بين تونس وفرنسا، ثلاثة أبواب رئيسية احتوت هذه الأبواب على 25 مادة²، وعدة ملاحق تتضمن اتفاقيات مختلفة في شتى الميادين، وقد تضمن الباب الأول أحكام عامة للحكم الذاتي الداخلي لتونس، البنود الثلاثة عشر الأولى تتناول بشكل أساسي الصلاحيات التي تخولها الاتفاقية للسلطات التونسية والتدابير التي تم اتخاذها لتنظيم الشؤون الداخلية للبلاد بما يتماشى مع مبادئ الحكم الذاتي، التي حددت إطار العلاقات بين البلدين خلال الفترة الانتقالية نحو الاستقلال الكامل حيث تضمن الباب الأول الأحكام العامة، يندرج في الباب الأول 13 مادة تلخصت فيما يلي:

- الباب الأول: الشؤون الداخلية: يتعلق هذا الباب بإدارة الشؤون الداخلية للدولة التونسية. ينص على أن تونس ستتحكم بشكل كامل في شؤونها الداخلية بما في ذلك الإدارة المحلية، الأمن، والقضاء، ويؤكد على تأسيس حكومة تونسية تتولى كافة الصلاحيات التنفيذية والتشريعية داخل البلاد، كما تضمن الحقوق الأساسية والحريات العامة للمواطنين التونسيين.³
- الباب الثاني: الشؤون الاقتصادية والمالية: يغطي هذا الباب الجوانب الاقتصادية والمالية، موضحاً السلطة التي تمتلكها الحكومة التونسية في تنظيم الاقتصاد والتحكم بالموارد المالية، ويعطي تونس الحق في تطوير واستغلال مواردها الطبيعية، كما ينظم أيضاً العلاقات التجارية والاقتصادية بين تونس وفرنسا والبلدان الأخرى.⁴
- الباب الثالث: التعاون الفرنسي التونسي: يتناول هذا الباب التعاون المستمر بين فرنسا وتونس في مختلف المجالات مثل التعليم، الصحة، والبنية التحتية، ويؤكد أيضاً على استمرارية الدعم الفرنسي لتونس خلال فترة الانتقال إلى الاستقلال الكامل، وينظم أيضاً الوجود العسكري الفرنسي في تونس ويحدد شروط وجود قواعد عسكرية فرنسية محدودة.⁵

¹ أنظر الملحق رقم 2

² عبد الكريم عزيز، المرجع السابق، ص 582.

³ اتفاقيات الاستقلال الفرنسية التونسي وملحقاتها، المطبعة العالمية 16، شارع ضريح سعد، القاهرة، 1955، ص 6.

⁴ المرجع نفسه، ص 10.

⁵ عبد الكريم عزيز، المرجع السابق، ص 583.

- ويمكن أيضا تقسيم بنود اتفاقية الاستقلال الداخلي الى الأهداف الرئيسية لهذه البنود فنلخصها الى ما يلي:
- الاعتراف بالسيادة التونسية: تعترف فرنسا رسمياً بسيادة تونس والتزامها بدعم استقلالها السياسي.
 - تشكيل حكومة تونسية: تشكيل حكومة تونسية ذات صلاحيات واسعة لتسيير الشؤون الداخلية.
 - الشراكة الاقتصادية: تحديد أطر للشراكة الاقتصادية بين البلدين تضمن مصالح تونس الاقتصادية وتدعم تطورها الاقتصادي.
 - الدفاع والأمن: تعاون مشترك في مجال الدفاع والأمن يسمح بوجود محدود للقوات الفرنسية.
 - المساعدات المالية: تقديم مساعدات مالية وتقنية من فرنسا لدعم تونس في مرحلة الانتقال.
 - تعليم وتدريب: التزام فرنسا بدعم تونس في مجالات التعليم والتدريب، بما يشمل تطوير المناهج وتدريب المعلمين.
 - الحقوق المدنية والسياسية: تعزيز الحقوق المدنية والسياسية في تونس وإجراء إصلاحات قانونية لتعزيز الديمقراطية.
 - البنية التحتية: التعاون في تطوير البنية التحتية الرئيسية في تونس لدعم التنمية الاقتصادية.
 - السياسة الخارجية: تنسيق السياسات الخارجية بين البلدين لضمان الاستقرار الإقليمي.
 - العلاقات الثقافية: تعزيز العلاقات الثقافية وتبادل الخبرات والمعرفة بين البلدين.
 - الإدارة القضائية: إصلاح النظام القضائي في تونس وتدريب القضاة والمحامين.
 - الإعلام والاتصال: تطوير قطاع الإعلام في تونس لضمان حرية الصحافة وتعزيز الاتصال الفعال.
 - الزراعة والتنمية الريفية: تعاون لتحسين الزراعة والتنمية الريفية في تونس، وتقديم دعم فني وتقني.¹

هذه المواد توضح كيف أن اتفاقية 1955 كانت تهدف إلى إنشاء أساس متين لاستقلال تونس، مع تحقيق توازن بين السيادة التونسية والمصالح المتبادلة مع فرنسا، ووقع على الاتفاقية من الجانب

¹ اتفاقيات الاستقلال، المرجع السابق، ص 16.

التونسي السيد الطاهر بن عمار والسيد منجي سليم كمفوضين عن باي تونس، وعن رئيس الجمهورية الفرنسية عين السيد أدغار فور والسيد بيار جولي.¹ نصت اتفاقيات 1955 على الاستقلال الداخلي في المادة الرابعة من الباب الأول، مع الإبقاء على معاهدة باردو²، لأنه بقي من اختصاص فرنسا الأمن الداخلي -الشرطة- والأمن الخارجي -الدفاع- والتمثيل الخارجي -الدبلوماسية-³، وتضم ميثاقا عاما وخمسة موانئ خاصة إضافة لتبادلات للخطابات بين الطاهر بن عمار وإدغار فور⁴.

تنص الاتفاقية العامة على السيادة الداخلية التامة للدولة التونسية بالتعاون مع فرنسا، وبذلك تم إلغاء البند الأول من اتفاقية المرسى⁵، أما معاهدة باردو والاتفاقيات المبرمة منذ ذلك العهد تبقى سارية المفعول ويبقى بيد فرنسا التحكم في مجال الدفاع والدبلوماسية، أما بالنسبة للخدمات الأمنية فتبقى تحت سيطرة الضابط الأعلى لفرنسا، وبعد تحويلها للسلطات التونسية تدريجيا يجب على الحكومة التونسية ان تعين لها مديرا فرنسيا وهذا لمدة عشر سنوات. لأن المادة 10 من الاتفاقية العامة تنص على الاتحاد الكلي للبلدين في مجال الدفاع والأمن، وتتعهد فرنسا بالحفاظ على النظام في سلطة الباي والنظام الشعبي، وهكذا يمكنها التدخل في الشؤون الداخلية لحماية الباي ضد المحاولات ذات التوجه الجمهوري⁶.

ولهذه الاتفاقية العامة ملاحق خاصة تتعلق بالتحكيم وإشراف فرنسا على المواصلات والموانئ والمناجم، وتنص على تسليم سلطات الأمن إلى الإدارة التونسية في فترة تتراوح بين السنة ونصف

¹ عبد الكريم عزيز، المرجع السابق، ص 589

² أنظر الفصل الأول، ص9

³ مولود قاسم نايت بلقاسم، "دور فاتح نوفمبر في استرجاع ليبيا فزانها والمغرب وتونس استقلالها بل وإفريقيا كلها حريتها"، الملتقى الدولي الجزائري 24 - 28 (نوفمبر 1984) بعنوان: الثورة الجزائرية وصداها في العالم، المركز الوطني للدراسات التاريخية، منشورات ANEP الجزائر، 1984، ص 136

⁴ عبد الكريم عزيز، نفسه، ص590.

⁵ في 11 يونيو 1881، وقع الباي علي، تحت ضغط الحكومة الفرنسية ومقيمها العام "كامبو"، معاهدة المرسى الكبير التي أرست الحماية الفرنسية فعليا على تونس. هذه المعاهدة أبقت على سيادة الباي الداخلية ولكن مع سلطات شكلية فقط، حيث كانت كل القرارات تحتاج إلى موافقة المقيم العام الفرنسي، وأتاحت لفرنسا التدخل المباشر في شؤون البلاد وتصفية ديونها - انظر راغب السرجاني، قصة تونس من البداية الى ثورة 2011، دار الاقلام، مصر، 2011، ص22.

⁶ Samia el Machat : Les relations franco -tunisiennes (histoire d'une souveraineté arrachée 1955 - 1964), l'Harmattan, France, 2005, p-p 18 - 20

وسننتين¹، بالطريقة التي ذكرناها سابقا، بينما تحويل ممتلكات الخدمات الفرنسية تحت السيادة الداخلية التونسية لا يكون إلا بتحفظات وهذا ما توضحه الاتفاقية العامة حيث جاء في بندها الأول: "إن الحكومة التونسية ستأخذ كل الاستعدادات اللازمة لتسهيل تشغيل مجموعة الخدمات الفرنسية في تونس، ولتفادي احتمال أي صعوبة يمكن أن تتجم عن تفعيل النظام الجديد²، ويبقى بالخصوص على استغلال المنشآت الإدارية لهذه الخدمات وأيضا السكنات المخصصة للعاملين المرفعين المستغلة حاليا من طرف الإقامة والخدمات الموكلة إليها، بعض هذه المباني ستكون موضوع تنازل بكل منسوبيه لفرنسا..."³.

يظهر من خلال هذا البند وجود حكومة تونسية تضمن تسهيل مختلف الخدمات الفرنسية في تونس ولحماية مصالح فرنسا مما قد يحدثه التغير في النظام، وهذا ما تضمنته اتفاقية باردو. فهذا مثال عن التنازلات والامتيازات الممنوحة لفرنسا، فالهيئة الفرنسية أوضحت أن العمل بـ "نظام التعاون والمشاركة" الجديد يسوق على الحكومة التونسية إجراء تنازلات لصالح فرنسا وإن هذه التنازلات ليست مقبولة بالمجان بل باهظة الثمن تبعا لاقتراحات لجنة مختلطة تم تكوينها لهذا البلد ومن بين الامتيازات الممنوحة للفرنسيين التي نص عليها الميثاق العام - نص الاتفاقية - وهو انه لا يعتبر الفرنسيين غرباء في تونس، كما لهم الحق في المحافظة على حالتهم الشخصية وتضمن لهم تونس الممارسة الحرة لأي نشاط لكنهم ليسوا لا ناخبين ولا منتخبين في التجمعات السياسية المستقلة، لكن البند السادس للميثاق العام ينبئ بمفاوضات لاحقة لإمكانية الحصول على حقوق مدنية عن طريق فرنسيو تونس بموجب المبادلة⁴. كما تم التوقيع على أربعة اتفاقيات أخرى وهي:

- الأولى: خاصة بوضعية المستوطنين بتونس وخضوعهم للمندوب السامي الفرنسي واحتفاظهم بأحوالهم الشخصية وبلغتهم.

¹ رشيد الناضوري، عبد العزيز سالم، جلال يحيى: المغرب الكبير " الفترة المعاصرة وحركات التحرير والاستقلال، ج3، الدار القومية للطباعة والنشر - الإسكندرية، 1966، ص 1140، 1141.

² انظر الى نص الملحق رقم 2

³ El Machat: op, cit, p19

⁴ El Machat: op, cit, p 20

- الثانية: خاصة بالنظام القضائي، وخضوع التونسيين للقضاء التونسي، أما فيما تعلق بالقضايا السياسية والأمن العام أو قضية متعلقة بالفرنسيين فهنا يخضع التونسيون للقضاء الفرنسي.
- الثالثة: تخص الجانب الثقافي والتي نصت على إبقاء بعثة تعليمية هي الأخرى تكون تحت إشراف المندوب السامي، كما تنص على تدريس اللغة الفرنسية في جميع المدارس التونسية وفي كافة الأطوار التعليمية.
- الرابعة: فهي الاتفاقية الاقتصادية والمالية والتي نصت على إقامة اتحاد اقتصادي كامل بين البلدين، وهنا تكمن التبعية الاقتصادية لتونس حيث تبقى تونس داخل كتلة الفرنك الفرنسي مع حماية استثمارات الفرنسيين وشركائهم وخضوعهم للنظام الفرنسي.¹

وهذه الاتفاقيات تمنح الأفضلية لفرنسي تونس وتضمن لهم حرية التجول حرية التشييد والمبادرة، واحترام الممتلكات المقتنية وضمان أملاكهم التي لا يمكن أن تمس بالخصوصة أو بالإصلاح الزراعي.²

أما بالنسبة لقضية التجنيس فقد نظمت هذه الاتفاقيات طرق وقواعد اكتساب الجنسية الفرنسية والتونسية في تونس، إذ نص على حق التونسيين والأجانب المقيمين في تونس في اكتساب الجنسية الفرنسية بالتجنيس، وعلى حق الفرنسيين والأجانب المقيمين في تونس في اكتساب الجنسية التونسية بالتجنس كذلك.³

إن هذه الاتفاقيات يشوبها الكثير من التناقض حيث تنص من جهة عن الاستقلال الداخلي لتونس ومن جهة أخرى تنص على إمكانية التدخل في الشؤون الداخلية بدعوى لحماية الباي، وذلك لإبقاء سيطرتها على تونس وتسييرها وفقا لمصالحها الخاصة، فهذه الاتفاقيات تلغي البند الأول فقط من اتفاقية المرسى وتبقى معاهدة - 12/05/1881 معاهدة باردو - والاتفاقيات المبرمة منذ ذلك التاريخ تبقى سارية المفعول.⁴

¹ رشيد الناضوري وآخرون: مرجع سابق، ص 1142.

² El Machat: op, cit, p20

³ محمد حسنين: الاستعمار الفرنسي، ط 4، المؤسسة الوطنية للكتاب الجزائر، ص 338.

⁴ El Machat: op, cit, p18

وهذا ما توضحه المادة الثانية والخامسة التي نصت على استمرار فرنسا في تسيير شؤون الدفاع والشؤون الخارجية والاحتفاظ بالامتيازات الممنوحة للفرنسيين المقيمين في تونس¹، كما نصت المادة الثانية على أن اللغة العربية هي لغة رسمية في تونس، وكذلك لا تعتبر اللغة الفرنسية لغة أجنبية إن هذه الاتفاقية التي تنص على تعاون الطرفين في مجال الدفاع والأمن الداخلي، والإحصاء هو تعارض مع مبدأ السيادة القومية لتونس وتعمل على إبقاء تونس في نطاق حلف شمال الأطلسي².

بالرغم من هذا الاستقلال المنقوص الذي أبقي تونس تحت السيادة الفرنسية وأبقى كل الامتيازات بيد الفرنسيين، إلا أن بورقيبة قبل ذلك واعتبره إحدى مراحل الاستقلال الفعلي. أثناء المفاوضات التونسية الفرنسية صرح بورقيبة بالتصريحات التالية:

- تصريحه لـ: جون روس مدير جريدة "فران تيرور" بقوله: "إنني لا أتصور الاستقلال فيما بعد إلا بالاشتراك-وهو نوع من الترابط العضوي-مع فرنسا".
- تصريحه للجريدة الأمريكية "نيويورك تايمس" حيث قال: "إن الاستقلال التام هو الهدف التالي للاستقلال الداخلي الذي نتفاوض حالياً بشأنه"³

هكذا كانت نوايا تونس ونظرتها نحو الاستقلال الداخلي، أما السلطات الفرنسية فمن جهتها صرحت أن الاستقلال الداخلي متوقف عند بعض الشكليات فقط، وهو الاستقلال لن يكون من اختصاصه لا الأمن الداخلي، ولا الدفاع الوطني، ولا حتى الشؤون الخارجية والعملية، وغير ذلك من مميزات السيادة، وفي هذا الشأن صرح بورقيبة قائلاً: "كيف تريدون مني أن أحفظ الأمن إذا ما احتفظتم أنتم لأنفسكم بالشرطة"، كما صرح التونسيون أن الهدف الحقيقي هو الاستقلال وليس الاستقلال الداخلي، لكن الحزب الديغولي صرح: "إن الاستقلال الداخلي ينبغي أن يكون هو الهدف، لا مرحلة لهدف"⁴.

¹ عبد الكريم غلاب، المرجع السابق، ص 583.

² أنظر الملحق رقم 2

³ عبد الله شريط، مرجع سابق، ج 1، 1956، ص 8.

⁴ مولود بلقاسم نايت بلقاسم، مرجع سابق، ص، ص 133، 132

تم التوقيع على بروتوكول 20 مارس 1956، والذي بموجبه أقرت فرنسا رسمياً استقلال تونس¹، وهكذا تم إنهاء النظام الذي أنشأته معاهدة باردو، وبقي على البلدين تحديد طرائق الاعتماد المتبادل الذي تم تحقيقه بحرية من خلال تنظيم تعاونهما في المجالات التي تكون فيها مصالحهما مشتركة لاسيما في الدفاع والعلاقات الخارجية،² وتعهدت فرنسا بما يلي:

- تعديل أو إلغاء اتفاق 03 جوان 1955 المتعارض مع وضع تونس باعتبارها دولة مستقلة ذات سيادة.
- الحق في ممارسة شؤونها الخارجية وتسيير أمور الأمن والدفاع.
- حق تونس في إنشاء جيش وطني تونسي.
- تقديم مساعدات مالية لتونس لإنشاء هذا الجيش.

وسيتم الاتفاق على تحديد وإتمام الأوضاع القانونية للارتباط وتنظيم التعاون بين البلدين.³ وانتهت المفاوضات التونسية والفرنسية رغم صعوبتها، لأن مجموعة من العوامل الجغرافية والعاطفية تجمع بين البلدين، وهذه عقيدة بورقية، وعقيدة "سايدو" الذي قال بعد الإمضاء على الاتفاق الأخير قائلاً: "بين بلدين مثل فرنسا وتونس لا يمكن أن يحصل اتفاق لأنهما يعرفان العوامل التي تجمعهما في عدة ميادين" لكن اتفاق 20 مارس قد تم تأويله تأويلاً مختلفاً في كل من باريس وتونس، حيث ترى هذه الأخيرة أنه بإمكانها تعيين ممثليها في الخارج بينما ترى فرنسا أنه يجب تحرير نص يلغي النصوص السابقة التي كانت بمقتضاها تتولى فرنسا السياسة الخارجية لتونس، وذلك للحصول على بعض الضمانات القانونية للتحكم في سياستها الخارجية.⁴ وبعد هذه التصريحات الفرنسية بخصوص منع تونس بتعيين السفراء الأجانب في تونس بدعوى أن الاستقلال مشروط بالتدخل عن طواعية، لذا سافر بورقية إلى باريس يوم 11 ماي 1956 وصرح في اليوم الموالي قائلاً: "إني لم آت إلى باريس للتفاوض في شأن الاستقلال ...

¹ أنظر للملحق رقم 3.

² André Raymond et Jean Poncet : La Tunisie, 2ème édition refondue, presses universitaires de France, Paris, 1971, p p 75, 76.

³ محمد حسنين، مرجع سابق، ص، ص 61، 62.

⁴ عبد الله شريط، مرجع سابق، ج 1، 1956، ص، ص 317، 318.

لقد نص بروتوكول 20 مارس -اتفاقيات الاستقلال- صراحة بأنه من مشمولات الاعتراف لتونس باستقلالها ممارسة مسؤولياتها في مجالي الدفاع والدبلوماسية.... ولو لم ينجز هذا بصريح العبارة وبأوضح صورة لما وافقت على هذا النص كما فعلت... إن موقفنا كان يفترض استقلال تونس كشرط لقيام تعاون فرنسي تونسي، والكل يعلم أن ليس هناك أحد أكثر تعلقا مني بهذا التعاون، فيجب أن تكون تونس مستقلة، ويجب أن نحس احساسا واضحا بأننا مستقلون، ويجب أن يبرهن على استقلالنا هذا في جميع المجالات وأن يمارس فعلا... ولأن تكون تونس مستقلة ينبغي أن يكون في استطاعتها استقبال السفراء من الخارج، وإرسال سفراء إلى الخارج وإذا لم يكن هذا فما معنى الاعتراف باستقلال تونس من بلدان كثيرة؟... لقد عيب على أنني استقبلت القناصل وقدمتهم إلى الباي، إن هذا من مشمولات الاستقلال ثم إنني لم أستبعد المندوب السامي الفرنسي حيث أنه متفق معي على ذلك في الواقع، ولهذا فإنني لم آت إلى باريس للتفاوض لا على الاستقلال ولا على مشمولاته... ولا على التفاوض على الاستقلال المتداخل أو التداخل L'interdépendance للوصول إلى الاستقلال أو "ليسمح" لي بممارسة اختصاصاته. فإما نحن مستقلون أو غير مستقلين، وذلك أن الاستقلال الذي لا يمكن أن تمارس اختصاصاته إلا بشروط ليس إلا خضوعا مقنعا... فيجب الاقتناع في فرنسا بأن استقلال تونس ليس هبة، ولا منحة، ولا تنازلا يتطلب مقابلا أو ضمانات، بل هو حق طبيعي، لا يفقده صاحبه أبدا. حررنا منه مدة بالقوة وأرجعه لنا بروتوكول 20 مارس¹.

وهكذا أوضح بورقيبة نظريته للاستقلال، ليبقى أمامه طريق طويل للوصول إلى هدف أسمى وهو أن يصبح رئيسا للجمهورية باعتباره الرجل الذي ضحى كثيرا في المنفى من أجل تونس ومن أجل استقلالها.

¹ مولود بلقاسم نايت بلقاسم، مرجع سابق، ص 14.

ثالثا: قراءة في مضمون اتفاقية الاستقلال الجزائرية -الفرنسية "إيفيان".

أَقْرَت اتفاقية إيفيان الاعتراف باستقلال الجزائر ووقف القتال ثم الدخول في مرحلة انتقالية لتنظيم الاستفتاء الشعبي، وقد تضمنت الاتفاقيات المحاور التالية:

- اتفاقية وقف إطلاق النار: وتتضمن 11 مادة تحدد إجراءات وقف إطلاق النار.
- إعلان التصريحات الحكومية الخاصة بالجزائر.
- التصريح العام: يتضمن خمس فصول.

الفصل الأول ينص على تنظيم السلطات العامة خلال فترة الانتقال والضمانات الخاصة بحق تقرير المصير، أما الفصل الثاني يتعلق بالاستقلال والتعاون، بينما الفصل الثالث يحدد النظم الخاصة بالشؤون الحربية، والفصل الرابع يتناول النظم الخاصة بالمنازعات، والفصل الخامس يتعلق بنتائج استفتاء تقرير المصير.

✓ إعلان الضمانات: يحتوي على ثلاثة أجزاء.

الأول خاص بالتنظيمات العامة والثاني يتضمن أربع فصول في مجملها تتحدث عن ممارسة الحقوق المدنية الجزائرية وحماية حقوق وحرّيات المواطنين الجزائريين الذين يخضعون للقانون المدني العام والمشاركة في تطبيق الضمانات، ومحكمة الضمانات، أما الجزء الثالث يتعلق بالفرنسيين المقيمين في الجزائر بصفتهم أجنب.¹

✓ إعلان مبدأ التعاون الاقتصادي والمالي: يتضمن مقدمة وأربعة أبواب.

الباب الأول يتحدث عن مساهمة فرنسا في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر، والثاني يتعلق بالمبادلات، أما الثالث يحدد العلاقات النقدية الباب الرابع خاص بضمانات الحقوق المكتسبة والتعهدات السابقة.

✓ إعلان مبادئ التعاون من أجل استثمار ثروات باطن الأرض بالصحراء: يحتوي على أربعة

أبواب هي على التوالي الهيدروكربور السائل والغازي، والمواد المعدنية الأخرى، الهيئة الفنية لاستثمار ثروات باطن الأرض بالصحراء، وفي الأخير ما يتعلق بالتحكيم.

✓ إعلان المبادئ الخاصة بالتعاون الثقافي: يتضمن ثلاث أبواب

¹ Charles Robert Ageron : Histoire de L'Algérie contemporaine (1830_1982), Imprimerie des Presses Universitaires de France, France, 1983, P112

الباب الأول يضبط التعاون في هذا المجال، أما الثاني ينص على التبادل الثقافي والثالث

يحدد المساعدة في هذا المجال التي تكون في باب التعاون الاقتصادي والمالي.

✓ إعلان المبادئ الخاصة بالتعاون الفني: يتضمن سبعة مواد.

✓ إعلان الاتفاق الخاص بالمسائل العسكرية: يتضمن ثمانية مواد

ملحق خاص بالمرسى الكبير: يحتوي على 35 مادة.¹

✓ إعلان المبادئ الخاصة بتسوية المنازعات: يتضمن تصريح عام وخمسة فصول.

الفصل الأول يتحدث على تنظيم السلطات العامة إبان المرحلة الانتقالية وضمانات تقرير

المصير، أما الثاني ينص على الاستقلال والتعاون، والثالث يحدد النظم الخاصة بالشؤون

الحربية الفصل الرابع يضبط بالنظم الخاصة بالمنازعات، والفصل الخامس عن نتائج استفتاء

تقرير المصير.²

حققت اتفاقيات إيفيان لكل طرف بعضاً من الأهداف الأساسية التي سعى إليها منذ البداية. وهو

ما سهل عملية التنازل المتبادلة من أجل الوصول إلى تسوية شاملة وكانت الأهداف السياسية

المجال الأساسي في نظر الجبهة. بينما الأهم عند الفرنسيين في المجالات الأخرى المرتبطة

بالعلاقات الاقتصادية وأشكال التعاون بين البلدين. فمن المطالب السياسية الثابتة للجبهة تجسدت

في اتفاقية إيفيان الثانية التي حققت للشعب الجزائري المطالب المقدسة التالية:

- الاستقلال الوطني واستعادة السيادة الوطنية للدولة الجزائرية في الداخل والخارج.

- تحقيق وحدة التراب الجزائري وسلامته،³ وهذا ما اتضح من خلال الاتفاق النهائي على

إجراء الاستفتاء في كامل التراب الجزائري. رغم كل المناورات التي لجأت إليها فرنسا لتقسيم

البلاد وفصل الصحراء عنها.

¹ بن يوسف بن خدة، اتفاقيات إيفيان، المصدر السابق، ص، ص، 85، 128.

² رضا مالك، الجزائر في إيفيان تاريخ المفاوضات السرية (1962/1956) تر. فارس غصوب، ط 1، المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر، الجزائر، 2003، ص 459.

³ حزب جبهة التحرير الوطني، النصوص الأساسية لحزب جبهة التحرير الوطني، 1962 / 1954، وزارة الإعلام والثقافة، الجزائر، 1979، ص 60.

- وحدة الشعب الجزائري ورفض الجنسية المزدوجة للمستوطنين الأوروبيين وتخييرهم بين الجنسية الجزائرية أو الأوروبية، وهذا رغم الضمانات الواسعة التي وردت في اتفاقيات إيفيان لفائدة أوروبيّ الجزائر.¹

- الاعتراف بجهة التحرير الوطني ممثلا وحيدا للشعب الجزائري وهذا ما اتضح من خلال التفاوض معها على الاستقلال التام للجزائر.²

- مسألة وقف القتال التي كانت الغلبة فيها لموقف الجبهة التي رفضت وقف القتال قبل الاعتراف بالاستقلال حيث كان ديغول متمسك بوقف القتال كشرط مسبق للمفاوضات لكن في النهاية رضخ للصيغة التي تمسكت بها الجبهة وهي الاتفاق السياسي والعسكري الشامل أولا ثم وقف القتال بعد ذلك.³

لكن هذا لا ينفي تعرض اتفاقيات إيفيان إلى كثير من النقد لأنّ هذه الاتفاقية تُعتبر الأساس القانوني الخاص التي أُسندت إليه العلاقات الدولية بين الجزائر وفرنسا في ظل الاستقلال. وقد شكلت المبادئ والأحكام التي تضمنتها حقل ألغام سارت عليه العلاقات الثنائية بين البلدين بعد الاستقلال ذلك أنّ أغلب المسائل التي تناولتها الاتفاقيات أصبحت بعد الاستقلال مشكلات حقيقية في طريق السير الطبيعي للعلاقات بين البلدين.⁴

ولم يكن ذلك لينفي عدم انتصار التصوّرات الفرنسية للمفاوضات خاصة ما تعلق بإجراءات تحقيق المصير والاستفتاء ولن يعترف به قبل وقف إطلاق النار وإنّما تحقق دون مناقضة السيادة الفرنسية لأنّه سيعلن تطبيقا لإرادة السكان الذين سيعبرون عنها بواسطة استفتاءين في فرنسا وفي الجزائر، بالإضافة إلى أنّه لن يكون هناك نقل للسلطات من الحكومة الفرنسية إلى الحكومة المؤقتة. هذه الصيغة اقترحتها بن خدة لاختصار الطريق لكن ديغول رفضها ورفض التخلي عن استشارات من شأنها أن تظهر الاستقلال على أنّه ممنوح من فرنسا ومطلوب من

¹ محمد العربي الزبيري، تاريخ الجزائر ...، ج2، المرجع السابق، ص 168.

² يحي بوعزيز، مغزى وأبعاد 19 مارس 1962، المرجع السابق، ص 48.

³ صالح بلحاج، المرجع السابق، ص 423.

⁴ أحمد نازلي معوض، العلاقات بين الجزائر وفرنسا، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، 1978، ص 23.

سكان الجزائر وليس مفروضا عليه بقوة السلاح.¹ "توضيح هل الاستقلال ممنوح او مأخوذ " إذن لم تكن الاتفاقيات الثلاثة الأولى الخاصة بشروط الاستفتاء بالنسبة لفرنسا سوى طريقة سياسية لحفظ ماء الوجه فقد كانت نتيجة الاستفتاء معروفة مسبقا التي قُدرت بـ 90.7% لكن ديغول لم يشأ أن ينقل السلطات إلى الجبهة مباشرة ويُسلم باستقلال البلاد لأنّ هذا يوحى إلى الهزيمة الواضحة، على أنّ فرنسا قد احتفظت بمقتضى الاتفاقيات الأخرى التي جاءت بعد الاتفاقيات الثلاثة الأولى بكثير من الامتيازات.²

فيما يخص مصير المستوطنين الفرنسيين بعد تقرير المصير فقد وُفرت الاتفاقيات لهم امتيازات لحمايتهم وحماية ممتلكاتهم ومستقبلهم في الجزائر فقد منحت اتفاقيات إيفيان لفرنسيي الجزائر إمكانية اختيار اكتساب الجنسية الجزائرية أو الإقامة فيها كأجانب، في الحالة الأولى يخضعون للقانون الجزائري وفي الثانية يخضعون لاتفاقية الإقامة. وقد حُدّد لهم أجل ثلاث سنوات للاختيار ينتهي في 01 جويلية 1965، وخلال هذه الفترة الانتقالية، وفي انتظار ممارسة حقّهم في الاختيار³، فقد كانت هذه المسألة من الأسباب الرئيسية في فشل جولات المفاوضات بين الجزائر وفرنسا، فعندما أعلن ديغول حق تقرير المصير، قسم الجزائر إلى مجموعات سكانية منها الفرنسية والعربية والقبائلية والميزابية، مما أثار "مشكلة الأقليات في الجزائر"، واشترط الطرف الفرنسي ضمانات وامتيازات رفضها الطرف الجزائري لتناقضها مع وحدة الشعب الجزائري وسيادة دولته، حيث طالب الفرنسيون بحقوق مثل الأحوال الشخصية، الحرية الدينية، وحرية التعليم، إلى جانب الحقوق السياسية وحرية التجمع في منظمة رسمية للدفاع عن مصالح الأقلية، فكان حين إذن موقف الحكومة الجزائرية الذي جاء على لسان رئيس الوفد كريم بلقاسم حيث قال: "الأوروبيون المتعلقون بالجزائر والمستعدون للعيش فيها يصيرون جزائريين والجزائر ترحب بهم، وهناك أوروبيون لن يريدوا الاندماج في الشعب الجزائري، سيظل هؤلاء فرنسيين لكن باستطاعتهم أن يبقوا في الجزائر وهي تشجعهم على البقاء فيها بوصفهم أجانب فرنسيين، هؤلاء الأوروبيين من كلتا الفئتين لن يشكلوا أقلية في الجزائر".⁴

¹ صالح بالحاج، المرجع السابق، ص 424.

² خليفة الجنيدي، حوار حول الثورة، ج3، موفم للنشر، الجزائر، 2008، ص 193.

³ رضا مالك، المرجع السابق، ص 182.

⁴ صالح بالحاج، المرجع السابق، ص 383.

توصل الوفدان في ذلك الوقت إلى تسوية تنص على: "في حالة الاتفاق على الجنسية المزدوجة لا يمارس أصحابها في آن واحد حقوق المواطنة الفرنسية والجزائرية. أما الأوروبيون الذين سيظلون فرنسيين فقط يمكن أن تبرم اتفاقية إقامة لصالحهم".¹، وفيما يخص الممتلكات كان موقف الجبهة واضحاً: "ما اكتسب بصورة شرعية سوف يحترم".

استمر هؤلاء في التمتع بمركزهم الأصلي كفرنسيين وفي نفس الوقت استفادوا من حقوق في الجزائر وتبعاً لذلك فقد اعتُبروا بمثابة مواطنين فرنسيين يمارسون حقوقاً مدنية جزائرية.² بالإضافة إلى اتخاذ إجراءات من أجل ضمان حمايتهم بعد نهاية ثلاث سنوات أن هؤلاء الاشتراك الرسمي في الشؤون العامة وفي شؤون البلديات في الجزائر ووهران تبعاً لنظم خاصة وستحترم حقوقهم في الملكية ولن يتخذ أي إجراء ضدهم لمصادرة أملاكهم، وسيسلمون الضمانات المناسبة للمثقفين واللّغويين ورجال الدين،³ ويحتفظون بقانونهم الشخصي الذي ستحترمه وتُطبقه محاكم جزائرية مكونة من قضاة يخضعون لنفس القانون، كما أنهم يستخدمون اللّغة الفرنسية في الحياة السياسية والإدارية والقضائية.⁴

أي لهم الحق في التوظيف كما لهم الحق في الامتيازات الدّينية والثقافية، كما نصت الاتفاقيات على حق الدخول والخروج من الجزائر والإقامة بها بمجرد حمل البطاقة الشخصية ولهم حق نقل الأموال خارج الجزائر بشرط ألا يضر النقل بالاقتصاد الجزائري ولا يجوز التمييز بينهم وبين الجزائريين في الضرائب أو قوانين الإصلاح الزراعي، وبهذا أُعطي لهم أكثر مما يمكن أن يُعطى لمواطن جزائري. ونلاحظ أن الاتفاقيات لم تتحدث عن حقوق الجالية الجزائرية بفرنسا كما فعلت مع الجالية الفرنسية بالجزائر.⁵

¹ انظر الملحق رقم 1

² بوبكر مولود، الإشكالات القانونية الناجمة عن ازدواج الجنسية في ضوء أحكام القانون الدولي من خلال دراسة حالة ازدواج الجنسية بين الجزائر وفرنسا، رسالة ماجستير، إشراف أحمد لعراية، فرع القانون الدولي والعلاقات الدولية، كلية الحقوق، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر، 2009، ص 10.

³ حسينة حماميد، المستوطنون الأوروبيون والثورة الجزائرية، 1962/1954، ط1، منشورات الحبر، الجزائر، 2007، ص 217.

⁴ انظر نص الملحق رقم 1

⁵ خليفة الجنيدي، حوار حول الثورة، ج3، المرجع السابق، ص ص 201، 209.

أما بخصوص إعلان الاتفاق الخاص بالمسائل العسكرية يتضح أنّ فرنسا حصلت على امتيازات في هذا المجال بالسماح لها باستعمال قاعدة المرسى الكبير لمدة 15 عام قابلة للتجديد واستعمال المطارات والمنشآت العسكرية،¹ و احتفاظ فرنسا بمواقع في الصحراء لمدة خمس سنوات وأهمها "كولومب" ببشار ورقان وفرنسا أن تستخدم هذه المحطات الفنية وتشير هذه العبارة إلى محطات التجارب النووية غير أنّ الاتفاقية تُشير صراحة إلى حق فرنسا في إجراء هذه التجارب²، مع وجود التسهيلات الجوية والبحرية والبرية لمرور القوات الفرنسية المسلحة وتنقلها بين وهران وبشار ورقان فالمسافة بينهم طويلة جدًا وبهذا نلاحظ خطورة الموقف في أنّ مظاهر الاستعمار تكاد تكون لم تختلف مع وجود الجيش المسلح وسط الجزائر المستقلة هذا فيه مساس بالسيادة الوطنية بالإضافة إلى منع الدولة الجزائرية في استعمال هذه القواعد التي هي جزء من ترابها.³

كما حصلت على تسهيلات فنية للهبوط والتموين بالتغذية والمؤونة، مع امتلاك فرنسا لمحطات رادار التي تُستخدم لتأمين الملاحة الجوية المدنية والعسكرية، (المادة 14) من الملحق الخاص بالمرسى الكبير، وكذلك استخدام فرنسا للمواصلات السلوكية واللاسلكية الخاصة بها الموجودة والمطلة على المرسى الكبير (المادة 21) وحق استخدام المياه الإقليمية التابعة له. كما كان للجنود الفرنسيين قضاء مستقل في حالة ما إذا قاموا بأعمال تستوجب قضاء، لكن إذا ارتكبوا مخالفات تضر بأمن الجزائر فإنهم يقدمون إلى محاكم جزائرية لكن حتى في هذه الحالة يجب أن تكون إقامتهم في سجون فرنسية (المادة 26) وما يؤخذ على التعاون العسكري في الجزائر أنّ هذا الاتفاق لم ينظم بيع الأسلحة أو التكوين العسكري الجزائري الذي عادة ما تنظمه مثل هذه الاتفاقيات.⁴

¹ فاتح الدين بن أزواو، إيديولوجية الثورة الجزائرية، 1954_1962 رسالة ماجستير في التاريخ، إشراف محمد العربي الزبيري، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر، 2001/2000، ص136.

² جوان غليسي، ثورة الجزائر، تر. عبد الرحمان صدقي أبو طالب، الدار المصرية للتأليف، مصر، 1966، ص233.

³ بن يوسف بن خدة، مصدر سابق، ص 122.

⁴ فاتح الدين بن زواو، المرجع السابق، ص138.

ونستطيع تقيّم هذه الامتيازات التي شددت فرنسا الحصول عليها لحاجتها إلى القواعد الصحراوية لمواصلة برامجها النووية¹، والفضائية بانتظار إنجاز منشآت في بولينيزيا² وأيضاً بحاجة لوجود عسكري معتبر في الجزائر لمدة معينة من أجل حماية الأقلية الأوربية في الفترة الانتقالية، ونعرف أنّ فرنسا لم ترسخ للتفاوض إلاّ وعندها أمل في البقاء بأيّ طريقة. كان أملها أن تنتهي كدولة مُستعمرة للشعب الجزائري ولكن من ناحية أخرى هي قادرة على فرض استعمار جديد³. ورغم أنّ اتفاقيات إيفيان تُقيّد تواجد القواعد العسكرية الفرنسية في الصحراء وحددت فترة تواجدها إلا أنّ فرنسا ضربت عرض الحائط كل الشروط العسكرية وبدأت تجاربها النووية بتفجير قنبلة ذرية في 18 مارس 1963 في الصحراء الجزائرية واستعمال الجزائريين دروعاً بشرية لهذه التجارب دون احترام أدنى شروط الإنسانية⁴.

لذلك لم تمنع سياسة التعاون الدولة الجزائرية من اعتبار هذا العمل مهدد لاستقلالها وسيادتها الوطنية وسياسة عدم الانحياز السلمية التي تنتهجها في المجال الدولي وطالبت من خلال حملة سياسية عربية ودولية تعديل الشروط العسكرية بالاتفاقيات المقيّدة لاستقلال الجزائر فاضطرت فرنسا للدخول مع الجزائر في مفاوضات جديدة أسفرت في ماي 1963 عن موافقة فرنسا على تعجيل موعد الجلاء التام للجيش الفرنسي عن أرض الجزائر من جويلية 1965 كما جاء في الاتفاقيات إلى عام 1964 على أن يتم الجلاء عن مقاطعة قسنطينة قبل نهاية 1963⁵.

¹ هذه التجارب كان لها تأثير سلبي حيث أدت إلى تضرر مناطق الصحراء من الإشعاعات النووية التي تقاذفتها الرياح والتي أثرت على البشر والحيوان والنبات وأصبحت هناك تشوهات وعاهات وأمراض غريبة تفشت وسط المجتمع بالإضافة إلى مظاهر الاحتراق والقحط في الصحراء _ ينظر الى جريدة الخبر: مقال بعنوان باحث فرنسي يكشف إخضاع الجزائريين لتجارب رقان النووية، 2006/10/16.

² هي منطقة في المحيط الهادئ تضم أكثر من 1000 جزيرة. في النصف الأول من القرن العشرين، كانت بولينيزيا تحت السيطرة الفرنسية، التي بدأت منذ القرن التاسع عشر، حيث فرضت فرنسا هيمنتها السياسية والاقتصادية والثقافية على المنطقة، مؤثرة بشدة على التقاليد والنظم المحلية.

³ صالح بالحاج، المرجع السابق، ص 425.

⁴ بوعزة بوضرساية، التجارب النووية الفرنسية في الصحراء الجزائرية وردود الفعل الدولية، مقال في كتاب فصل الصحراء في السياسة الاستعمارية، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، 2009، ص 281.

⁵ لطفي الخولي، عن الثورة في الثورة وبالثورة حوار مع يومدين سنوات، 1974، 1966، 1965، دار الهدى، الجزائر، 2011، ص 28.

وبالنسبة للتعاون الاقتصادي والمالي فهذا الجانب جاء في مقدمة الاتفاقية أن فرنسا تُقدم إعانة مالية بقدر ما لها من مصالح في الجزائر وتشمل هذه الإعانة التعويضات التي تُدفع للأوروبيين نتيجة لتطبيق قانون الاصطلاح الزراعي أو التأمين كما يجب أن تكون الإعانة مساوية لمعدل المشروعات التي يجري تنفيذها في السنوات السابقة لتقرير المصير-يقصد مشروع قسنطينة-حيث وضعت قروض للتعاون بحوالي مليار فرنك سنويا عن طريق جهازين أُسسَ خصيصاً لهذا الغرض صندوق الجهاز التقني الفرنسي الجزائري الذي حصل على دعم مالي قدره 30 مليون فرنك عام 1963 وفي عام 1964 ارتفع إلى 47 مليون فرنك¹.

أما صندوق تجهيز التنمية الجزائري حصل على قرض قدره 100 مليون عام 1963 و 800 مليون عام 1964 وتم إنشاء صندوق للفلاحة بهدف درء المخاطر المترتبة عن الظروف الطبيعية. لكن الإجراءات التعسفية للتأمينات المتعلقة بالممتلكات الفرنسية على حدّ تعبير فرنسا حالت دون أن يلعب هذا الصندوق دوره².

ونلاحظ أن بنود هذه الاتفاقية لها أهمية كبيرة لأنها تحتوي على جوانب تزيد فرنسا من خلالها السيطرة على الاقتصاد الجزائري بكيفية أو بأخرى خاصة القضية المتعلقة باستغلال النفط والمواد المنجمية.

حيث نصت الاتفاقية على كيفية استغلال النفط الجزائري وباقي المعادن في الصحراء وبموجبها خلال مدة ستة سنوات تكون الأولوية للشركات الفرنسية في الحصول على رخص التنقيب إذا تساوت عروضها مع الشركات الأخرى وأيضا ما يتعلق بالعملة يعني هيمنة الفرنك أو بقاء الجزائر في منطقة الفرنك الفرنسي. وفي هذا الإطار تتأسس هيئة مشتركة متساوية في أفرادها لكي تُشرف على تنفيذ هذه الأعمال هنا تتساوى فرنسا مع الجزائر لكي تدير جانبا من الاقتصاد الجزائري وخاصة بالنسبة للطاقة والمواد الأولية بالإضافة إلى مشكلة الفرنك³.

¹ Salah Mouhoubi, La Politique de coopération Algéro_ Française, Publiu, O.P.u,1991,P53.

² أحمد نازلي معوض، المرجع السابق، ص46.

³ الحاج موسى بن عمر، بترول الصحراء بين حسابات الثروة في فرنسا ورهانات الثورة في الجزائر، وزارة الثقافة، الجزائر،

2008، ص 243.

هنا ننظر إلى مساعدة فرنسا إلى الجزائر على أن هذه المساعدة تُقدّم في إطار معين متعلق بمساعدة الأوربيين فقط كما نلاحظ أن هذه الاتفاقيات الاقتصادية فيها تعسف كبير يعود بالمصلحة على فرنسا أكثر من الجزائر التي أصبحت تتمتع باستقلالها¹.

رغم خطورة هذا التعاون بين الطرفين إلا أن فرنسا قد ألزمت طبقاً للاتفاقيات بتقديم إعانات سنوية مالية للجزائر وذلك لتغطية نفقات الخبراء والتعويضات وبعض الأعمال الإنشائية الجديدة وقد أُتيح للجزائر الاستفادة من الخبرة الفرنسية التي كانت تحتل المقام الأول في قائمة احتياجات الجزائر الجديدة بسبب المؤسسات القائمة بها وغلبة اللغة الفرنسية على مستوى الإدارة وتعويضها على النطاق الواسع².

وفي الميدان السياسي والنفطي فلقد كان لملفات المسائل التقنية والقانونية التي أُعدت من طرف الخبراء والإطارات العليا للجبهة ونقص التحضير وعدم الإلمام بها ساهم في ترجيح كفة التصورات الفرنسية فقد اعترف المفاوضون الجزائريون أن الوفد الفرنسي كان مُتفوقاً عليهم خاصة في المجال التقني والقانوني لكنّ هم نفوا أن يكون ذلك قد أثر في نتائج المفاوضات³.

ونشير إلى أن الاتفاقية تُوضّح إقصاء السيادة الجزائرية في بعض المجالات كالمادة الأولى من إعلان مبادئ التعاون من أجل استثمار ثروات باطن الأرض بالصحراء على أن تكفل الجزائر سلامة الحقوق الخاصة باستثمارات التعدين، النقل، نقل المحروقات والمواد المعدنية التي مُنحت بواسطة فرنسا للبحث والاستغلال وذلك في المناطق الشمالية للجزائر مع بقاء نظام الامتيازات على ما كان عليه عند وقف إطلاق النار، كما تنطبق هذه المادة على مجموع الامتيازات الصادرة عن فرنسا قبل تقرير المصير. وتُصدر فرنسا رخص التنقيب في المناطق التي لم تخصص بعد لذلك إلا إذا كانت هذه المناطق قد أُعلن عنها في الجريدة الرسمية الفرنسية لإجراء التنقيب. كما يتضح من المادة 7 من الإعلان الخاص بثروات باطن الأرض أن الجزائر تجد نفسها مقيدة بعدم اتخاذ أية إجراءات في مجال استثمار ثروات باطن الأرض إلا من حيث الإجراءات التنظيمية فقط أما ما خَصَّ التنظيم الجذري لهذا القطاع فلا يجوز للجزائر أن تتدخل فيه⁴.

¹ خليفة الجنيدي، حوار ...، ج3، المرجع السابق، ص230.

² لطفي الخولي، المصدر السابق، ص27.

³ صالح بالحاج، المرجع السابق، ص 429.

⁴ Salah Mouhoubi, OP. Cit, P55.

ونلاحظ هنا أنّ فرنسا حاولت أن تُبقي هذا الامتياز وتشكل هيئة تتولى الحفاظ عليها لمدة 6 سنوات¹، وبقدر ما كان لهذا سلبيات إلا أن هناك شيء إيجابي هو أنّ في البداية التتقيب على ثروات الصحراء يحتاج إلى جهود مادية وبشرية لا تستطيع الجزائر أن تقوم به لوحدها لهذا فرنسا قامت بهذا المجهود لاستخراج هذه الثروات التي أصبحت مورد التسويق لإنتاج الغاز تتحكم فيه فرنسا لأنها تملك أكثر من 51%²، فحينما يُسوّق الغاز إلى أيّ بلد فالجزائر ليس لها أيّ امتياز في ذلك وإنما فرنسا هي التي تملك الأغلبية وهي التي تقرر وهذا ما أدى أيضا إلى قرار التأميم في فيفري، 1971 أي أنها تتحكم في اقتصاد الجزائر وهذا يتضح عندما تريد الجزائر البيع بسعر مرتفع لا تستطيع لأنّ فرنسا لها الأغلبية³.

بالحديث عن ميدان التعاون الثقافي والفني فإنّ البنود المتعلقة بهذا التعاون تشمل قطاعات التعليم، التكوين، والبحث العلمي.

ويمكن الملاحظة أنّ الطرف الفرنسي سيحاول جعل الجزائر تقع في التبعية الثقافية والغريب أنّه لم ينص على أنّ العربية ستكون لغة الجزائريين في التعليم والإدارة والمعاملات بحيث لم تُذكر العربية سوى مرة واحدة. فقد جاء في إعلان المبادئ أنّ المناهج التي تسير عليها المنشآت التعليمية التي تؤسسها كل بلاد تعلم لغة الآخر في بلاده على أن يُشجّع كل من البلدين دراسة اللغة والتاريخ والحضارة الخاصة بالبلد الآخر مع احتفاظ فرنسا في الجزائر بعدد من المؤسسات التعليمية التابعة لها -المادة 2 من الإعلان-⁴.

كما حرص الوفد الفرنسي على أنّ النصوص الرسمية التي تُصدرها الحكومة الجزائرية المقبلة تُنشر أو تُبلّغ باللغة الفرنسية وتُستخدم في المعاملات بين المرافق العامة الجزائرية وبين الجزائريين الخاضعين للقانون المدني العام كما لهم الحق في استخدام اللغة الفرنسية في الحياة السياسية والإدارية والقضائية والتعليم هذا إلى جانب الفرنسيين للذين سيقومون بالجزائر إضافة إلى ذلك فإنّ

¹ خليفة الجنيدي، حوار حول الثورة، ج3، المرجع السابق، ص. 243.

² رضا مالك، "ثورتنا ناقصة والجزائر المستقلة لم تبين مجتمعا صحيحا"، مجلة جون أفريك، 20 مارس 2012.

³ عصام الشيخ، قرار تأميم النفط الجزائري 24 فيفري 1971 دراسة للسياق والمضامين والدلالات، دفاتر السياسة والقانون، ع 6 جانفي، 2012، ص 193.

⁴ أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، 1954_1962 ج، 10 طبعة خاصة، دار البصائر، الجزائر، 2007، ص

على الإذاعة والتلفزيون تخصيص جزء من إذاعتها باللغة الفرنسية في الجزائر¹. يُلاحظ أنّ هناك إلحاح على بقاء الثقافة الفرنسية ممثلة في التعاون العلمي والتعليمي والتقني والفني ستكون هي السيّدة في الجزائر، وبمعنى آخر أنهم غير ملزمين بتعلم اللغة العربية ولا باستعمالها في مختلف أنماط حياتهم وتمّ الاتفاق على أن تُقدّم فرنسا مساعدة في ميدان التفتيش المدرسي وتنظيم الامتحانات والمسابقات وتسيير الأجهزة الإدارية والبحث العلمي والمساعدة في إطار التوظيف بصفة عامة وتقديم الفنيين والتقنيين السامين والباحثين في الميدان العلمي، وهنا يظهر تشبث الطرف الفرنسي بالإبقاء على لغته وحضارته، كما تريد تكوين إطارات جزائرية حسب القواعد الفرنسية وفي ذلك انعكاس على الوضع الاقتصادي والاجتماعي للبلاد وابتعاد الجامعة ولو نسبيا للمتطلبات الوطنية².

كما يُلاحظ أنّ التعاون في المجال الثقافي-الامتيازات الثقافية- نُفذت إلى حدّ بعيد طبقاً لاتفاقيات إيفيان، وخاصة في ميدان الإدارة والتعليم والإعلام وهذا ما كانت تريده فرنسا لأنها كانت تعرف أنّ الجزائر قد تراجع نفسها في المسائل الاقتصادية والعسكرية مع فرنسا لكنها لا تقوى على تغيير الإدارة والتعليم خاصة في السنوات الأولى من الاستقلال وهذا ضمان لبقاء الفرنسية في الجزائر. وقد انعكست هذه السياسة على الدستور الجزائري لسنة 1963 في مادته 76 التي جاء فيها: "يجب تحقيق التعريب في أقرب وقت ممكن في كل تراب الجمهورية...يجوز استعمال اللغة الفرنسية مؤقتاً إلى جانب اللغة العربية"³.

وفيما يتعلق بالمعتقدات نصت الاتفاقيات على ضرورة التقيّد بحريّة المعتقدات للجزائريين الذين سيخضعون للقانون المدني العام أي الفرنسيين الذين سيصبحون جزائريين وكذلك ضمان حرية إقامتهم للشعائر الكاثوليكية والبروتستانتية واليهودية وحرية تنظيم هذه المعتقدات وممارستها وتعلمها وحرمة أماكن العبادة. لقد وردت هذه العبارات رغم أنّ فرنسا طبّقت فصل الدّين عن الدولة منذ

¹ خليفة الجنيدي، حوار حول الثورة، ج3، المرجع السابق، ص250.

² عبد المجيد شخي، اتفاقيات إيفيان أو ميثاق الاستعمار الجديد، محاضرة أقيمت في قسنطينة 19 مارس 1993 منشور في كتاب المرحلة الانتقالية للثورة الجزائرية من 19 مارس 1962 إلى سبتمبر 1962، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، 1995، ص10.

³ ينظر المادة 76 من الدستور الجزائري لسنة 1963.

1905 على النصرانية واليهودية ولم تُطبقه على الإسلام ومما يلاحظ أنّ الوفد الجزائري لم يحرص على جعل نصوص م ثلها بالنسبة للجزائريين الذين يعيشون في فرنسا¹.

في إطار التعاون الفني، نصت المادة الأولى من الاتفاقية على التزام فرنسا بتوفير المدرسين والفنيين، إضافة إلى الوسائل اللازمة لدعم تطوير القطاعات التعليمية والبحثية في الجزائر. تأتي هذه البنود في سياق محاولة تعويض النقص في الكوادر والتقنيين الذي خلفه نحو قرن وثلاث من الاستعمار الفرنسي. على الرغم من النوايا الظاهرة في الاتفاقية، يُشير المفكرون الشرقيون إلى التحديات والمخاطر المحتملة المترتبة على هذه العملية، مؤكدين أن تأثيراتها قد تكون مضرّة للجزائر على المدى القصير والطويل، وعلاوة على ذلك، تلزم الاتفاقية فرنسا بتقديم الوثائق التقنية اللازمة للبحث والتجارب، والتي تُجرى عادة في فرنسا ومناطق أخرى. هذه الوثائق، التي يُفترض أن تُسهم بشكل مباشر في تعزيز القدرات التقنية الجزائرية، تُعد حيوية لنقل التكنولوجيا الحديثة ودعم البحث العلمي في الجزائر. ومع ذلك، تبقى فعالية هذا التحويل محل تساؤل، إذ لا تتوفر معطيات واضحة تؤكد مدى استفادة الجزائر من هذه الوثائق، مما يُعقد تقييم التأثير الحقيقي للاتفاقية على تطور البلاد التقني والعلمي.

أما عن تعهد الجزائر فقد تضمنته المادة 2 والتي جاء في مضمونها بأنّ السلطات الجزائرية سوف تتعهد بأن تُطلع الحكومة الفرنسية على قائمة بأسماء الموظفين الفرنسيين الذين تنوي الاستغناء عنهم وتُطلعها أيضا على قائمة بالوظائف التي تريد أن تعهد بها إلى موظفين فرنسيين ولا يتم الاستغناء عن الموظفين الفرنسيين الذين كانوا يمارسون أعمالهم حتى يوم تقرير المصير إلا بعد أن تُطلع الحكومة الفرنسية على قائمة بأسمائهم وبعد إحضار المعنيين بالأمر وذلك بشروط يحددها اتفاق خاص سابق².

وما يؤخذ على اتفاقيات إيفيان هي عدم صياغتها باللغة العربية والاكتفاء فقط بالنص الفرنسي³ كما يمكن أن نطرح تساؤل الذي يُعيب على اتفاقيات إيفيان هو "هل اتفاقيات إيفيان اتفاقيات دولية؟" نشير هنا أنّ أيّ اتفاقية مُبرمة بين دولتين سواء في شكل رسمي أو بسيط يجب أن تُنشر في

¹ أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ص103.

² خليفة الجنيدي، حوار حول الثورة، ج 3، المرجع السابق، ص252.

³ يحي بوعزيز، محتويات اتفاقيات إيفيان 18 مارس 1962، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، 1995، ص55.

الجريدة الرسمية لكل منهما حتى تكون نافذة في إقليمها. ومن جهة أخرى فإن نص الاتفاقية يجب أن يُسجل لدى الأمانة العامة للأمم المتحدة عملاً بنص المادة 102 من ميثاق الأمم المتحدة وهذا الإجراء يجب أن يتم في أقرب أجل عقب التوقيع ليتمكن تقديم الحجة بالاتفاقية في حالة نشوب نزاع بين الطرفين المتعاقدين، فيما يخص اتفاقيات إيفيان فقد نُشرت في الجريدة الرسمية الفرنسية بشكل غير عادي إذ لم يرد في النص المنشور لا المقدمة ولا الطرفان المتعاقدان. في حين لم تُنشر في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية. كما تمّ إيداعها من الجانب الفرنسي بشكل متأخر لدى الأمانة العامة¹، ومن الواضح أنّ الحكومة الفرنسية كانت ترفض اعتبار الطرف الجزائري الموقع على اتفاقيات إيفيان طرفاً مساوياً وتبعاً لذلك فقد اعتُبرت تلك الاتفاقيات بمثابة تصريحات صادرة عن إدارتها المنفردة².

وهكذا واجهت الجزائر المستقلة سياسة التعاون طبعاً للاتفاقيات بعُصُريها المتناقضين في وقت واحد "عنصر الضرورة وعنصر الخطورة"، واعتمدت القيادة الجزائرية أسلوب القبول بالواقع والعمل على استغلال التناقضات الكامنة فيه من أجل تغييره ومع كل مخطط تخطو من خلاله القيادة خطوة آمنة ومحسوبة للحد من أخطار سياسة التعاون والاستعمار الجديد. فعندما شرع المستوطنون في تنفيذ مخططهم لتخريب الاقتصاد الجزائري بعد أسابيع من الاستقلال وذلك عن طريق الهجرة إلى فرنسا وغلق مؤسساتهم الصناعية والتجارية وترك أراضيهم دون زراعة، أُنذرتهم حكومة الاستقلال بضرورة العودة إلى الجزائر وتشغيل ممتلكاتهم قبل 7 أكتوبر 1962 وإلا اعتبرتها أملاك شاغرة تقوم الجزائر بتشغيلها وهذا ما فعلته الجزائر بهذه الأملاك فقد قام بهذا الدور الأساسي في هذا الشأن كادر جيش التحرير بالتعاون مع العمال في وقت قياسي³.

¹ تم إيداعها بالأمانة العامة للأمم المتحدة في 24 أوت 1964.

² عقب ذلك أصدر مجلس الدولة الفرنسي قرار في 31 جانفي 1969 اعتبر فيه اتفاقيات إيفيان اتفاقية دولية. - بويكر مولود، المرجع السابق، ص12.

³ طفي الخولي، المصدر السابق، ص278 .

خلاصة الفصل الثاني:

- في ختام الفصل الثاني، يمكننا استخلاص أن مسار الاستقلال لكل من تونس والجزائر تميز بتباينات واضحة رغم وجود بعض التشابهات في الأهداف والنتائج.
- اعتمدت تونس على المفاوضات السلمية لتحقيق استقلالها، حيث بدأت العملية بتصريح بيار منديس فرانس في 31 يوليو 1954.
- توجت هذه الجهود بتوقيع اتفاقية الاستقلال في 20 مارس 1956، والتي نصت على انسحاب تدريجي للقوات الفرنسية وتأسيس دولة تونسية مستقلة.
- تميزت المفاوضات التونسية بنهج مرحلي، حيث تم التركيز على بناء المؤسسات الوطنية وتحقيق السيادة بشكل تدريجي، مما أتاح لبورقوية وحزب الدستور الجديد قيادة البلاد نحو الاستقلال بسلاسة نسبية.
- كانت الجزائر مضطرة لخوض حرب تحرير طويلة وشاقة بدأت في نوفمبر 1954 بقيادة جبهة التحرير الوطني.
- انتهت هذه الحرب بتوقيع اتفاقية إيفيان في 18 مارس 1962، التي نصت على وقف إطلاق النار وترتيبات انتقالية لتسليم السلطة.
- تميزت المفاوضات الجزائرية بالتحديات الكبيرة والعنف المستمر، مما جعل العملية أكثر تعقيداً وصعوبة مقارنة بتونس.
- كلا البلدين سعيًا إلى تحقيق الاستقلال والسيادة الوطنية من خلال مفاوضات مع القوة الاستعمارية الفرنسية. تضمنت الاتفاقيات نصوصاً حول جوانب الحكم الذاتي، الاقتصاد، والأمن.
- اختلفت الطرق والوسائل بشكل كبير. ففي حين اعتمدت تونس على الحوار والمفاوضات السلمية، لجأت الجزائر إلى الكفاح المسلح. كما أن الظروف والتحديات التي واجهتها كل دولة كانت مختلفة، مما أثر على نتائج وفعالية الاتفاقيات.
- أدى النهج التونسي إلى انتقال سلس نسبياً نحو الاستقلال، مع تركيز على بناء مؤسسات وطنية قوية وتحقيق التنمية الاقتصادية.

- أدت الحرب الدموية والتحديات الكبيرة إلى مرحلة انتقالية معقدة، حيث كانت هناك حاجة لبناء الدولة من الصفر وسط توترات سياسية واجتماعية كبيرة.
- باختصار، يعكس تحليل اتفاقيات الاستقلال لكل من تونس والجزائر الفروق في النهج والتحديات التي واجهتها كل دولة، وكيفية تأثير هذه العوامل على مسار بناء الدولة الحديثة والسيادة الوطنية.

الفصل الثالث: تأثير اتفاقيات الاستقلال التونسية والجزائرية على سيادة البلدين

الفصل الثالث: تأثير اتفاقيات الاستقلال التونسية والجزائرية على سيادة البلدين.

أولاً: السيادة الوطنية، مقارنة في المفاهيم.

ثانياً: ملامح تأثير اتفاقية الاستقلال التونسية على السيادة الوطنية للبلد.

ثالثاً: ملامح تأثير اتفاقية الاستقلال الجزائرية على السيادة الوطنية للبلد.

تمهيد:

انعكست اتفاقيات الاستقلال في تونس والجزائر بشكل واضح على مسار بناء الدولة الحديثة في كل منهما، مساهمة في تشكيل انتمائهما السياسي.

مع إعلان استقلال تونس في 20 مارس 1956 واستقلال الجزائر في 5 جويلية 1962، بدأت كل من الدولتين مسارًا جديدًا نحو تحقيق السيادة الوطنية وبناء الدولة المستقلة، اتسمت هذه الفترة بمرحلة انتقالية حرجة تضمنت تطبيق بنود اتفاقيات الاستقلال التي تم التفاوض عليها مع فرنسا. ففي تونس، قادت اتفاقية الاستقلال إلى انسحاب تدريجي للقوات الفرنسية، وتمكين الحبيب بورقيبة من بناء نظام حكم جديد يركز على مؤسسات وطنية مستقلة. شملت هذه الجهود إصلاحات سياسية واقتصادية تهدف إلى تعزيز السيادة الوطنية والتنمية المستدامة، رغم التحديات التي واجهتها البلاد في هذا المسار.

أما الجزائر، فقد عانت من صراع دموي طويل خلال حرب التحرير، مما جعل المرحلة الانتقالية أكثر تعقيدًا. بعد توقيع اتفاقية إيفيان في مارس 1962، بدأت الجزائر في بناء مؤسساتها الوطنية وسط أجواء من التوترات السياسية والاجتماعية. شملت الاتفاقية ترتيبات حول الأمن والسيادة الاقتصادية وحقوق المستوطنين الأوروبيين، مما أثر على السياسات الداخلية والخارجية للدولة الناشئة.

تحليل هذه الاتفاقيات يكشف عن تأثيراتها العميقة على سيادة الدولتين، حيث واجهتا تحديات في ترسيخ الحكم الذاتي، والسيطرة على الموارد الاقتصادية، وإعادة بناء الهوية الوطنية. من خلال دراسة مقارنة لمسار كل من تونس والجزائر في أعقاب الاستقلال، يمكن فهم كيفية تعامل كل دولة مع موروث الاستعمار وكيف أثرت هذه الاتفاقيات على سيادتها الوطنية.

أولاً: السيادة الوطنية، مقارنة في المفاهيم.

تعد السيادة من الأفكار الأساسية التي تأسس عليها القانون الدولي المعاصر، وقد مرت بمراحل متعددة، في البداية، كانت السيادة مطلقة على الشعب والإقليم، لكن تطور العلاقات الدولية أدى إلى تعديل تدريجي في نطاقها¹، يقول "برتراند بادي" إن مبدأ السيادة لم يكن دائماً موجوداً، وأنه ينتمي إلى حقبة تاريخية معينة بنيت من أجل التمييز بين الداخل والخارج، لكن هذا التمييز أصبح نسبياً مع تزايد التناقضات والتساؤلات على المسرح الدولي².

كانت السيادة في الطرح الكلاسيكي تعني تمركز السلطة المطلقة بيد الملوك، لكن الدول الجديدة لجأت إليها لمواجهة هيمنة الدول الكبرى، وأصبحت سلاح الدول الضعيفة ضد الأقوى. السيادة وضع قانوني ينسب للدولة عندما تتوافر لديها مقومات مادية من شعب وإقليم وهيئة حاكمة، وتمثل ما للدولة من سلطان تواجه به الأفراد داخل إقليمها والدول الأخرى في الخارج. يوضح الفقهاء أن السيادة واحدة، لا تتجزأ، وغير قابلة للتقادم³، محكمة العدل الدولية عرفت السيادة في قضية مضيق "كورفو" بأنها ولاية الدولة في حدود إقليمها ولاية انفرادية ومطلقة، وأن احترام السيادة الإقليمية أساس جوهري في العلاقات الدولية⁴.

تتمتع السيادة بمضمون إيجابي داخلياً من خلال سموها على أفراد المجتمع، وتضمن حرية اتخاذ القرارات ووضع القوانين والأنظمة. خارجياً، تتجلى السيادة في عدم قبول أي سلطة أعلى، وتخضع الدولة فقط للعهود والاتفاقات التي تعقدها بنفسها، مما يعبر عن استقلالها⁵ ترتب على فكرة السيادة آثار عديدة، منها:

- تمتع الدول بكافة الحقوق والمزايا الكامنة في سيادتها، كإبرام المعاهدات وتبادل التمثيل الدبلوماسي.
- حق الدولة في التصرف في مواردها واتخاذ التدابير المناسبة حيال الأشخاص في إقليمها.

¹ أحمد أبو الوفا، الوسيط في القانون الدولي العام، دار النهضة العربية، القاهرة، ط1، 1995-1996، ص38.

² Bertrand Badi, Un Monde Sans Souverainete, Fayard, Paris, 1999, p19.

³ علي صادق أبو هيف، القانون الدولي العام، منشأة المعارف الإسكندرية، 1995، ص103.

⁴ ريمون حداد، العلاقات الدولية، بيروت، دار الحقيقة، ط1، 2000، ص273.

⁵ عبد القادر القادري، القانون الدولي العام، القاهرة، مكتبة المعارف، الرباط، 1984، ص43.

- المساواة القانونية بين الدول، رغم أن بعض الدول تتمتع بامتيازات خاصة كاستخدام حق النقض في مجلس الأمن.

القانون الدولي يحظر التدخل في شؤون الدول الأخرى، ويضمن للدول حرية اختيار وتطوير أنظمتها. لكن السيادة مقيدة بأحكام القانون الدولي، خاصة فيما يتعلق بحقوق الإنسان وجرائم الحرب. ورغم قدسية مفهوم السيادة، فقد تغير بشكل ملموس منذ منتصف القرن العشرين نتيجة التوسع في الاتفاقيات الدولية والنظم التي تتضمن قواعد ملزمة، واحترام حقوق الإنسان، وتقنين قواعد المسؤولية الدولية، وإقامة الكيانات الدولية عابرة القومية، والتعاون لمواجهة المشكلات الدولية¹.

يرى Harry Gelber أن السيادة المعاصرة تعني قدرة الدولة على تدبير أمورها في إطار علاقتها بالدول الأخرى. بينما يرفض آخرون إعادة تعريف السيادة، مفضلين الانتقال إلى مفهوم "الحكم في مرحلة ما بعد السيادة"².

¹ محمد بوبوش، "أثر التحولات الدولية الراهنة على مفهوم السيادة الوطنية"، السيادة والسلطة، ع 56، 2006، ص 120.

² سهيل حسين الفتيلي، الوسيط في القانون الدولي العام، بيروت، دار الفكر العربي، 2002، ص 127.

ثانيا: ملامح تأثير اتفاقية الاستقلال التونسية على السيادة الوطنية.

لقد أفرزت مرحلة الاستقلال بتونس واقعا جديدا امتاز بسيطرة الحزب الدستوري الجديد المنظمات الوطنية المتحالفة معه على الواقع السياسي للبلاد، كما امتازت مرحلة ما بعد الاستقلال بهيمنة شخصية بورقيبة الذي اعتمد على المرحلية في تركيز نظام الحكم بداية من مملكة نيابية ثم إعلان الجمهورية حتى الانتقال إلى نظام جمهوري رئاسي عصري مكن الدولة من الشروع في إنجاز إصلاحات حداثية عامة ومن مجابهة الأخطار الداخلية والخارجية¹.

أختار بورقيبة نظاما جمهوريا على النمط الغربي بدلا من النظام الملكي القائم منذ قرون وذلك لجمود هذا النظام وعدم مواكبة البايات للنظم الجديدة²، واتخذ النظام الأمريكي نموذجا له لكن دون برلمان قوي وبرر بورقيبة ذلك بالقول أنه في بلد متأخر لا يتمتع نواب الشعب فيه بما يكفي من وضوح للرؤية، لهذا كان من الضروري حسمه أن تكون السلطة قوية بين يدي شخص واحد³، بالرغم أن الشعب التونسي كان يطمح الجمع بين النظامين الرئاسي والبرلماني لأنه كان يرى أن النظام الرئاسي يؤدي إلى الحكم الفردي المستبد، وعمل بورقيبة منذ أن أصبح رئيسا للجمهورية إلى الانفراد بالحكم وابعاد كل الذين شاركوه في سنوات النضال⁴، ليفسحوا له الطريق للانفراد بالحكم، وهذا ما جاء في صحيفة "أفريك أكسيو Afrique-action" مستشهدة بما قاله بورقيبة يوم إلغاء النظام الملكي بأنه بعث ملكية خاصة به لكنه اختار الجمهورية وعلقت الصحيفة القول "حقا أنه يستحوذ اليوم وبالفعل على السلطة أكثر مما كان عليه الوضع في تونس في عهد الباي والمقيم العام مجتمعين"⁵.

إن السياسة الداخلية التي بدأ بورقيبة بتنفيذها كانت بداية بإحداث الجبهة القومية خصيصا لانتخابات أبريل 1956م فقد فقط في ظرف سنوات إلى اختفاء جميع المنظمات السياسية وشبه

¹ عبد الحميد الهاللي، الاستقلال وتركيز النظام الجمهوري بتونس (1956-1959)، أعمال الندوة الدولية الثالثة عشر حول استقلال تونس ومسيرة التحرر من الاستعمار، تونس، 2006، جامعة منوبة، تونس، ص 192.

² عادل بن يوسف، تأملات حول حكومة بورقيبة الأولى وأبرز إنجازاتها (1956)، (1957 أعمال المؤتمر العالمي الأول المنعقد في ديسمبر 1999 حول الحبيب بورقيبة وإنشاء الدولة الوطنية - قراءات علمية للبورقبيية -، ط1، منشورات التميمي للبحث العلمي، تونس، 2001، ص50.

³ الشاذلي القليبي، أضواء من الذاكرة: الحبيب بورقيبة، تر: محمد معالي، دار الكتب التونسية، تونس، 2014، ص82.

⁴ عبد الحميد الهاللي، المرجع السابق، ص117.

⁵ فاروق الصياحي، سليمان بن سليمان، الحرية والسلم والديمقراطية، ط 1، نظر للنشر، تونس، 2017، ص139.

السياسية الموجودة أو إدماجها في الحزب بل تولد عن هذه السياسة الداخلية فضلا عن ذلك ما يشبه التطابق الكامل بين الدولة والحزب، وكانت سياسة بورقيبة الداخلية أيضا تتسم بإدارة الموارد البشرية ترمي إلى المحافظة على السياسيين الموضوعيين والاكتفاء داخل الحزب والدولة¹. عمل بورقيبة جاهدا على تأكيد السيادة الوطنية ويظهر ذلك بداية بتاريخ 18 أفريل 1956 بعد أقل من شهر من تاريخ الاستقلال حيث تم استرجاع الأمن الداخلي وعمل كذلك على المطالبة بالجلء العسكري التام الذي تم على مراحل:

- يوم 21 مارس 1957: انسحاب الجيش الفرنسي من ثكنة القصبة.
 - يوم 8 جويلية 1957: انسحاب الجيش الفرنسي من توزر.
 - يوم 11 جويلية 1957: انسحاب الجيش الفرنسي من القيروان.
 - يوم 22 جويلية 1957: انسحاب الجيش الفرنسي من سوق الأربعاء - جندوبة.
- كما توالى الانسحاب الفرنسي من بقية المدن والثكنات، إضافة إلى ذلك فقد حرص بورقيبة على تونسنة الإدارة، حيث أقدم على القيام بتحرير إداري جذري بداية من جوان 1956 لغاية 1960 كما قام بتونسنة الإعلام وذلك بإصدار العديد من الصحف والمجلات مثل الاتحاد، أفريقيا، العمل مع تقلص عدد الصحف الفرنسية إضافة إلى تونسنة القضاء وإصلاحه حيث تم بموجب اتفاقية 07 مارس 1957 بحذف المحاكم الفرنسية بالبلاد وتحويلها لمحاكم عصرية تونسية².
- ورغم ذلك فقد بدأت السياسة الفرنسية تحاول كبح أي تقارب مغربي محتمل، وكان ذلك بمحاولة تمرير مصالحها عبر ما يعرف بالعلاقات التونسية الفرنسية فكان أول مساس لسيادة الدولة المساس بعلاقاتها الخارجية وبرز ذلك في عدة أحداث نذكرها فيم يلي:

¹ روف فيرنر، البورقيبية والسياسة الخارجية لتونس المستقلة، تر: الصحفي الثابت، المطبعة العصرية، تونس، ص 141.

² عادل بن يوسف، المرجع السابق، ص 51.

- أزمة بنزرت وتداعياتها:

نادت الحكومة التونسية بضرورة جلاء القوات الفرنسية عن البلاد، غير أن الحكومة الفرنسية رفضت ذلك، لذلك انطلقت المطالبة بالجلء العسكري منذ جوان 1956، متعلقة بحاجتها إلى قواعدها التونسية لحماية ظهر جيشها المحارب بالجزائر وحماية سالمة المعمرين الفرنسيين بتونس، وأيضا لضمان حضورها بالمتوسط في نطاق الدفاع عن العالم الحر، وقد تذرعت فرنسا بنفس الأساليب لخرق الحدود البرية والجوية بعدة مناطق، فشرع عندها الحزب الدستوري في تنظيم المواجهة التي أخذت نسقا تصاعديا بدءا بالمظاهرات وصولا إلى المواجهة المسلحة بالجنوب في ماي 1958 وبنزرت في جويلية 1961¹، فحدثت مواجهات بين الطرفين حدثت فيها اغتيالات كثيرة ووفاة عدد كبير من التونسيين حوالي 5000 قتيل حسب المؤرخ الفرنسي "جون غانياج"، وكان ذلك ثمن الجلاء العسكري عن كافة الأراضي التونسية، كما كان جلاء الجيش الفرنسي عن بنزرت في 15 أكتوبر 1963 تتويجا لنضال تونس من أجل السيادة التامة².

ولقد مثلت قاعدة بنزرت ركيزة بحرية وجوية وأرضية هامة للجيش الفرنسي في حربه مع الجزائر وكذلك للحلف الأطلسي في الدفاع عن العالم الحر في إطار الحرب الباردة، وقد طرحت الحكومة التونسية من جديد سنة 1959 ضرورة إخلاء القاعدة خاصة وأن الولايات المتحدة الأمريكية التزمت بإخلاء قواعدها بالمغرب الأقصى مما يسقط الأسباب الفرنسية في حفاظها على بنزرت لحماية العالم الحر، ولم تقلح الاتصالات بين الطرفين في فض الخلاف وحتى لقاء القمة الذي جمع في رمبوي بفرنسا بين الرئيس ديغول وبورقيبة في 27 فيفري 1961، لم يؤدي إلى نتيجة، إذ كانت فرنسا تماطل في الجلاء عن بنزرت بينما يتعجل الجانب التونسي الجلاء عنها³.

كما أكدت الحكومة التونسية في الاتفاقية المبرمة مع فرنسا على وجوب احترام سيادة الأراضي التونسية وجلاء القوات الفرنسية عنها، إلا أن دوافع الجنرال ديغول كانت قائمة على التصلب في الذاتية تقودها روح التحدي وكان هدفه الحفاظ على هيبة فرنسا التي كانت تنتهياً للدخول في

¹ خليفة الشاطر، المرجع السابق، ص 181.

² الطاهر سعيدي، القاعدة الشرقية قلب الثورة النابض، شركة دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2013،

ص 172.

³ عبد المجيد كريم وآخرون، موجز تاريخ الحركة الوطنية التونسية، 1881-1956، المعهد الأعلى للتاريخ الحركة الوطنية،

تونس، 2008، ص 178.

مفاوضات عسيرة مع قيادة الثورة الجزائرية¹، وعدم إغضاب قيادة الجيش الفرنسي التي كانت تطيح بالنظام في الجزائر (ماي 1958) وهي الآن في نفسه تخوض حربا شرسة ضد أعدائها هناك، إضافة اشتعال الحرب الباردة أكثر، والتي كانت يمكن أن تتطور إلى حرب عالمية فكونت بنزرت حيوية فيها².

أما دوافع الجانب التونسي في خوض حرب بنزرت، فهي أساسا أرادت استكمال تحرير الوطن خاصة أمام ملاحظة الجانب الفرنسي وكذلك لأسباب مرتبطة بالظرفية، وبصورة أدق لمكانة الحبيب بورقيبة ونظامه إذ كان يشعر بعزلة فعلية في المغرب العربي بداية بقطع العلاقات الدبلوماسية مع المغرب الأقصى بعد اعتراف تونس باستقلال موريتانيا 1960، وكذلك مع النظام الموالي لمصر في ليبيا وعلاقته المتشنجة مع قيادة الثورة في الجزائر التي تتهم بورقيبة بالانحياز لصف ديغول، وخاصة للتفرد المتزايد لبورقيبة بسلطة الحزب³.

ولقيت دعاية المعارضة اليوسفية صدى كبير لدى الرأي العام العربي وحيث في تونس حيث زادت المعارضات لبورقيبة، وخاصة للتذمر الاجتماعي الواسع نتيجة تدهور الوضع الاقتصادي، كل هذه الأسباب جعلت لبورقيبة يعلن معركة تحرير بنزرت⁴.

وكان في حساب الحكومة التونسية من خلال تجميع المتطوعين والمتظاهرين في بنزرت وحشدهم حول القاعدة العسكرية أو حول الحواجز لمنع تنقل وحدات الجيش الفرنسي، أن تحدث بعض المشادات وربما يسقط ضحايا فترفع آنذاك شكوى إلى مجلس الأمن لكن الأحداث تطورت إلى ما هو أخطر، نذكر بأن الحكومة التونسية استغلت قرار السلطة الفرنسية في أواخر جوان 1961 بتمديد في مدارج الطائرات بقاعدة سيدي أحمد ببنزرت لتعبر عن رفضها لذلك، وتطالب بإخلاء القاعدة وأعطت الأوامر لتحويل آلاف المتطوعين من الشباب خاصة ببنزرت والتظاهر يوم 11

¹ محمد شطبي، العلاقات الجزائرية التونسية إبان الثورة التحريرية، 1954-1962، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تاريخ حديث ومعاصر، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، جامعة منتوري قسنطينة، 2008-2009، ص 97.

² عبد المجيد كريم، مرجع سابق، ص 178.

³ نفسه، 179.

⁴ حسن حسني عبد الوهاب، خلاصة تاريخ تونس، تح. حمادي الساحلي، دار الجنوب للنشر، تونس، 2007، ص 237.

جويلية 1961 رافعين شعار "الجلء أو الموت" وتتصيب الحواجز في المدينة وحفر الخنادق حول القاعدة لمنع تحرك وحدات الجيش الفرنسي¹.

لتتحول المناوشات إلى معركة دامت من 19 إلى 23 جويلية 1961 خاضها من الجانب التونسي وحدات من الجيش الوطني وآلاف المتطوعين بقيادة ضباط صغار على رأسهم الملازم "نور الدين بوجالبية"، ومن الجانب الفرنسي استعملت الأسلحة الثقيلة ووحدات المظليين والطائرات التي تقدمت من الجزائر، وكانت الخسائر بعد أربعة أيام من القتال طفيفة فمن جهة الفرنسيين 29 قتيلا وحوالي 100 جريح بينما كانت كبيرة في الصف التونسي حيث قتل 670 شخص وجرح 1555 وتحدثت مصادر أخرى ممن عاينت الأحداث عما لا يقل عن أربعة آلاف شهيد دفنوا في حفر جماعية².

لقد أصبحت القوات الفرنسية الموجودة بتونس، مصدر قلق وإزعاج، حيث كانت تقوم باعتداءات، وتواجدها أصبح غير مرغوب فيه، وينقص من قيمة استقلال تونس ولهذا طالبت الحكومة التونسية القوات الفرنسية بالجلء من بنزرت، ولكن فرنسا قابلت هذه الدعوة بتعزيز قواتها ببنزرت بست مائة جندي من جنود المظلات والكوماندوس الذين سحبتهم من الحدود الجزائرية المغربية، وإرسال ثماني عشرة طائرة إلى بنزرت حاملة للوحدات الحربية، وأرسال جزء من الأسطول الفرنسي عرض البحر المتوسط وحاملة الطائرات "أورمانس" في عناية على بعد أميال من المياه التونسية، وأرسلت مرة أخرى ثماني مائة جندي من المظلات استعدادا لتنفيذ جريمتها ضد الشعب التونسي، وقد تمادت الحكومة الفرنسية في عجزتها بعدم اكتراثها، حيث قابلت الدعوة التونسية بإرسال المزيد³.

لقد تابعت جريدة المجاهد⁴ لسان حال جبهة التحرير الوطني أزمة بنزرت ورصدت في عناوينها الأحداث كرونولوجيا وسأقت مقالات عدة صادرة في 31 جويلية 1961 منها الافتتاحية التي جاءت بعنوان من العدوان على بنزرت إلى توقف المفاوضات، وكذلك مقال آخر بعنوان "أزمة بنزرت

¹ حسن حسني عبد الوهاب، المرجع السابق، ص 237.

² نفسه، ص 238.

³ حبيب حسن اللولب، التونسيون والثورة الجزائرية، ج2، دار السبيل للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009، ص 239.

⁴ ظهرت صحيفة المجاهد لأول مرة كنشرة للثورة في جوان 1956، في مدينة الجزائر وقد صدرت بالفرنسية ثم ترجمت للعربية، واستمرت تصدر بطريقة غير منظمة حتى أوائل 1957، وتعتبر هي اللسان المركزي لجبهة التحرير الوطني، وابتداء من العدد الثامن 5 جويلية 1957 إلى العدد العاشر سبتمبر 1957، ظلت المجاهد تطبع بتطوان المغرب، وبعد انعقاد المجلس الوطني للثورة الجزائرية في أوت 1957 بالقاهرة، تقرر نقل المجاهد من تطوان إلى تونس. - ينظر الى عواطف عبد الرحمن، الصحافة العربية في الجزائر دراسة تحليلية لصحافة الثورة الجزائرية 1945-1962، الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب، 1958، ص 9.

والمفاوضات الجزائرية الفرنسية ودرسا في الأخوة " وتطرقت الجريدة لخلفيات أزمة بنزرت في مقال تحت عنوان حقائق كشفتها معركة بنزرت¹.

إن هذا الاهتمام الذي أولته جريدة المجاهد بأزمة بنزرت يوضح مدى الارتباط الذي شعر به الجزائريون بين القضية الجزائرية ومطالب الحكومة التونسية بالسيادة على أراضيها واسترجاع بنزرت وجلاء الجنود الفرنسيين عن التراب التونسي².

ففي افتتاحية من جريدة المجاهد جاء : " لا يمكن التكهن لحد كتابة هذه الأسطر بعواقب الاعتداء الفرنسي الغادر على بنزرت ولا بمراميها البعيدة ولكن هذا الاعتداء فتح أعيننا من جديد على حقائق ضخمة كاد أن يغطيها تمويه الاستعمار ..فقاعدة بنزرت ليست لها أية أهمية في الدفاع عن أوروبا الغربية إذا كانت هذه الأخيرة عرضة لهجوم أوروبا الشرقية كما يزعمون ولكن هذه القاعدة لها أهمية بالغة في الحروب الصغيرة كالحرب الاستعمارية التي تخوضها فرنسا بالجزائر منذ سبع سنوات ومن الصعب عندما نرى هذا التشبث الأحمق بقاعدة بنزرت أن نصدق أن الحكومة الفرنسية عازمة على إنهاء حرب الجزائر وإيجاد حل سلمي للقضية الجزائرية على أساس الاعتراف لجزائر باستقلالها وسيادتها"³.

فتشبثت فرنسا ببنزرت - حسب جريدة المجاهد - يحقق لفرنسا هدفين: الأول الحفاظ على قاعدتها العسكرية لاستغالها في أي صراع متوقع في منطقة غرب أو شرق المتوسط، وثانيا حتى تكون مرتكزا في الوصول للجزائر وقت الحاجة لمدد من الجيش سواء كانت البحرية أو الطيران خاصة وأن الحرب في الجزائر لم تنته بعد، هذه النظر تربط قضية بنزرت بما يقع في الجزائر، ففرنسا بما أنها لا ترغب في منح الجزائر استقلالها فهذا يجعلها تحاول الاحتفاظ بالروافد التي من الممكن أن تستند إليها وقت الضرورة والحاجة لقاعدة بنزرت ولذلك فهذا الموقف يعتبر مناورة من فرنسا لتحقيق مصلحتها وفق ما تخطط له دون النظر لتحقيق ما صرح به ديغول من سعيه لتحقيق تقرير مصير استقلال الدول المستعمرة وجلاء القوات الفرنسية عن أراضيها .

¹ المجاهد، العدد 101، 31 جويلية، 1961، ص01.

² محمد السعيد عقيب، "الثورة الجزائرية وأزمة بنزرت"، تونس جويلية 1961، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، العدد 02، المجلد 02، ص13.

³ المجاهد، ع101، 31 جويلية، 1961، ص01.

بالإضافة إلى ذلك أصدرت وزارة الأخبار الجزائرية البلاغ التالي " إن العدوان الموجه ضد الشعب التونسي في بنزرت يعد عدوانا ضد كل الشعوب التي تكافح من أجل تحرير بالدها تحرير كامل من الاستعمار ومخلفاته وأن الشعب الجزائري وحكومته ما انفكا يؤيدان واليوم أكثر من أي وقت مضى الكفاح الذي يقوده الشعب التونسي من أجل تحرير بنزرت من الاحتلال الأجنبي¹.

- اتفاقية إيجلي والخلاف الحدودي على الصحراء الجزائرية:

إن اكتشاف البترول والغاز الطبيعي في الصحراء الجزائرية جعل السلطات الفرنسية تفكر في فصل الصحراء الأمر الذي أصبح هدفا استراتيجيا في سياستها الاستعمارية لذا اعتمد ديغول في سياسته على استعمال ثروات الصحراء ورقة إغراء للدول الإفريقية لتحبيدها والوقوف إلى جانب فرنسا بدل أن تكون ضدها، وكذلك استمالة الدول المغاربية المجاورة وإغرائها باستغلال ثروات الصحراء الجزائرية لكسر جبهة التضامن المغاربي²، لذا تم إقحام تونس في مجال العلاقات الاقتصادية والمصالح المتبادلة واقتراح مشروع خط الأنابيب الرابط بين حقول إيجلي بالجزائر وميناء السخيرة بتونس، فطلبت الحكومة الفرنسية من تونس الترخيص لمرور أنبوب البترول عبر التراب التونسي وذلك لتحقيق جملة من الأهداف في مقدمتها ضمان استقلالها الطاقوي واضعة ذلك حدا لعجزها³، وإيجاد حل للحصول على العملة القوية، إضافة إلى التغييرات التي حدثت في الشرق الأوسط كأحداث لبنان والعراق، الأمر الذي جعل بترول الصحراء أكثر أهمية بالنسبة للفرنسيين والأوروبيين⁴.

أعلن ديغول عن إجراء مفاوضات بين الطرفين الفرنسي ممثلا في شركة CREPS للأبحاث واستغلال بترول الصحراء صاحبة استثمار منطقة إيجلي وفرعها المتمثل في شركة النقل بالأنابيب في الصحراء TRAPSA وبين الحكومة التونسية، وجرت المفاوضات الفرنسية التونسية على مستوى حكومي، ودرس وزير الصحراء الفرنسي ماكس لوجان المشروع في عين المكان حيث يعبر هذا

¹ المجاهد، ع101، ص10.

² Rabah Mahiout , Le pétrol algérien , éditions ENAP , Alger , 1974 , pp 113 , 114

³ الحاج موسى بن عمر، بترول الصحراء، مرجع سابق، ص، ص 111، 112

⁴ نفسه، ص113.

المخطط على مسافة 500 كلم جنوب تونس ويسمح بنقل حوالي 10 ملايين طن من البترول نحو ميناء السخيرة ناهيك عن الربح المادي الذي ستستفيد منه تونس، والذي يسمح بتطوير اقتصادها¹. قام بورقيبة بتوقيع اتفاقية إيجلي في 30 جوان 1958 مع السلطات الفرنسية لأن سياسته متناقضة اتجاه الثورة الجزائرية، فهو معادي لها في إطار خلافاته مع صالح بن يوسف المناصر للثورة، ويحاول استيعابها في حالة صراعه مع جمال عبد الناصر خاصة بعد قيام الحكومة المؤقتة الجزائرية بنقل مقرها إلى تونس².

إن فرنسا لم تعرض هذا المشروع على تونس لتستفيد منه هذه الأخيرة إنما كانت مضطرة بعد رفض ليبيا وذلك أواخر سنة 1957 وأوائل 1958 من قبل الحكومة والبرلمان والملك وضخوا بفوائد وأرباح المشروع دعما للثورة التحريرية فإن كان لها نفس الموقف حيث رفضت حكومة المغرب شحنة النفط الفرنسية من أجل تكريرها في مصانع القنيطرة بعدما تعذر عليها تكريرها في مصانع مرسيليا بسبب قطع المواصلات بين الجزائر ومرسيليا نتيجة تمرد ماي، لقد نصت اتفاقية إيجلي على تأجير تونس لقاعدة بنزرت لفرنسا وذلك لنقل بترول إيجلي الى قابس مقابل إيرادات مالية ضخمة، وقد حذرت جبهة التحرير الوطني تونس من توقيع هذه الاتفاقية التي سوف تنعكس على العلاقات الجزائرية التونسية³.

وإثر تنديد لجنة التنسيق والتنفيذ لدى السلطات التونسية قامت هذه الأخيرة بمنع توزيع جريدة المجاهد في عددها الثامن والعشرون بعد اطلاعها على محتويات العدد وحجزه في المطبعة قبل نزوله للتوزيع لأن الأفكار الواردة فيه لا تتوافق مع التوجه السياسي للنظام البورقيبي بسبب أزمة إيجلي، الأمر الذي جعلها تحجز هذا العدد، وتم توقيف حصة " صوت الجزائر " بعد إخضاع 96 برامجها للمراقبة، كما تم منع السلع الموجهة للhalال الأحمر الجزائري طوال شهر جويلية 1958 وحجزت كميات ضخمة من الأسلحة شملت 5070 بندقية، 2037 بندقية رشاشة ومدافع

¹ الحاج موسى بن عمر، السياسة النفطية الفرنسية في الجزائر، 1952-1962، جمعية التراث، الجزائر، 2004،

ص44.

² سيد علي احمد مسعود، التطور السياسي في الثورة الجزائرية 1960-1961، دار الحكمة للنشر، الجزائر، ص136.

³ المجاهد، العدد 27، 22 / 07 / 1958، الخبز المسموم، مصدر سابق، ص 1.

وذخيرة¹، وخلقت صعوبات عديدة لجيش التحرير الوطني وإيقاف التموين والإمداد لجيش التحرير الوطني وفرض رقابة صارمة على اللاجئين الجزائريين². وفي نفس السياق أكد أحمد بن الشريف حقيقة المضايقات التي مارستها السلطات التونسية في حق الجزائريين بسبب أزمة أنبوب " إيجلي " لأن مخاوفها كانت كبيرة جدا من تقدم ناصر جيش التحرير الوطني نحو الجنوب باتجاه أنبوب نفط إيجلي، لذلك عملوا على تضيق نشاطهم المسلح باتجاه الشمال، وأرادوا طردهم من تمزقيدة بوابة الولاية الأولى والصحراء وقاموا بملاحقة قوات جيش التحرير الوطني للجنوب، فوجد جيش التحرير الوطني نفسه محاصرا بين القوات التونسية من جهة والقوات الفرنسية من جهة أخرى، كما تعرض العديد من المجاهدين واللاجئين للاعتقال بصفة سرية في سجون ولاية قفصة، وطالت هذه المضايقات حتى اللاجئين أيضا، إذ تم احتجاز 11.000 جزائري في محتشدات حقيقية، وتعرض كذلك سكان منطقة وادي سوف المتمركزين على الحدود الجزائرية التونسية للتعذيب والاختطاف نتيجة لمواقفهم المساندة للثورة التحريرية، أما الجانب الإعلامي، فقد بررت الصحافة التونسية هذه الاتفاقية بالحاجة الاقتصادية لأنها تحقق حلا ماليا لتونس وتوفر مناصب العمل وتؤمن الخبز اليومي للشعب التونسي ويعود هذا المشروع بالفائدة على سكان إفريقيا³.

إن هذه التبريرات الواهية التي تحجبت بها السلطات التونسية وترت العلاقات بين تونس والجزائر أكثر مما هي عليه، لكن جبهة التحرير الوطني تجاوزت هذه الخلافات وحاولت إيجاد حل للأزمة، إجهاض مشروع ديغول الذي سعى من ورائه كسر الوحدة المغاربية.

إن ظاهرة الزعامة التي طغت على فكرة وممارسة الحبيب بورقيبة بسبب دوره في الحركة الوطنية التونسية، وتضخم الأنا السياسي لديه، جعلت مواقف متناقضة، فمن جهة يدعو إلى حدة المغرب العربي، ومن جهة أخرى يطالب بإعادة رسم الحدود التونسية الجزائرية والحصول على جزء

¹ عبد الله مقلاتي، صالح لميش، تونس والثورة التحريرية، مرجع سابق، ص 223.

² سيد علي احمد مسعود، مرجع سابق، ص 137.

³ عبد الله مقلاتي، العلاقات الجزائرية المغربية والإفريقية ابان الثورة التحريرية الجزائرية، ج 2، ط 2، دار السبيل - الجزائر، 2009، ص 254.

من التراب الجزائري وتعتبر هذه القضية ضربة قاصمة لروح التضامن المغاربي خاصة مع استمرار الثورة الجزائرية وحجم التحديات التي أصبحت تواجهها بشكل منفرد حيث إنساق بورقية وراء إغراءات ديغول فبعد قضية إيجلي أعلن عن مطالب صحراوية لبلادته التي ليس لها امتداد صحراوي و ذلك أسوة بالمطلب المغربي الذي أعلن عنه علال الفاسي في مارس 1957¹، لكنه لم يعلن عن مطالبه إلا في وقت محرج تزامنا مع سياسة ديغول في فصل الصحراء الجزائرية فخلال زيارته للجنوب التونسي في ديسمبر 1958 أعلن أن مسألة الحدود الجنوبية لتونس تمثل قضية ومشكلة، وطالب السلطات الفرنسية بتسليم حصن "سان" للتونسيين وأن ترسم الحدود على حد النقطة 233 بدل النقطة 220 كما نصت على ذلك الاتفاقية الفرنسية التركية سنة 1910، وطالب بمساحة لا تتجاوز 20 كلم لفتح ثغرة لتوسيعها فيما بعد بمطلب سياسي لإلغاء الحدود الصحراوية وجعل المنطقة الخلفية بما في ذلك حقل إيجلي بحرا داخليا لتونس وفي هذا دعم للمخطط الفرنسي، وإنكار الطابع الجزائري للصحراء التي تدافع عنه الحكومة الجزائرية المؤقتة المعترف بشرعيتها².

وقامت الحكومة التونسية بعدة مباحثات مع سفير فرنسا بتونس حول أمر تسليم النقطة الحدودية المسماة بئر الرمان، وفي هذا الشأن واصل بورقية مساعيه حيث ألقى خطابا في 5 فيفري 1959 يؤكد فيه على مطالبه الحدودية وبشكل رسمي وضمن جزء من الصحراء الجزائرية لفائدة تونس أو جعلها منطقة مشتركة بين الدول الإفريقية وفي حالة رفض المقترحين هدد برفع المسألة إلى محكمة العدل الدولية "لاهاي" إن استوجب الأمر، مما يعني أن الحكومة التونسية تقر بحق فرنسا في التصرف بالتراب الجزائري فعلا وقانونا، فهي بذلك تعطي الصبغة الشرعية والاعتراف لفرنسا بحقها في التصرف بالتراب الجزائري³، وهذا ما أكدته في خطابه حيث قال: "إنني قلت أن ثروات الصحراء يجب أن تستغل لصالح الدول المجاورة، وهو من الطبيعي لصالح الشعوب المجاورة للصحراء، وأيضا بمساعدة وبالتعاون مع الرأسمال الفرنسي والتقنيين الفرنسيين وبمساعدة كل

¹ عبد الله مقلاتي، العلاقات الجزائرية المغربية...، المرجع السابق، ص 260.

² نفسه، ص 407.

³ محمد عباس، نصر بلا ثمن (الثورة الجزائرية)، 1954-1962، دار القصة للنشر، الجزائر، 2007، ص 579.

التقنيين الذين يمتلكون القدرات والإمكانات التي يفتقر لها سكان الصحراء ومن أجل سعادة فرنسا فإنه من المستحيل استغلال ثروات الصحراء دون مساعدتها ومشاركتها وحضورها...¹. لقد ألقى بورقيبة خطابه هذا أثناء استرجاع مركز فورسان "Fort Saint" من فرنسا بالجنوب التونسي وأوضح كذلك أن حدود تونس مع الجزائر تمتد إلى قرعة الهامل -ليبيا شرقا-، ومن فورسان العلامة 219 إلى إيجلي العجيلة العلامة 233²، ولكن دعوته اصطدمت برفض فرنسا التي كانت تؤكد على ضرورة احترام اتفاقية 5 جوان 1955، لأن العلامات في الصحراء هي ملك لفرنسا أي هي ملك الجزائر³.

لم يطالب بورقيبة بتعديل الحدود التونسية مع الجزائر فقط، بل حتى مع ليبيا بدعوى أن جزءا من الأراضي التونسية قد اعتدت عليها السلطات الفرنسية، وفي هذا الصدد يقول أحمد توفيق المدني: "...والحقيقة أنه افتعل تلك القضية عله يفوز ببعض آبار البترول الجزائري في الجنوب، فخطب وكتب ونشر الخرائط ودافع عن وجهة نظره الغريبة " و قد استهجن المسؤولون الجزائريون هذا الموقف الذي اعتبروه لا يقل فداحة عن أزمة إيجلي مؤكدين أن " هذه المواقف وفي الوقت الذي يسقط فيه آلاف الجزائريين يوميا لإنهاء سيادة فرنسا على الجزائر قد شعر بها الجزائريون وكأنها طعنات خنجر في الظهر".⁴

واصلت تونس مساعيها من أجل الحصول على مكاسب إقليمية بالجزائر، فاعتمدت على سياسة أخرى تمثلت في استمالة سكان الحدود الشرقية وجعلهم تونسيين، فقد تعرض سكان وادي سوف البالغ عددهم 80 ألف نسمة خاصة الرحل منهم إلى مضايقات من السلطات التونسية أثناء تواجدهم بأماكن رعوية قرب الحدود الليبية، واعتقلت البعض منهم وقامت بحملات دعائية لاستمالة الجزائريون السوافة المقيمين بتونس أمام هذه التعليقات والمطالب التونسية قام شيخا قبيلتي "الربايح"

¹ عسال نور الدين، "تونس ومسألة الحدود مع الجزائر أثناء الثورة 1954-1962"، مجلة أفاق الفكرية، ع9، مج4، أكتوبر 2018، ص13.

² ركز النظام التونسي في هذه المسألة على احترام اتفاقية دولية أبرمت بين السلطات التونسية المتمثلة في أشخاص عسكريين فرنسيين وقاض تونسي وبين موظفين عثمانيين ذهبوا سنة 1910 إلى المناطق الصحراوية ونصبوا فيها العلامات على طول الحدود حتى انتهوا إلى العلامة 233 أنظر الى بلقاسم محمد، وحدة المغرب العربي فكرة وواقعا، الاتجاه الوحدوي في المغرب العربي 1910-1954، ط1، دار القافلة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013، ص231.

³ بلقاسم محمد، المرجع السابق، ص232.

⁴ عبد الله مقلاتي، العلاقات الجزائرية المغربية...، المرجع السابق، ص408.

و"القورجان" بمراسلة الرئيس ديغول وطلبوا منه التدخل لحفظ حقوقهم التاريخية والأراضي التي يدعي النظام التونسي أنها ملكا لهم¹.

استمر بورقيبة في مناوئاته السياسية للحصول على مكاسب إقليمية في الصحراء الجزائرية مستغلا فرصة المفاوضات الفرنسية الجزائرية لإعادة طرح الفكرة مستعملا ولأول مرة خريطة لمنطقة الصحراء من وجهة نظر تونسية أمام المجلس الوطني يوم 7 أبريل 1960²، حيث قال: "أكدت في إحدى خطاباتي على أن هذه المسألة الحدودية لم تكن لتمثل مشكلة بدون توافق والتي لن تأتي بأي نتيجة إنها أشياء واضحة في الاتفاقات الرسمية وموقعه من قبل الفرنسيين وموجودة في الوثائق الدولية ومعتترف بها من قبل محكمة العدل الدولية بلاهاي، فحدودنا تمتد إلى رصيف 233، لماذا علينا أن نتوقف عند هذا الرصيف هناك اتفاقية 1955 التي حددت سلطة الشرطة أنها في فترة الحكم الذاتي الدولي في هذه اللحظة فإن الشرطة كانت تحت إشراف فرنسا بداية من خط "زار زيس" حتى شرطتنا لم يسمح لها بالدخول إلى ما بعد هذا الخط، يتعلق الأمر بخطأ في ترجمة الأشياء"³.

وهكذا يظهر جليا أن تونس لم تحدد بدقة الحدود الجديدة التي يجب أن ترسم ذلك موجود في الخرائط التونسية أين تركت مناطق بيضاء والمسماة "باب الصحراء"، وكان اكتشاف بترول إيجلي فرصة لتونس للإعلان عن سيادتها على جزء من الصحراء.

ومما زاد من إصرار وتمسك تونس بمطالبها سنة 1961 هو اكتشاف الفرنسيين لآبار البترول على الحدود التونسية الجزائرية، هذا ما دفع الرئيس التونسي "الحبيب بورقيبة" إلى لقاء رجل الأعمال الأمريكي "روك فيلار" رئيس بلدية نيويورك وتفاوض معه على استغلال البترول الجزائري على الحدود التونسية، باعتبار أن البترول المتواجد في المنطقة يعتبر فرنسيا تحت تصرف الحكومة الفرنسية⁴.

توجه بورقيبة من نيويورك إلى جنيف وبعث بوزير خارجيته "المصمودي" لطلب استقبال الجنرال "ديغول"، وتحدث الطرفان عن البترول الحدودي، حيث قال بورقيبة: "سيدي أنتم لازلتم في

¹ عسال نور الدين، المرجع السابق، ص 14.

² عبد الله مقلاتي، صالح لميش، تونس والثورة الجزائرية، مرجع سابق، ص 262.

³ عسال نور الدين، المرجع السابق، ص 15.

⁴ الطاهر سعيداني، مصدر سابق، ص 171.

مفاوضات مع الجزائريين، لذلك نطلب منكم توسيع الحدود التونسية الجزائرية وتوسيعها إلى داخل القطر الجزائري عند النقطة 233 التي تقع فيها آبار البترول ومقابل هذا سوف نعمل على تلبية كل طلباتكم فيما يخص الثورة الجزائرية "وقد رفض الجنرال ديغول ذلك لذا بعثت الحكومة التونسية مجموعة من مواطنيها لوضع العلم التونسي في النقطة 233 وتوجه جيش التحرير الوطني لمنع حدوث ذلك غير أن الجيش الفرنسي استطاع القضاء على المواطنين التونسيين لمسلحين، وكانت تونس قد عرضت على فرنسا مقابل توسيع الحدود إلى النقطة 233 وضع قاعدة بنزرت تحت تصرف فرنسا لمدة طويلة¹.

وقامت تونس بمناورات للحصول على تنازلات من الصحراء الجزائرية خاصة وأن ديغول ترك مسألة الصحراء عالقة أثناء المفاوضات، فاستغل بورقيبة الفرصة وقام بزيارة للجنرال ديغول بـ "رامبويي Rambouillet" أين عقدت الندوة الخاصة باتحاد الدول الناطقة باللغة الفرنسية يوم 27 فيفري 1961، وكان اللقاء بناء على طلب بورقيبة، بخصوص قضية بنزرت وطلب بإجلاء القوات الفرنسية منها فأجابه ديغول: "سحبنا منذ عام 1958 القوات الفرنسية من الإقليم التونسي وبمأ إرادتنا كنت حريصا على أن نحفظ بهذه القاعدة البحرية حتى إشعار آخر..."².

وقد أفادت مصادر بيوم قبل لقاء رامبويي أن قضية بنزرت ومشكلة الحدود قد تشكلان محور اللقاء الرئيسي بين الدولتين فمنذ المحادثات التمهيدية لهذا اللقاء التي أجراها محمد المصمودي مع الجنرال ديغول مثلت المطالب التونسية الخاصة بالصحراء الموضوع الأولي للنقاش وهذا ما أكده ديغول حيث قال: "لكنني لم أتمكن من تلبية طلب الرئيس لأن تنمية تقينا عن بترول الصحراء واستثمارنا له، سيصبح غدا، بالنسبة إلينا نحن معشر الفرنسيين، عنصرا رئيسيا للتعاون مع الجزائريين، فلماذا نقضي مسبقا عليه بتسليمنا إلى الآخرين، أرضنا تعود في وضعنا الحالي إلى الجزائر؟ ومع ذلك، فإذا أقدمنا على مثل هذا الأمر، فإنه سيحرك مطامع المغرب في كولومب بشار وتندوف بالإضافة إلى ما قد تطالب به كل من موريتانيا، مالي والنيجر وتشاد وليبيا! لذلك فإنه من مصلحتنا أن نعمل في الوقت المناسب إلى إيجاد تسوية منطقة البترول الصحراء دفعة واحدة، ولا

¹ هزري بن جلول، "مؤتمر طنجة هل كان وحدويا؟"، مجلة البحوث التاريخية، ع2، مج 3، 2019، ص113.

² سيد علي احمد مسعود، مرجع سابق، ص137.

شك أننا نأخذ بعين الاعتبار المكاسب التي ترغب بعض البلاد المجاورة في الحصول عليها، واستعدادها للإسهام في استثمار هذه الثورة¹.

- أزمة إسقاط الطائرة وتوتر العلاقات التونسية الجزائرية:

توترت العلاقات التونسية الجزائرية بعد إسقاط الطائرة الفرنسية من طرف جيش التحرير الوطني بمركز ملاق بتاريخ 21/06/1961 أين يتواجد مقر هيئة الأركان العامة الجزائرية وأسرى الطيار الفرنسي الذي طالبت به السلطات التونسية وأمام رفض الحكومة المؤقتة تم توقيف حركة قوافل الأسلحة والإمدادات، وقطع المياه على هيئة الأركان الجزائرية مما جعل الحكومة المؤقتة تصدر تعليمات بخصوص تسليم الأسير، لكن هيئة الأركان رفضت ذلك، ثم ادعت أنه توفي، وطالبت تونس بتسليمه لها حيا أو ميتا، لكن العقيد هواري بومدين التزم موقف التصلب ضد الحكومة المؤقتة وبورقيبة بإيعاز من زملائه وفي هذه الظروف استقالت قيادة الأركان العامة يوم 15 جويلية 1961 مما أدى إلى تأزم الوضع بين قيادة الأركان والحكومة المؤقتة الجزائرية².

استمر بورقيبة في مطالبه الحدودية في الجزائر مستغلا توقف المفاوضات الفرنسية الجزائرية بسبب قضية الصحراء والحكومة الفرنسية تبحث عن سند لها في إقرار حجتها بأن الصحراء ليست جزءا من الجزائر، فقام بورقيبة يوم 12 جوان 1961 باستضافة الرئيس المالي "موديبوكايتا" بتونس لدراسة قضية الصحراء الجزائرية وبعد محادثتهما وبإلحاح من بورقيبة أصدر بلاغا يعتبران فيه الصحراء "جزءا عضويا من الأرض الإفريقية" وقد تزامن من هذا الإصدار مع المفاوضات الفرنسية الجزائرية ودعم ادعاءات فرنسا بأن الصحراء إفريقية مشاعة وليست جزائرية، واعتبر ذلك ضربة في الظهر تعرضت لها الثورة الجزائرية من حكومة صديقه حركت الحكومة الجزائرية المؤقتة دبلوماسيتها في اتجاه تصحيح موقف الرئيسين، وتراجع "موديبوكايتا" عن موقفه تحت ضغط محمد يزيد والدول الشقيقة مصر، ليبيا، وغينيا، أما بورقيبة فبقي مصرا على موقفه، الذي أدانه الزعماء الخمسة أثناء زيارة بلخوجة لهم في "توركان" في 15 جوان³، وأعرب بن بلة عن غضبه قائلا: "إننا نطلب من

¹ سعيد جلاوي، النظام البورقيبي وقضايا المغرب العربي، 1956 - 1987 أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في

التاريخ المعاصر، جامعة الجزائر 2، السنة الجامعية 2015/2016، ص 170.

² سعيد جلاوي، المرجع السابق، ص 171.

³ عبد الله مقلاتي، صالح لميش، تونس والثورة التحريرية، مرجع سابق، ص، ص 297، 298.

بورقية أن يوضح موقفه التاريخي إزاء القضية الجزائرية... إن الحديث جار يلاحق عن الجزائر وعن الصحراء الجزائرية ... فالأمس لقاء رامبويي...واليوم زيارة موديبو كاييتا...¹.
وتدخل خيضر كذلك مدينا بشدة تجاوزات ومواقف تونس، ليكتب بن بلة رسالة شديدة اللهجة للرئيس بورقية، ولكن رفض بلخوجة تسلمها وشرح الموقف لهم مؤكدا لهم أن بورقية أقفل مع فرنسا ملف الصحراء، وأن هدفه من لقاء رامبويي هو المساعدة على حل القضية الجزائرية، وأن تونس تخاطر باستقلالها من أجل الجزائر².

وبعد هذا التوضيح غير بن بلة رسالته الموجهة لبورقية، وتدخلت الحكومة المؤقتة لحل الخلاف وبعد قراءة بورقية لرسالة بن بلة قال: "إن الأمر لم ينته بعد مع الجزائريين" وأكد نظريته في حق تونس في المطالبة بتسوية حدودها، وهو ما أكد المصمودي في مقال له بتاريخ 26 جوان 1961 يدافع عن موقف بورقية ويلوم الجزائريين بالقول: "هل أن الصحراء هي التي أحدثت الانقسام بيننا؟ إن تغيير الحدود الجنوبية الذي يجسد حق تونس في فضائها الصحراوي يمثل إحدى النقاط الأساسية للنزاع الفرنسي التونسي... فهل يعتبر هذا مساس بسلامة التراب الجزائري...".
تأخرت الحكومة الجزائرية المؤقتة في الرد على تونس بإرسال مذكرة حول الصحراء يوم 30 جوان 1961 مؤكدة فيها أن الصحراء بحدودها الحالية تمثل جزءا من سيادة الجزائر، وأن تسوية الحدود لا يكون إلا مع جزائر سيادة ومستقلة، وخارج هذا الإطار لا يمكن إدخال أي تسوية مع فرنسا المستعمرة، لأن ذلك معناه الاعتراف ضمينا بسيادتها على الصحراء وبحقها في التصرف بالتراب الجزائري³.

دعت الحكومة الجزائرية المؤقتة إلى عقد اجتماع بحضور فرحات عباس، كريم بن طوبال ويزيد والباهي لدغم والطيب المهيري والمصمودي والصادق المقدم وخرج الطرفان باتفاق يتضمن:
- توجيه الطرف التونسي مذكرة لحكومة الفرنسية يؤكد فيها أن مسألة الحدود هي مسألة
تونسية-جزائرية.

¹ عبد الله مقلاتي، صالح لميش، المرجع السابق، ص 299.

² نفسه، ص 300.

³ نفسه، ص 301.

- تسلم الحكومة الجزائرية المؤقتة بإشعار نسخة من هذه المذكرة التي تحمل التحفظات التونسية على الترسيم الحالي على أن يتم مناقشتها بعد استقلال الجزائر¹.

لكن بورقيبة لم يرضى بهذا الاتفاق فوجه مذكرة إلى فرنسا يوم 6 جويلية 1961 يهددها فيها بضرورة إخلاء قاعدة بنزرت وأن تقبل تعديل الحدود بين الصحراء الجزائرية والجنوب التونسي²، هذا من جهة، ومن جهة أخرى أراد توسيع حدوده بين ليبيا والجزائر فأوفد " صادق مقدم " إلى ليبيا في جويلية 1961 لتقوم هذه الأخيرة بالعدول عن اتفاقها مع فرنسا الموقع سنة 1956³.

بعد ذلك استولت تونس على القاعدة لجوية البحرية بتاريخ 18 جويلية وعلى الأراضي الواقعة في منطقة العلامة 233 في الصحراء الجزائرية للحصول على حقول نفطية وأراض جديدة ليفرض أمرا واقعا جديدا يتم على أساسه المفاوضات الجزائرية التونسية ليكون رد فرنسا أقوى وأعنف تمثل في قصف بنزرت في نفس اليوم وتمكنت قوات المظليين الفرنسية من استعادة المطار والميناء، وفي نفس الوقت تمكنت القوات الفرنسية من إخراج التونسيين من المناطق التي استولوا عليها، لقد كانت ردة فعل الفرنسيين على عكس توقعات الرئيس التونسي، لأنه كان يعتقد أن فرنسا لن تقوم بأي عمل عسكري لكي لا تتعقد الأمور في المفاوضات المقبلة⁴، وهكذا لم تتحقق الأهداف التي سطرها بورقيبة، ومن جهتها فقد تعرضت فرنسا لإدانة دولية بسبب العمل العسكري الذي قامت به والخسائر الناجمة عنه⁵.

وأدرك بورقيبة أن لقاء رامبوي لم يأت إلا بالخزي والعار، ليلجأ بعد ذلك إلى طريق المفاوضات⁶ مع الحكومة الجزائرية المؤقتة لتحقيق أطماعه، وأراد صياغة بيان مشترك أعلن عنه رسميا خلال اجتماعه بأعضاء المجلس الوطني التونسي مؤكدا فيه على مطالبة الحدودية بالصحراء الجزائرية مستندا على الاتفاق الذي تم عقده سنة 1910 بين ليبيا وفرنسا باسم تونس، وهو بذلك لم يكن

¹ عبد الله مقلاتي، صالح لميش، تونس والثورة الجزائرية...، مرجع سابق، ص 302.

² صالح بلحاج، المرجع السابق، ص 393.

³ سيد علي أحمد مسعود، المرجع السابق، ص 139.

⁴ صالح بالحاج، المرجع السابق، ص 393.

⁵ نفسه، ص 394.

⁶ جمعت بين: فرحات عباس، كريم بلقاسم وأحمد فرانسيس من الجانب الجزائري والطيب مهييري، عبد الله فرحات من الجانب

التونسي.

يطالب بتوسيع حدوده على 40 كلم فقط نحو الجنوب بل كان يؤكد أن لتونس مثلما هو للجزائر والمغرب جزء من الصحراء ولكي تلامس حدوده النيجر رافضا وجود حدود ليبية تونسية¹. وبعد حادثة بنزرت جددت تونس مطالبتها وعملت على الحصول على تأييد الجامعة العربية من خلال مندوبها السيد " الطيب السحباني " الذي طالب باسترجاع أراضي تونس شمالها وجنوبها، وبالطبع حصل على تأييد الجامعة العربية، لأن العرب عدا المغرب الأقصى كانوا يجهلون المغزى من كلمة " وجنوبها"، تدخل توفيق المدني في هذه القضية وقال: "بأن جبهة التحرير الوطني تقف بحزم ضد كلمة "وجنوبها " فهذا الجنوب الذي تطالبهم تونس بتأييدها فيه إنما هو أرض جزائرية بحثة لا شك فيها ولأريب، وقد أعلنت الجزائر يوم ثورتها "غرة نوفمبر 1954" أنها تطالب الاستقلال التام المطلق للجزائر ضمن حدودها كما هي مرسومة يوم إعلان الثورة... وذلك الاستشهاد في سبيل الجزائر كلها، وليس هو بمستبعد للتنازل لأي كان... مهما كان عزيزا غاليا - عن أي شبر من تراب مقدس رواه بدمه"².

ثالثا: ملامح تأثير اتفاقية الاستقلال الجزائرية على السيادة الوطنية.

قبل الخوض في تفاصيل هذا الفصل، يجب تقديم نظرة موجزة حول الإصلاحات الاقتصادية التي أقرتها الدولة الجزائرية بعد الاستقلال لتحديث مؤسساتها. تم اتخاذ هذه القرارات خلال المؤتمر الأخير للمجلس الوطني للثورة الذي عُقد في طرابلس، حيث تم اختيار نظام اشتراكي. كانت الاشتراكية موضوعا حساسا بين بعض القادة والاعتقاد السائد أنها مرتبطة بالإقصاء ونظام معادٍ للإسلام، ولكن ميثاق طرابلس قدم تصورا جديدا وأخذ بجدية من قبل القيادة والعموم. القرارات التي صدرت تهدف إلى التأمين على الممتلكات مثل الأراضي المنجمية والتجارة وشركات التأمين والنقل وغيرها. في ذلك الوقت، أدركت القيادة السياسية أن استمرار نظام البنوك وتسلط الشركات الأجنبية وتحكمها في الموارد الطبيعية للجزائر كان يشكل عقبة قوية تعرقل التقدم

¹ سيد علي احمد مسعود، المرجع السابق، ص 140.

² أحمد توفيق المدني، حياة كفاح (مذكرات) مع ركب الثورة التحريرية، ج3، مج3، طبعة خاصة، عالم المعرفة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2010، ص 734.

الاقتصادي، مما جعل الإصلاحات ضرورية لتحقيق طموحات القوات الاجتماعية التي دعمت الثورة وهي قوى العمال والفلاحين والمعدمين¹.

- أزمة صائفة 1962:

تعود خلفيات الصراع على السلطة بين قادة الثورة إلى مرحلة الكفاح المسلح بدأت بواده بعد مؤتمر الصومام 20 أوت، 1956 حيث ظهرت الرغبة الجامعة التي سكنت الباءات التاريخيين للانفراد بالسلطة الثورية، والدخول في صراع عنيف مع عبان رمضان بهدف إقصاءه ثم تدبير عملية تصفيته في ديسمبر 1957، وأثناء عقد الدورة الثالثة للمجلس الوطني للثورة الجزائرية حدث خطأ حينما أُقبل على إلغاء وزارة القوات المسلحة ليُعوّضها بلجنة وزارية للحرب متكونة من الباءات، ثم أنشأ هيئة الأركان العامة بقيادة هواري بومدين وهو الأمر الذي خلق ازدواجية في السلطة². وفي نفس الدورة السابقة للمجلس الوطني للثورة تمّ الإقرار بأمر يقضي بضرورة دخول هيئة الأركان أرض المعركة داخل الوطن وإصدار حكومة بن خدة الثالثة أمرا تنفيذيا مماثلا حدد آخر أجل لتطبيقه بتاريخ 31 مارس 1961 لكن هيئة الأركان لم تمتثل للقرارين ولم تنفذهما، وفي هذا السياق كان رفض قيادة الأركان الدخول إلى أرض الوطن خوفا من خطي شال وموريس المحكمين والتذرع بحجة عدم استعداد الولايات في الداخل للانضواء تحت سلطتها وقيادتها الموحدة بالتالي تحولت بالتدرج من عدم الامتثال للأوامر إلى معارض شرس ومنافس للحكومة وفي جويلية 1961

¹ العربي الزبيري، "ظروف انعقاد مؤتمر طرابلس"، مجلة الرؤيا، ع5، السنة الثالثة، 1984، ص11.

² ادريس خضير، البحث في تاريخ الجزائر الحديث 1962/1830، ج2، دار الغرب، الجزائر، 2006، ص410.

أقبلت قيادة الأركان العامة على تقديم استقالتها¹، وخرجها من تونس إلى ألمانيا ، ثم العودة في ظل تردد حكومة بن خدة في قبولها الاستقالة بل سعيها إلى إقناعها بالتراجع².

وفي هذا السياق يرد بن خدة على الذين يتهمون حكومته بعدم الحزم والفصل في هذه المسألة قبل أن يعظم شأن هيئة الأركان بقوله: "إنَّ الحكومة قبلت في بادئ الأمر استقالة هيئة الأركان التي كانت قدمتها في جويلية 1961، وأعلنت بناء على ذلك عن حل هذه الهيئة لكن تضامن إدارات جيش التحرير على الحدود الشرقية والغربية مع بومدين ورفيقه جعلها تتراجع عن قرارها تجنباً لأزمة خطيرة"³.

وقد عزز هذا الموقف موقع قيادة الأركان في صداها ضد الحكومة بعد عودتها من ألمانيا بصفة أقوى وبشرعية عسكرية جديدة مكنتها من إحكام سيطرتها على جيش الحدود⁴، وكما يذكر بومدين أنه عَزَمَ على تولي مسؤولية الهيئة على أساس القيادة الجماعية وعزل الانتهازيين والساسنة المحترفين عن التحكم في مصير الجزائر وضبط برنامج محدد للعمل على بناء الجزائر الجديدة على أسس اشتراكية وديمقراطية⁵.

¹ تعود أسباب الاستقالة كما ذكرها بومدين: "أنه منذ عام 1961 هالت الخلافات والانقسامات الحادة بين أعضاء الحكومة والمؤامرات التي يحيكونها ضد بعضهم البعض بهدف أن يفرد كل منهم بالسلطة، كما لوحظ عدم اهتمام الحكومة، بمد السلاح والأدوية للجيش والمناضلين الثوريين في حقل الثورة والموت ويستمرؤوا الحياة الرغيدة في سويسرا وغيرها من العواصم، وانفصلوا تماما عن الثورة وواقعها ومناضليها، وأصبحت لهم مصالح متناقضة مع مصالح الشعب والثورة وأصبحوا قيادة معزولة على نفسها، وعندما وجهناهم بهذه الحقائق كلها وقلنا لهم أنكم تخونون الثورة وتفجرت الأزمة بيننا وبينهم، فطبيعة الأزمة هي بين اتجاهات ومصالح ساسة تقليديين محترفين وبين اتجاهات ومصالح مناضلين ثوريين، وصارحنا جيش التحرير وكل المناضلين المسؤولين برأينا أننا لا نستطيع أن نخدم مع هؤلاء الساسة المحترفين الذين خانوا الثورة، لكن في نفس الوقت لا نريد أن تحدث إشكالات خلال المفاوضات التي كانت جارية بيننا وبين فرنسا حول تقرير المصير، يستفيد منها الاستعمار لذلك آثرنا الاستقالة". - ينظر لطفي الخولي، المصدر السابق، ص92.

² محمد العربي الزبيري، تاريخ الجزائر...، المرجع السابق، ص356.

³ محمد عباس، في كواليس التاريخ (1) بن بلة-عبان، مواجهة من أجل الحقيقة، مؤسسة الشروق للإعلام والنشر، الجزائر، ص129.

⁴ محمد العربي الزبيري، تاريخ الجزائر...، المرجع السابق، ص357.

⁵ لطفي الخولي، المصدر السابق، ص92.

اكتفت الحكومة بمراسلة قادة ولايات الداخل تطلب دعمهم وعدم التعامل مع قيادة الأركان مع إرجاء بحث المشكلة في دورة المجلس الوطني للثورة القادمة، ومن ثم تأجيل الخلاف لتكون محطة طرحه في طرابلس¹.

لقد ازدادت شدة الصراع بتدخل قيادة الأركان في الأمور السياسية ومحاولة فرض قراراتها على الحكومة المؤقتة، صحيح أن السلطة كانت العامل المحرك للصراع، لكن كان لكل طرف مواقفه الإيديولوجية التي ارتكز عليها ويمكن حصرها في موقفين وهما:

- موقف رافض للتفاوض مع فرنسا والذي اعتبرها تنازلاً خطيراً ونوعاً من الخيانة للثورة ارتكبه الحكومة المؤقتة ففي نظرهم لا يجوز مطلقاً إجراء أي تفاوض سياسي مع فرنسا إلا بعد إلحاق هزيمة كبرى بالجيش الفرنسي، وأصحاب هذا الموقف تمثله قيادة الأركان لذلك رفضوا التوقيع على اتفاقيات إيفيان
- أما الحكومة المؤقتة فقد تبنت موقف آخر يرى أن الانتصار العسكري على الجيش الفرنسي مستحيل، وأن التفاوض هو الطريق الأسلم للوصول إلى الاستقلال، كما اعترفت بأن اتفاقيات إيفيان رغم ما فيها من سلبيات للجزائر فهي صالحة لأن تكون قاعدة متينة للدولة الجزائرية كما هي محددة في موانئ الثورة².

وكانت قيادة جيش التحرير بزعامة بومدين قد استقرت إرادتها بعد مناقشات متصلة مع هؤلاء الزعماء الخمسة المحررين، على التعاون والتحالف مع بن بله³، أنشأ هذا التحالف بين بن بله وما يمثله من زعامة تاريخية وبين بومدين وما يمثله من زعامة فعلية وذلك وفقاً لبرنامج محدد يحفظ أقصى حد من الوحدة الوطنية ويحول استقلال الحل الوسط إلى استقلال حقيقي يمهد للسير على طريقة التنمية الوطنية لبناء ما سمي "الجزائر الديمقراطية والشعبية" ذات الآفاق الاشتراكية⁴.

¹ محمد العربي الزبيري، تاريخ الجزائر ...، المرجع السابق، ص 358.

² Mahfoud Bennoun et Ali El_Kenz, Le Hasard et L'histoire entretiens avec Belaid Abdesselam tome1, Alger, 1990, P284.

³ اعتمد هذا التحالف على أساس الوعي بأن اتفاقيات إيفيان "مجرد حل وسط للصراع الجزائري الفرنسي" يصلح موضوعاً لأن يكون قاعدة انطلاق لحل سياسي جذري يحقق مهام مرحلة الكفاح المسلح من أجل الاستقلال.

⁴ لطفي الخولي، مصدر سابق، ص 30.

تعود جذور الصراع الذي ظهر بعد الاستقلال إلى مؤتمر المجلس الوطني للثورة المنعقد بطرابلس ما بين 27 ماي و7 جوان 1962¹، وأثناء ذلك اشتدت الخلافات بين المساجين الخمسة بعد الزيارة التي قام بها أحمد بن بله إلى القاهرة ولقائه بجمال عبد الناصر في أبريل 1962 طالباً المساندة للسيطرة على الموقف الداخلي لمواجهة كافة التحديات، فالصراع كان من أجل السلطة والزعامة وفتح بذلك المجال للمطامح الشخصية².

تُوجَّ هذا الاجتماع التاريخي ببيانه المعروف "بميثاق طرابلس" وهو البرنامج الذي حدّد طبيعة الكسب الذي حصلت عليه الجزائر من الاتفاقيات بقوله: "إن اتفاقيات إيفيان، هي بالنسبة للشعب الجزائري انتصار سياسي لا مرأ له، يضع حداً للنظام الاستعماري والهيمنة الأجنبية التي دامت أكثر من قرن"³.

كما حدد فيه المجلس الوطني للثورة طرق العمل الثوري وكيفية التعامل مع تطبيق اتفاقيات إيفيان، كما حدّد ملامح وسياسة بناء الدولة الجزائرية المستقلة، كما حرص برنامج طرابلس على تحديد القيود الاقتصادية والثقافية التي نصت عنها اتفاقيات إيفيان التي لم تكن هي القيود الوحيدة على الاستقلال الجزائري بل رافقها قيود عسكرية حددها البرنامج دون خفاء وذلك توضيحاً لحقيقة "صورة الجزائر المستقلة" أمام كل من الشعب والسلطة الوطنية⁴.

وفي هذا الصدد يقول بومدين: "إنّ هذا الحرص أردنا به أن نُعمق في الوجدان الجزائري أنّ الاستقلال الذي تحصلنا عليه مازال منقوصاً، يُثقله احتلال عسكري وقيود اقتصادية وثقافية، وبالتالي فإنّ معركة التحرير لم تنته بعد وإنما انتقلت إلى وضعية جديدة تستلزم وحدة وطنية تستند إلى قوة منظمة شعبية ونضالية تواصل مهمة التحرير الكامل ومن هنا تبرز أهمية دعم وتطوير

¹ علي هارون، خيبة الانطلاق أو فتنة صيف الجزائر، 1962 تر. الصادق عماري وآمال فلاح، دار القصة، الجزائر، 2003، ص12.

² علي كافي، من المناضل السياسي إلى القائد العسكري، 1962/1946، دار القصة، الجزائر 1999، ص289. _ يصف كافي المؤتمر بأنه "مؤتمر الانفجار والهيئة الشرعية وانتصار المغامرة، والغائب الأكبر في هذا الاجتماع الأخير هي روح أول نوفمبر". ويرى فرحات عباس أن المؤتمرين لو رجعوا إلى بيان أول نوفمبر الذي حدد أهداف الثورة لجنبا أنفسهم والجزائر من ذلك الصراع لأنّ البيان نصّ على تأسيس جمهورية جزائرية ديمقراطية اجتماعية في إطار المبادئ الإسلامية، لكن الرغبة الشديدة في السلطة إضافة إلى الاختلاف بينهم كان حول كيفية بناء الدولة الجزائرية والأسس الإيديولوجية التي تنتهجها.

³ لطفي خولي، المصدر السابق، ص16.

⁴ نفسه، ص17.

جيش التحرير، وهو أمر كان معظم القيادات في ذلك الوقت يقلل من أهميته بل ويعمل على تصفيته. وكان هذا هو جوهر الصراع وقتذاك¹.

وقد اشتهد الخلاف في هذا المؤتمر وكانت هناك عدة اقتراحات حيث تم إنهاء مؤتمر طرابلس بإعلان تركيب المكتب السياسي الذي سيُشرف على تسيير وإدارة البلاد²، وتكوّنت لجنتين لتقديم اقتراحين لتشكيل هذا المكتب هما اقتراح بن بلة يتكون من سبعة أعضاء هم محمدي السعيد، الحاج بن علا، أحمد بن بله، آيت أحمد، محمد بوضياف، محمد خيضر، رابح بيطاط، وقُدِّم للتصويت فحصل على 33 صوت من أصل 66، كما قُدِّم كريم بلقاسم اقتراحه ويضم تسعة أعضاء وهم بن طويال، بوصوف، بيطاط، آيت أحمد، محمد خيضر، بوضياف، بن بله وسعد دحلب، وقد حصلت هذه الكتلة على 31 صوت من أصل 66³، وفي هذا السياق كان الفارق صوتين مما يستوجب التوافق وإمكانية رفع العدد إلى 11 عضواً أو الأخذ برأي بن خده الذي طرح صيغتين للحل هما:

- توسيع الحكومة إلى ثلاثة أعضاء آخرين هم فرحات عباس، بومدين والحاج بن علا، وبذلك تتحول من 12 إلى 15 عضواً كما يقع ضمان التمثيل السياسي لكل التيارات والفئات.
- تكوين المكتب السياسي برئيسين هما بن خدة والحاج بن علا.

لكن الاقتراحان رُفِضا بالأغلبية من قِبَل أعضاء الحكومة الأمر الذي دفع بن خده إلى إصدار قرار بعزل قيادة الأركان في 30 جوان 1962، لكن تم رفض القرار واستأنفت المواجهة من جديد⁴، لتتقسم جبهة التحرير الوطني إلى فئتين متصارعتين ولكل فئة مناصروها، فالفئة الأولى تضم الحكومة المؤقتة برئاسة بن خده ومعها الولاية الثانية، الثالثة، الرابعة وفدرالية فرنسا لجبهة التحرير الوطني أما الفئة الثانية فتضم قيادة الأركان العامة بقيادة بومدين، بن بله ومعها الولاية الأولى، الخامسة، السادسة وجيش الحدود الذي يثق فيه بومدين حيث بدأ في تحضيره لهذا الغرض قبل انفجار الأزمة في مؤتمر طرابلس، كما فرض هذا الجيش قوته فيما بعد على حل الصراع القائم بين

¹ لطفي الخولي، مصدر سابق، ص 19.

² روبر ميرل، مذكرات أحمد بن بلة، تر. العفيف الأخضر، ط3، منشورات دار الآداب، بيروت، 1981، ص 136.

³ علي كافي، المصدر السابق، ص 283.

⁴ نفسه، ص 284.

القادة بسبب بقاءه محافظا على وحدته وتماسكه¹، غير أنَّ الطرف الأقوى المنتصر كان فريق بن بلة بسبب اصطفاة قيادة الأركان إلى جانبه ودعمه، انتهى الصراع بقرار يتمثل في انسحاب بن خدة وحلفائه يوم 6 جوان 1962 وبالتالي تمَّ تعليق دورة المجلس دون إيقافها ليفتح بذلك فصلا جديدا في الصراع على السلطة بين الطرفين على أرض الوطن، وقد برر بن خدة سبب انسحابه مع حلفائه بوضياف، كريم وآخرون بالقول: "أنَّه خشي على الحكومة المؤقتة المسؤولة مباشرة عن توقيع اتفاقيات إيفيان، وخشي أيضا أن يقود استمرار الخلاف إلى تفجير الأوضاع فتحمل المسؤولية كاملة"².

وفي يوم 7 جويلية دخل بن خدة مع وزرائه إلى الجزائر واستقبل بحفاوة كبيرة من قبل سكان العاصمة³، كما دخل بن بلة الجزائر يوم 11 جويلية 1962 ونزل بمدينة تلمسان، عندها اتصل به مصطفى الأشرف، رضا مالك، خيضر وبومنجل حيث أعلن هذا الأخير عن تأسيس المكتب السياسي الذي اقترحه بن بلة في 6 جوان بطرابلس، لكن آيت أحمد رفض ذلك وأعلن بوضياف وكريم في تيزي وزو عن تأسيس لجنة الدفاع والتنسيق الثوري⁴، وحينها طلب بومدين -بعد عزله- من فرحات أن يتصل مباشرة بتلمسان للتعاون مع جماعة بن بلة -جماعة تلمسان- بسبب تطور الأحداث وتعرض الرائد سليمان -نائب بومدين في قيادة الأركان- في قسنطينة إلى التوقيف والسجن بأمر من بوبنيدر قائد الولاية الثانية⁵.

وفي هذا الوقت تمكنت قوات جيش الحدود من تحرير الرائد سليمان ودخلوها في معركة قسنطينة كما اكتسح الجيش الولاية الرابعة بما فيها العاصمة ووضع حدا لأطماع كريم وبوضياف اللذين اكتشفا بأنَّ لعبتهما قد وصلت إلى باب مسدود، حينها تعقدت الأمور وأصبحت الجزائر مقبلة على حرب أهلية، وعند وصول فرقة خالد نزار الموالي لبومدين إلى قسنطينة هتف شعبها أما قواته رافضين انقسام القيادية بشعارهم "سبع سنين براكات"⁶.

¹ غازي حيدوسي، الجزائر التحرير الناقص، ط1، تر. خليل أحمد خليل، دار الطليعة، بيروت، 1997، ص9.

² محمد العربي الزبيري، تاريخ الجزائر...، المرجع السابق، ص280.

³ نفسه، ص300.

⁴ روبر ميرال، المصدر السابق، ص138.

⁵ ادريس خضير، المرجع السابق، ص417.

⁶ خالد نزار، يوميات الحرب، 1954_1962 طبعة المؤسسة الوطنية للإعلام والنشر، الجزائر، 2008، ص53.

وفي هذه الحالة عمل بن بلة على إقناع الولايات التي لا تزال متحفظة بوضع حد للأزمة عن طريق الاعتراف بالمكتب السياسي، وأُجريت من تلمسان اتصالات ومناقشات ومساومات بين الإخوة أعداء الأمس وفي 22 جويلية 1962 تم الإعلان عن تأسيس المكتب السياسي وتأسيسه أدى هذا إلى تفجير الحكومة المؤقتة وإزالتها¹.

وفي يوم 25 جويلية دخل بن بلة إلى العاصمة وأجرت مفاوضات مع كريم وبوضياف وآخرين أسفرت عن إبرام اتفاق بين الطرفين في 2 أوت 1962، وبموجبه تمكن المكتب السياسي برئاسة بن بلة من دخول العاصمة كسلطة وطنية قيادية حاکمة بموافقة جميع الأطراف²، كما تم تحديد تاريخ 02 سبتمبر 1962 لإجراء انتخاب المجلس الوطني التأسيسي مع الدستور وقوائم المرشحين تحددها المجالس الولائية لجيش التحرير الوطني، ويراقبها المكتب السياسي³.

وبعد أن ظهرت بوادر صفاء الجو وهدوء الصراعات واستقرار السلطة الوطنية للجزائر المستقلة حتى انفجرت أزمة أخرى يوم 3 أوت وكان السبب هو قرار أصدره المكتب السياسي بإدماج قوات الولايات الستة العسكرية في جيش التحرير، لتكوين الجيش الوطني الشعبي الموحد للجمهورية الجديدة حيث تحدثت القرار الولايتين الثالثة والرابعة لذلك جرت أحداث دامية بينهما وبين جيش الحدود بقيادة بومدين على مداخل مدن البويرة، المدية والبليدة فخرج الشعب إلى الساحة مُ ناديا بإيقاف القتال وقد رموا بأنفسهم أمام الشاحنات العسكرية من أجل تعطيلها وحتى لا تتقدم للاقتتال بين الإخوة، وفي 13 أوت توصلت الجهتين المتقاتلتين إلى اتفاق لوقف إطلاق النار⁴.

وعليه انتصر المكتب السياسي من جديد وعاد لتولي سلطاته كاملة وتنفيذ قراره بإنشاء "الجيش الوطني الشعبي" للجزائر المستقلة حيث أعلن بن بلة أن: "الجيش الوطني الشعبي هو اليوم في الجزائر ويمكن أن أقول لكم أن المكتب السياسي قد انتصر بفضل الشعب"⁵.

¹ عبد الحميد براهيم، في أصل الأزمة الجزائرية، 1999/1958، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2001، ص84.

² عدا آيت أحمد الذي قرر الانسحاب من كل شيء والإقامة ببريس، متهما الجميع بالتكالب على السلطة.

³ Réda Malek, L'Algérie à Evian histoire des négociation secretes 1956_1962, Dahlab, Alger, 1995, p269

⁴ رايح لونيسي وآخرون، المرجع السابق، ص66.

⁵ محمد حربي، جبهة التحرير الوطني الأسطورة والواقع، تر. كميل قيصر داغر، ط1، مؤسسة الأبحاث العربية دار الحكمة، بيروت، 1983، ص304.

دخلت البلاد عصرا جديدا من الاستقرار النسبي ففي يوم 20 سبتمبر 1962 جرت أولى انتخابات المجلس الوطني التأسيسي زكى بموجبها الشعب القوائم المقدمة من المكتب السياسي لعضوية المجلس التأسيسي كما تم انتخاب فرحات عباس رئيسا لهذا المجلس، وفي 25 سبتمبر 1962 تم تعيين أول حكومة وطنية جزائرية بعد الاستقلال برئاسة "أحمد بن بلة"، وتولى فيها بومدين منصب وزير الدفاع، وكلف كل من خيضر وبيطاط من الجانب السياسي بالعمل على تحويل جبهة التحرير الوطني إلى حزب طليعي ثوري¹.

بالإضافة إلى قيادة جيش التحرير الذي أصبح نواة للجيش الوطني الشعبي للجمهورية، وأضحت الهدف الأساسي للحكومة الوطنية، التي عهدت بتنفيذ برنامج طرابلس، هو تحرير الاستقلال من كل العراقيل المتأصلة في اتفاقيات إيفيان، فما لم تُنجز هذه المهمة، يبقى الاستقلال خالياً من أي قيمة أو جوهر. وتتحول اتفاقيات إيفيان من كونها حلاً وسطياً إلى حل ثابت. ويبرز التحدي في إيجاد استراتيجيات فعالة للتغلب على العقبات القانونية التي تعيق الاستقلال الوطني، المعتمدة ضمن بنود اتفاقيات إيفيان².

اتفقت القيادات على أن الطريقة المثلى هي مواصلة الثورة كقوة إبداعية وكمنهج شامل وعام يقوده توافق جماعي، غير أنه تم إحداث تحول في الأساليب، حيث تحول العمل السياسي الثوري إلى حملة مسلحة منظمة ومتزايدة الفعالية وأصبحت الطريقة الرئيسية في مرحلة تأكيد وتعزيز الاستقلال الوطني، وتجسدت هذه النهضة في الحزب الثوري لجبهة التحرير الوطني، والجيش الوطني الشعبي وتوحد القوى الوطنية التقدمية للشعب الجزائري، وقد كان بفضل الأسلوب الواقعي والثوري في آن واحد أن أمكن للقيادة الجماعية الملتزمة بـ"برنامج طرابلس" أن تشق طريقها وسط حقل ألغام ما بعد الاستقلال، وأن تتغلب على أخرج لحظة في تاريخ عبور البلاد من استقلال "لحل الوسط" إلى مشارف "الاستقلال الحقيقي" واستغلت القيادة الجماعية إلى أقصى حد احتياج فرنسا إلى البترول والغاز الجزائريين، فعمدت بين آن وآخر إلى الهجوم السياسي المحسوب بدقة، بحيث لا تملك فرنسا إلا التراجع أمامه وإلا خلقت وضعا مستقرا فيتكرر بالنسبة إليها نفس ما حدث

¹ رايح لونيسي وآخرون، المرجع السابق، ص 68.

² لطفي الخولي، المصدر السابق، ص 21.

للولايات المتحدة إزاء الثورة الكوبية ،وفي هذا السياق قال بومدين: "خلال ذلك الوقت، كانت الثورة الكوبية تتردد على ألسنتنا عشرات المرات، في كل لقاء مع الفرنسيين"¹.

وبذلك تنتهي وتحسم أزمة الصراع على السلطة مؤقتا، لتدخل البلاد مرحلة جديدة وعهدا جديدا من الخصومات السياسية، ونمو المعارضة السياسية المسلحة لحكومة بن بلة وصلت إلى حد المواجهة المباشرة سنة 1963 مع معارضة آيت أحمد رفيق بن بلة في الكفاح والسجن².

- تأسيس الجيش الوطني الشعبي والخلاف بين أحمد بن بلة وهواري بومدين:

عندما تولى السيد أحمد بن بلة رئاسة الجمهورية، قام بتعيين هواري بومدين وزيرا للدفاع، لأن بومدين كان من أبرز الداعمين له ولأفكاره، وكان له تأثير بالغ في قرارات بن بلة. كان بومدين جزءا من مجموعة عرفت باسم "مجموعة وجدة"، والتي تشمل أعضاء من جيش التحرير وجبهة التحرير الوطني الذين كانوا مقيمين في المنطقة الغربية منذ الثورة التحريرية، وكانت هذه المجموعة تضم شخصيات مثل هواري بومدين وعبد العزيز بوتفليقة، أحمد مدغري، قايد أحمد، وشريف بلقاسم³، تمكن هؤلاء من السيطرة على النفوذ بعد تولي هواري بومدين قيادة أركان جيش التحرير الوطني في عام 1960، حيث استغل هذا المنصب لتعزيز سلطته ومصالح مجموعة وجدة. عند دخول هذا الجيش إلى الجزائر العاصمة، واجه معارضة كبيرة من الفصائل الداخلية في صيف 1962. اعتبر بومدين أن تسمية جيش الحدود على العسكريين المرابطين بالحواجز يقلل من قيمتهم في العمل المسلح، فدفع نحو تغيير التسمية إلى الجيش الوطني الشعبي مباشرة بعد الاستقلال بهدف القضاء على التمييز بينهما، مما أدى إلى ظهور تسمية الجيش الشعبي الوطني⁴.

للتخلص من هذا التمييز، طلب بومدين من الفصائل الداخلية الانضمام إلى الجيش الوطني الشعبي، ومن يرفض ذلك اعتبره خارجا عن القانون، مما أدى إلى زيادة عدد الجنود ليصبح حوالي 120 ألف جندي في غضون بضعة أشهر فقط، كان للجيش الوطني الشعبي دور فعال في تسيير سياسة البلاد تحت رئاسة بن بلة، إذ كان بومدين ومعاونوه هم من أوصلوا بن بلة إلى الحكم كوزير للدفاع، حيث كان يبحث عن رجل سياسي كفؤ وذو شرعية تاريخية، وهو ما وجده في بن بلة بعد

¹ المصدر نفسه، ص 29.

² ادريس خضير، المرجع السابق، ص 418.

³ رايح لونييسي، رؤساء الجزائر في ميزان التاريخ، دار المعرفة، الجزائر، 2011، ص 65.

⁴ نفسه، ص 66.

أن رفض كل من بوضياف وحسين آيت أحمد، وتزايد نفوذ بومدين ومعاونيه على بن بلة، وأصبحت السيطرة في أيديهم، خصوصاً بعد سلسلة من التمردات التي هدفت للإطاحة بنظامه. من بين هذه التمردات، نجد تمرد جبهة القول الاشتراكية بقيادة آيت أحمد ومحمد أولحاج، قائد الولاية الثالثة، وتمردات أخرى مثل ثورة الثالثة وثورة شعبان في الجنوب، حيث كان قائد الولاية السادسة يتزعمها، إضافة إلى التمردات العسكرية في الشمال القسنطيني بقيادة بوضياف، الذي أسس حزب الثورة الاشتراكية، وتمرد موسى بن آيت أحمد في غرب الجزائر وموسى حسين في الأغواط، والتي كانت نتيجة استيلاء بن بلة وبومدين على السلطة¹.

حاول الرئيس أحمد بن بلة التخلص من هوارى بومدين الذي بات يمثل ضغطاً كبيراً عليه ويسيطر على قراراته. فشرع بن بلة في تأسيس قوة عسكرية تحت راية جبهة التحرير الوطني لمواجهة وزير دفاعه، بومدين، الذي كان يسيطر على المؤسسة العسكرية، وأراد بن بلة أن تكون هذه القوة على شكل ميليشيات شعبية، وعين محمود شيتي، وهو ضابط في الأغواط، لقيادتها، دون أن يعلم أن شيتي كان قريباً من بومدين. وبالموازاة مع ذلك، أنشأ بن بلة أجهزة استخبارات تشبه تلك التي لدى بومدين، وتلقى دعماً مالياً لإقامة هذه الهياكل وسعى لعقد اتفاقيات مع خصومه السابقين الذين كانوا رفاقه في ثورة التحرير، في السادس عشر من جوان 1965، عقد بن بلة اتفاقاً مع آيت أحمد، مما دفع بومدين لقوله لمحمد يحيواوي أنه عندما سينفى مع آيت أحمد سيتصالح بن بلة مع خيضر، لأن بن بلة ينوي السيطرة على جبهة القوة الاشتراكية للقضاء عليهم².

كما عمل بن بلة على التوافق مع بوضياف وأمر كريم بلقاسم بالعودة إلى البلاد للمشاركة في مؤتمر جبهة التحرير الوطني في 1964، الذي كان يهدف من خلاله إلى توسيع نفوذه على كل المؤسسات بما فيها الجيش. كذلك تعامل مع مسألة الضباط الفارين من الجيش الفرنسي الذين كان بومدين يعتمد عليهم بشكل كبير، وقام بتعيين العقيد الطاهر الزبيري قائداً لأركان الجيش دون علم بومدين، بهدف إضعاف سيطرة العقيد بومدين. إلا أن كل هذه الجهود أدت في النهاية إلى تسريع تفكير بومدين بإطاحة الرئيس بن بلة في 19 جوان 1965³.

¹ رايح لونيسي، رؤساء الجزائر...، المرجع السابق، ص 68.

² المرجع نفسه، ص 67.

³ المرجع نفسه، ص 69.

لم يكن بومدين راضياً عن سياسة بن بلة الانفرادية في اتخاذ القرارات وتركز السلطات، خاصة أن بن بلة لم يستشره في العديد من القرارات السياسية بدءاً من تشكيل المجلس التأسيسي في صيف 1962، ووصولاً إلى استعداداته للمؤتمر الأكبر للحزب. أدت هذه الأحداث إلى دفع الرجلين القويين في السلطة نحو المواجهة، حتى أصبح الانقسام حتمياً بينهما. هذا الشرخ تعمق عندما لم يصطحب بن بلة بومدين معه إلى العاصمة خلال مهمة رسمية وعند عودته إلى العاصمة، عقد بن بلة اجتماعاً مع قادة الولايات الستة دون دعوة بومدين¹.

تمت خطة الانقلاب كما أوكلت إلى الطاهر الزبيري المهمة، بتبديل حراس بن بلة بالطلبة الضباط المتدربين بأكاديمية شرشال، لتأمينهم كقادة فيالق قبل يوم واحد من التحرك الثوري. في صبيحة 19 يونيو 1965، تولى الطاهر الزبيري مع الرائد محمد الصالح يحيى والرائد سعيد عبيدو والرائد عبد الرحمان بن سالم، مهمة القبض على بن بلة. فتح الطاهر الزبيري الباب على غرفة بن بلة، وإصطحبوه إلى سيارة عسكرية من نوع "لاندروفر" وتوجهوا به إلى أحد القصور بحيدرة، حيث وضعوه تحت الإقامة الجبرية. تولى سعيد عبيدو قيادة الناحية العسكرية العليا وحراسته. بعد ذلك، استولى هواري بومدين على السلطة، ممسكاً بزمام الحكم بحجة التصحيح الثوري².

يجدر الإشارة إلى أن انقلاب 19 يونيو 1965، لم يأت بجديد من حيث طبيعة نظام الحكم الفردي، ولكنه في بداية عهده، تمكن العقيد هواري بومدين من كسب موافقة غالبية مراكز القرار وعمل على محو المعارضة لسلطته؛ فأصدر عفواً في حق معارضيه مقابل إعدامهم، وأطلق سراح مساجين سياسيين ورحب بعودة الفارين السياسيين، ولاحقاً عمل على كسب تأييد الحزب الشيوعي الجزائري المحظور.

¹ الطاهر الزبيري، نصف قرن من الكفاح، مذكرات قائد أركان جزائري، دار الصحافة فريد زويوش، القبة، ط1، 2001،

ص98.

² المصدر نفسه، ص126.

- مشكلة الحدود الغربية وتوتر العلاقات مع المغرب:

يعود تاريخ هذا الصراع إلى عام 1960، عندما تطلع المغاربة لرؤية تعديل الحدود الصحراوية التي حددتها فرنسا لصالحهم، وذلك وفقاً لاتفاق موقع بين ملك المغرب محمد الخامس والحكومة المؤقتة الجزائرية. في ذلك الوقت، حينما كانت تجري مفاوضات بين جنود الجيش الوطني الشعبي و"عناصر غير مسيطر عليها" حسب التعبير الجزائري، و"وحدات القوى المسلحة الملكية" حسب التعبير المغربي، قرر الملك الحسن الثاني إرسال وزير الإعلام عبد القادر بوطالب في 10 أكتوبر للتوصل إلى اتفاق لوقف إطلاق النار، الذي بدأ رسمياً في 2 نوفمبر حول واحة النخيل في "فيغغ"، وفي 5 نوفمبر تم تثبيت وقف إطلاق النار، وانتهت حرب الرمال على أساس الوضع القائم¹.

في هذا السياق، يمكن الرجوع إلى شهادة محمد بوضياف في قوله: "سأضيف في هذا الملف (ملف الحدود) شهادة عشتها، لقد أثرت مسألة رسم الحدود الجزائرية المغربية في ربيع 1956 خلال الزيارة التي قام بها ملك المغرب الراحل محمد الخامس إلى إسبانيا مع الوفد الجزائري الذي كان يتألف حينها من الدكتور بن بلة وغيره. إذا كنت في المغرب، كان الملك يلفت انتباهي عند كل مقابلة إلى أهمية هذا المشكل، لقد تباحثت بشأنه الحكومات المؤقتة للجمهورية الجزائرية، كما يشهد بذلك بروتوكول الاتفاق الذي وقع عليه فرحات عباس بخصوص هذا النزاع الذي ما تأخرت الحكومة المغربية مرة عن تنبيه المسؤولين الجزائريين إليه، وبعد الإفراج عنا كانت الاحتفالات الرباط الكبرى².

كان هذا المشكل بيت القصيد للمحادثات التي انعقدت بمناسبة الاجتماعين اللذين جمعا مع أعضاء الحكومة المغربية، وخلال الاجتماع الثاني طرح الملك الحسن الثاني وجهة نظره بالعبارة التقريبية: "بما أنكم ملوك هذا البلد، فإن واجبات تكليفي تفرض على أن أذكركم بإلحاح قضية تعديل حدودنا، وبغض النظر عن طابع سلطتي التي لن تتضرر من المسائل التي تتعلق بالسيادة الوطنية

¹ بنجامين ستورا، تاريخ الجزائر بعد الاستقلال 1962-1988، تر. صباح ممدوح كعدان، الهيئة السورية للكتاب، دمشق، 2002، ص30.

² محمد بوضياف، الجزائر إلى أين، تر. محمد بن زعيبة، يحي الزغودي، مر. جمال الدين صالح، مطبعة النخلة، بوزريعة، الجزائر، 1992، ص153.

التي أنا حارسها وحاميها، فإن هذا الإلزام دفعني لمعارضة تزداد إلحاحا وتطلب بخصوص هذه النقطة، واقترح بهذا الغرض تشكيل لجنة من التقنيين تكلف بإبداد أفضل السبل لتحقيق ذلك¹. في بداية شهر جويلية من عام 1962، وقبل أن تغادر الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية مدينة تونس، استلمت مذكرة كتبها الملك الحسن الثاني تتعلق بموضوع تعديل الحدود الترابية، ورد فيها أنه لم يتم أي اتفاق مسبق بينه وبين الرئيس بن بلة حول هذا الموضوع، وأكد بن بلة بنفسه ذلك، مشيرًا إلى أن أي اتفاق لم يتم إلا بعد الاستقلال. بعد الاستقلال، أرسلت الجزائر قوات إلى المناطق التي كان المغرب يزعم أن لديه حقوقًا تاريخية عليها، مثل بشار وتندوف وأقصى الجنوب الجزائري. رد المغرب بإرسال قواته لاستطلاع ردة فعل الجزائر ونشر جيشه في منطقة حاسي البيضاء، مما أدى إلى وقوع اشتباكات أسفرت عن سقوط قتلى وجرحى وتبادل الاتهامات بين الجانبين².

هذا أدى إلى اندلاع حرب الرمال التي استمرت من 19 أكتوبر إلى 20 نوفمبر 1963، حيث وقعت معارك عديدة بين القوات الجزائرية والمغربية في مناطق مثل حاسي البيضاء وعين صفراء وغيرها، وقد استولى الجيش المغربي خلالها على بعض الأراضي الجزائرية وأجبرهم على التراجع. عندما تولى العقيد بومدين قيادة العمليات العسكرية الغربية في مركز عسكري متقدم في تلمسان، كان يقوم بتوجيه التعليمات العسكرية لقواته المسلحة وتعاون مع محمد الصديق بن يحيى في ملف المغرب، واستشاره في القضايا القانونية. حسب رواية حاصر بورقعة، شاركت قوات الجبهة الاشتراكية في القتال إلى جانب الجيش الوطني بقيادة بومدين ضد القوات المغربية، حيث سقط العديد منهم في المعارك وتم أسر العديد من الجنود الجزائريين وقوات الجبهة الاشتراكية بالإضافة إلى ضباط من الجيش الجزائري وبعض الضباط الكوبيين³.

كان الرأي العام العالمي داعمًا للوفد الجزائري وسعى إلى إدانة الاعتداء المغربي، ووصفه بالعنصرية. من ناحية أخرى، حرك الملك المغربي وسائل الإعلام وحشد الشعب المغربي ضد الجزائر وثورتها، ونعتها بأقصى الصفات. كما أسهم الشعب المغربي بأبنائه وأمواله دعمًا لنضال

¹ محمد بوضياف، المصدر السابق، ص 154.

² الطاهر الزبيري، المصدر السابق، ص 41.

³ المصدر نفسه، ص 42.

الجزائر من أجل الحرية، حيث قاتل الرجال المغاربة إلى جانب الجزائريين ضد الجيش الفرنسي في المعارك الحاسمة¹.

- مسألة التعريب:

في الجزائر، خلال بدايات الاستقلال، كانت المدارس المتاحة نادرة وغالباً ما تتبع نماذج تعليمية استعمارية للحفاظ على الهيمنة الثقافية، وفي ظل هذه الظروف، استقبلت الدولة التحدي الكبير بقلة الموارد البشرية المؤهلة لقيادة الدفة التعليمية، خصوصاً مع بداية حياة الاستقلال وتطبيق نظام التعليم الثنائي حسب اتفاقيات إيفيان²، أُجريت عدة تحويلات على النظام التعليمي منذ عام 1962، وتم اتخاذ خطوات فورية مثل تأسيس "الإطار الوطني الجزائري" للتعليم، الذي ركز على تعزيز اللغة الوطنية والتربية الدينية والأخلاقية والمدنية، وتاريخ وجغرافية البلاد. كما تم تشكيل لجنة وطنية عقدت اجتماعها الأول في 15 ديسمبر 1962، حددت فيه الاختيارات الوطنية الكبرى للتعليم التي تضمنت التعريب³ والجزيرة وديمقراطية التعليم والتكوين العلمي والتكنولوجي⁴.

نظراً لنقص الكفاءات، اضطرت الدولة للاستعانة بالجزائريين الذين تلقوا تعليمهم في باريس، والذين كان بعضهم يؤمن بفرنسا أكثر من الجزائر. ولتغطية هذا النقص، دعا بن بلة آلاف الأساتذة من مصر والعراق وسوريا، الذين واجهوا العديد من العراقيل البيروقراطية من مؤيدي الثقافة الفرانكفونية، مما دفع العديد من هؤلاء المتعاونين للعودة إلى بلدانهم⁵.

ومع ذلك، أظهرت البلاد شجاعة فريدة في مسألة إعادة الحياة إلى المدرسة الجزائرية. فبحلول العام الدراسي 1962-1963، لم تستقبل المدارس الطلاب فقط بل ضاعفت العدد الذي استقبلته في

¹ لخضر بورقعة، شاهد على اغتيال الثورة، تح. صادق يغوس، تق. الفريق سعد الدين الشاذلي، دار الامة، الجزائر، ط2، 2000، ص150.

² محمد العربي الزبيري، الغزو الثقافي في الجزائر (1962-1982)، المؤسسة الجزائرية للطباعة، الجزائر، 1986، ص31.

³ لتعريب نوعان: نوع جزئي ونوع كلي، فالتعريب الجزئي وتعريب الألسنة والأقلام وأثارهما من خطابة وكتابة ويدخل في تعريب الدروس التعليمية، أما التعريب الكلي فيشمل التخلق بأخلاق العرب والتخلي بكل ما اشتهر عنهم من فضائل - أنظر أحمد طالب الإبراهيمي، أثار التمام محمد البشير الإبراهيمي (1954-1964)، ج5، دار الغرب الإسلامي، ط1، بيروت، لبنان، 1997، ص 263.

⁴ الطاهر زهروني، التعليم في الجزائر وبعد الاستقلال، دار موفم للنشر، الجزائر، 1994، ص42.

⁵ محمد مصاييف، في الثورة والتعريب، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1971، ص49.

العام السابق. كما تضاعف عدد الطلاب في المدارس الابتدائية خلال السنوات الثلاث الأولى من 500,000 إلى 800,000 طالب، وارتفع عدد الطلاب في المدارس الثانوية بضع مرات من 25,000 إلى 240,000 طالب¹.

فتحت الدولة الفرصة لجميع الأطفال الجزائريين للالتحاق بالمدارس دون تمييز طبقي، حيث قبل كل من وجد مقعداً شاغراً دون سؤال عن ماضيه أو حاضره. ووضعت خطة في مجال التعليم تهدف إلى ثلاث أهداف جزئية هي: ديمقراطية التعليم، تعريب التعليم، وإعطاء الأولوية للعلوم والتقنيات لجعل المواطن مثقفاً ومنتجاً ناجحاً في نفس الوقت، بحلول شهر أكتوبر من عام 1962، ورغم الفوضى التي خلفها الانسحاب الفرنسي، كان التعليم مقبولاً نظراً للحلول التي تم اعتمادها لمواجهة الأزمة، حيث استعانت الجزائر بالمواطنين الذين كانوا يملكون مستوى تعليمي كافٍ أو متوسط لشغل بعض الفصول الدراسية، مما أدى إلى استمرار المدرسة الجزائرية حتى وصول الكفاءات الأكثر تأهيلاً².

يرى المؤرخ العربي الزبيري أن عملية التعريب في الجزائر اتخذت طابعاً سياسياً، بعيداً عن النهج الأكاديمي الذي كان يجب أن تمتاز به، حيث كان الهدف هو توحيد اللغة وتطويرها، وبسبب انشغال القيادة العليا بالأمور السلطوية، ظل التعريب مهملاً واستغل أعداؤه ذلك لتقويضه بطرق بشعة. منذ ظهور مسألة التعريب في الجزائر عام 1962، ظهرت صعوبات وعراقيل عديدة، كان هناك اتجاهان متناقضان في البلاد:

- الأول يدعي دعم التعريب لكنه في الحقيقة يعمل على عرقلته بتحقيق تعريب سطحي لا يغير من الواقع شيئاً.

- الاتجاه الثاني يؤمن بضرورة التعريب ويدرك أهميته لاستعادة الشخصية القومية للجزائر لكنه معزول ويفتقر للوسائل الكافية لتحقيق ذلك.³

¹ محمد مصايف، المرجع السابق، ص53.

² أحمد درار، "التعليم الأصلي في الجزائر خلال العشر سنوات من استرجاع الاستقلال"، مجلة الأصالة، م3، ع الثامن، منشورات وزارة الشؤون الدينية والأوقاف، الجزائر، ماي، جوان، 1972، ص230.

³ محمد العربي الزبيري، عن رسالة رفايل دراغي إلى الرئيس عبد العزيز بوتفليقة، من أجل رجوع الأقدام السوداء إلى الجزائر، دار هومة، الجزائر، 2000، ص100.

خلال السنة الدراسية 1963-1964، بدأ تطبيق التعريب بتعريب كامل للسنة الأولى من المرحلة الابتدائية، وتم اتخاذ خطوات أخرى لتدعيم تعليم اللغة العربية. بالفعل، تم تعريب مواد ذات مضامين إيديولوجية، سياسية وثقافية، وتكييفها مع الواقع الوطني. تحديات كبيرة وقفت في طريق التعريب، منها تعيين طواقم تعليمية من المرتزقة الذين كانوا يحظرون استخدام الفرنسية حتى في أوقات الراحة، مما أثر سلباً على جهود معلمي اللغة العربية¹. وسط هذه العقبات، أعلنت الحكومة أن إعادة اللغة العربية إلى ما كانت عليه قبل الاستعمار قد تستغرق عشر سنوات أو حتى خمس عشرة سنة. كما شددت على أهمية تحقيق هذا الهدف الاستراتيجي، بالرغم من التحديات الكبيرة التي خلفها الاستعمار مثل الأمية والطبقية، والتي عرقلت التنمية والتطور في البلاد².

¹ احمد طالب الابراهيمى، من تصفية الاستعمار الى الثورة الثقافية (1962-1972)، تر. حنفي بن عيسى، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2000، ص80.

² محمد مصايف، المرجع السابق، ص53.

خلاصة الفصل الثالث:

- في ختام الفصل الثالث، يتبين أن اتفاقيات الاستقلال لكل من تونس والجزائر كان لها تأثيرات عميقة ومتباينة على سيادتهما الوطنية ومسار بناء الدولة الحديثة.
- أدت اتفاقية الاستقلال في 20 مارس 1956 إلى انسحاب تدريجي للقوات الفرنسية، مما أتاح لتونس فرصة بناء نظام حكم جديد ومستقل تحت قيادة الحبيب بورقيبة. وركزت تونس على إصلاحات سياسية واقتصادية لتعزيز السيادة الوطنية والتنمية المستدامة، حيث تم تأسيس مؤسسات وطنية قوية وسن قوانين تضمن حقوق المواطنين وتحقيق التنمية الاقتصادية.
 - كانت المرحلة الانتقالية في الجزائر أكثر تعقيداً وصعوبة، حيث جاءت بعد حرب تحرير طويلة ودامية انتهت بتوقيع اتفاقية إيفيان في 18 مارس 1962.
 - تضمنت الاتفاقية ترتيبات حول الأمن والسيادة الاقتصادية وحقوق المستوطنين الأوروبيين، مما جعل الجزائر تواجه تحديات كبيرة في بناء مؤسساتها الوطنية والتعامل مع التوترات السياسية والاجتماعية.
 - كلا البلدين واجه تحديات كبيرة في ترسيخ الحكم الذاتي والسيطرة على الموارد الاقتصادية وإعادة بناء الهوية الوطنية بعد الاستقلال.
 - تميزت تونس بانتقال أكثر سلاسة نحو الاستقلال بفضل نهج المفاوضات السلمية، في حين واجهت الجزائر مرحلة انتقالية صعبة نتيجة الصراع الدموي والتعقيدات التي تلت الحرب.
 - أسفرت الإصلاحات السياسية والاقتصادية في تونس عن بناء دولة مستقرة نسبياً، مع تركيز على التنمية المستدامة والسيادة الوطنية.
 - تأثرت الجزائر بشكل كبير بالتوترات الداخلية والخارجية، حيث كان عليها مواجهة تحديات كبيرة في إعادة بناء الدولة وسط ضغوط سياسية واقتصادية واجتماعية.
- باختصار، يظهر تحليل تأثير اتفاقيات الاستقلال على سيادة تونس والجزائر أن كل دولة تعاملت مع إرث الاستعمار بشكل مختلف، مما أثر بشكل كبير على مسار بناء الدولة الحديثة والسيادة الوطنية. بينما استفادت تونس من نهج المفاوضات السلمية لتحقيق الاستقرار والتنمية، عانت الجزائر من تعقيدات مرحلة ما بعد الحرب التي أثرت على بناء مؤسساتها الوطنية وتحقيق الاستقلال الكامل.

الخاتمة

في ختام دراستنا لموضوع، تأثير اتفاقيات الاستقلال التونسية والجزائرية على سيادة البلدين من 1955 إلى 1965، نستطيع القول بأن تونس تمكنت من تحقيق استقلالها عبر المفاوضات السلمية مع فرنسا في 20 مارس 1956، مما ساهم في بناء مؤسسات وطنية قوية، أما بالنسبة للجزائر فقد نالت استقلالها بعد حرب تحرير طويلة، توجت بتوقيع اتفاقية إيفيان في 18 مارس 1962، والإعلان الرسمي عن الاستقلال في 5 جويلية 1962.

وكان تحقيق الاستقلال بالنسبة للبلاد التونسية هو اعتمادها على الحوار والتفاوض المباشر مع السلطات الفرنسية لتحقيق استقلالها، أما الجزائر فلجأت إلى الكفاح المسلح بقيادة جبهة التحرير الوطني، والذي أدى في النهاية إلى مفاوضات إيفيان.

وقد ساعدت المفاوضات في تونس على بناء نظام حكم مستقل ومستقر، بالإضافة كانت التحديات أكبر بالجزائر بسبب تداعيات حرب التحرير والسياسة الفرنسية لقمعها، مما أثر على بناء مؤسسات الدولة الوطنية.

ولقد استغلت تونس مواردها الاقتصادية بشكل تدريجي وبنيت علاقات تعاون مع فرنسا ورغم محاولتها جلاء كل القوات الفرنسية من تونس لا أن الوجود الفرنسي كان حاضرا بصورة أو بأخرى في صنع القرار واسس بناء الدولة، أيضا بالجزائر واجهت صعوبات في التنمية الاقتصادية بسبب استمرار بعض المصالح الفرنسية في البلاد هذه المصالح التي أقرتها اتفاقية إيفيان.

شهدت تونس تقدماً اجتماعياً نسبياً مع التركيز على التعليم والصحة، وذلك بوضع أسس لهذه المجالات تواكب الجهة الغربية وهذا راجع لطبيعة الاستعمار من جهة والتوجه الامبريالي لقائد الدولة الحبيب بورقيبة، أما بالجزائر فقد عانت من إعادة بناء المجتمع بعد حرب مدمرة استمرت لسنوات وكذلك الصراعات الداخلية التي برزت منذ بداية الثورة التي شكلت عائق أمام توحيد القرار، إضافة إلى التوجه بالنظام الدولة إلى الجهة الغربية قصد بناء أمن وسلس للمجتمع والدولة الجزائرية.

ورثت تونس نظاماً إدارياً وبيروقراطياً فرنسياً، ولكنها حاولت تونسته تدريجياً والتغلب على الوجود الفرنسي فيه، لكن هذا لم يحول دون بقاء الفكر والطابع الفرنسي في هذه الأنظمة، أيضا كان الإرث الاستعماري في الجزائر أكثر تعقيداً، مما شكل تحديات كبيرة لإعادة بناء الهوية الوطنية التي غلب عليها في بعض الأحيان الإرث الاستعماري.

يعد انسحاب القوات الفرنسية من تونس بشكل تدريجي ساعد على تأسيس قوة أمنية وطنية، أما في الجزائر، فقد كانت هناك توترات داخلية وخارجية ناتجة عن بقاء القوات الاستعمارية وأيضا التوتر الحاصل بين قادة جيش الحدود والقيادة العليا للبلاد، ثبط من سيرورة بناء قوة عسكرية وأمنية في الأيام الأولى للاستقلال.

عملت تونس على بناء علاقات دبلوماسية مستقرة مع الدول الأخرى في ظل مصالحها الإقليمية الحدودية، مع توطيد العلاقات مع فرنسا، أما الجزائر فقد كان توجهها في تعزيز دورها في حركات التحرر العالمية وبناء علاقات دولية جديدة مغايرة للعلاقات مع المستعمر.

ركزت الجزائر على تعريب التعليم وإعادة بناء الهوية الثقافية الجزائرية رغم ما واجهته من تحديات أكبر في هذا المجال بسبب الإرث الثقافي الفرنسي القوي.

تمتعت تونس باستقرار سياسي نسبي رغم بعض التحديات الداخلية، أما الجزائر واجهت توترات سياسية مستمرة نتيجة الصراعات الداخلية والخارجية.

طورت تونس بنيتها التحتية بشكل تدريجي بعد الاستقلال، إضافة للجزائر التي أعادت بناء البنية التحتية المتضررة بسبب حرب التحرير.

نجحت تونس في جذب الاستثمارات الأجنبية لتعزيز الاقتصاد الوطني، كانت معظم الاستثمارات نتيجة علاقتها مع المستعمر الفرنسي وكذلك وجود الجالية الأجنبية بها، أما الجزائر حققت بعض النجاحات في هذا المجال بفضل تنوع علاقاتها الدولية وتوجهها السياسي الشرقي في هذا المجال رغم التحديات الكبيرة.

عملت تونس على التعاون مع الدول المجاورة لتحقيق التكامل الإقليمي في إطار مصالحها التنموية، أما الجزائر فقد عززت دورها في المنطقة من خلال التعاون الإقليمي والدولي ومحاولتها توطيد العلاقات الدبلوماسية والتدخل لفك النزاعات الإقليمية في المنطقة، ومساندة الشعوب في تقرير مصيرها.

كل هذه النتائج تثير بعض التساؤلات لعل أهمها:

- ما هو الدور الذي لعبته الاتفاقيات الاقتصادية في تحديد السيادة الاقتصادية لتونس والجزائر؟
- هل كانت هناك سياسات واضحة للتخلص من التبعية الثقافية، وكيف أثرت هذه السياسات على الهوية الوطنية والسيادة الثقافية؟

- كيف أثرت تجربة النضال ضد الاستعمار في كل من تونس والجزائر على السياسات المتبعة بعد الاستقلال؟

هذه التساؤلات تدعو إلى المزيد من البحث والدراسة لفهم ديناميكيات الاستقلال والسيادة الوطنية وتأثيراتها المستمرة على تونس والجزائر، وتوجيه الجهود لتحقيق تنمية مستدامة وتحقيق سياسة وطنية ذات بعد دبلوماسي.

المراجع

أولاً: المصادر:

- النصوص:

1. حزب جبهة التحرير الوطني، النصوص الأساسية لحزب جبهة التحرير الوطني، 1954-1962 ، وزارة الإعلام والثقافة، الجزائر، 1979.

- الكتب:

2. أحمد توفيق المدني، حياة كفاح مع ركب الثورة التحريرية، ج3، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1982.
3. أحمد طالب الإبراهيمي، أثار الإمام محمد البشير الإبراهيمي (1954-1964)، ج5، دار الغرب الإسلامي، ط1، بيروت، لبنان، 1997.
4. احمد القصاب، تاريخ تونس المعاصر، 1881-1956، ط1، الشركة التونسية للتوزيع، تونس، 1986.
5. أوليفي لونغ، الملف السري-اتفاقيات ايفيان-مهمة سويسرية للمسلم في الجزائر، تقديم ماكس بوتيتير، د.م.ج، الجزائر، 2011.
6. الطاهر الزبيري، نصف قرن من الكفاح، مذكرات قائد أركان جزائري، دار الصحافة فريد زويوش، القبة، ط1، 2001.
7. الطاهر عبد الله، الحركة الوطنية التونسية رؤية شعبية قومية جديدة، ط2، دار المعارف للنشر، تونس.
8. خالد نزار، يوميات الحرب، 1962_1954، طبعة المؤسسة الوطنية للإعلام والنشر، الجزائر، 2008.
9. الرشيد إدريس، ذكريات من مكتب المغرب العربي بالقاهرة، الدار العربية للكتاب، ليبيا، 1981.
10. الشاذلي القليبي، أضواء من الذاكرة، الحبيب بورقيبة، تر. محمد معالي، دار الكتب التونسية، تونس، 2014.
11. سعد دحلب، المهمة منجزة من أجل استقلال الجزائر، منشورات دحلب، 2007.
12. عمار ملاح، المرحلة الانتقالية للثورة الجزائرية من 19مارس إلى سبتمبر 1962، دار الهدى، الجزائر، 2005.

13. عمار ملاح، وقائع وحقائق عن الثورة التحريرية بالأوراس، دار الهدى، الجزائر.
14. عمار قليل، ملحمة الجزائر الجديدة، ج1، دار البعث، الجزائر، 1991.
15. علي زغود، ذاكرة ثورة التحرير الجزائرية، المؤسسة الوطنية للنشر والاتصال، الجزائر، 2004.
16. علي البلهوان، تونس الثائرة، الطبعة العالمية، القاهرة.
17. علي كافي، من المناضل السياسي إلى القائد العسكري، 1946/1962، دار القصبة، الجزائر 1999.
18. علي هارون، خيبة الانطلاق أو فتنة صيف الجزائر 1962، تر. الصادق عماري وآمال فلاح، دار القصبة، الجزائر، 2003.
19. عبد الرحمان بن العقون، مذكراتي، منشورات دحلب، طبع المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، 2009.
20. عبد الكريم عزيز، نضال شعب أبي تونس 1881-1956، مركز النشر الجامعي، تونس، 2005.
21. لخضر بورقعة، شاهد على اغتيال الثورة، تح. صادق يغوس، تق. الفريق سعد الدين الشاذلي، دار الامة، الجزائر، ط2، 2000.
22. لطفي الخولي، عن الثورة في الثورة وبالثورة حوار مع بومدين سنوات، 1974، 1966، 1965 دار الهدى، الجزائر، 2011.
23. محمد الهادي الشريف، تاريخ تونس من عصور ما قبل التاريخ الى الاستقلال، ط3، دار ساراس للنشر، 1993.
24. محمد حربي، جبهة التحرير الوطني الأسطورة والواقع، تر. كميل قيصر داغر، ط1، مؤسسة الأبحاث العربية دار الحكمة، بيروت، 1983.
25. محمد حربي، الثورة الجزائرية سنوات المخاض، تر: نجيب عياد صالح المثلوثي، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، 1994.
26. محمد عباس، نصر بلا ثمن-الثورة الجزائرية - 1962-1954، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2007.

27. محمد عباس، في كواليس التاريخ (1) بن بلة-عبان، مواجهة من أجل الحقيقة، مؤسسة الشروق للإعلام والنشر، الجزائر.
28. محمد عباس، في كواليس التاريخ (3) ديغول والجزائر "أحداث _ قضايا _ شهادات"، دار هومة، الجزائر، 2007.
29. محمد عباس، رواد الوطنية، دار هومة، الجزائر، 2004.
30. محمد بوضياف، الجزائر الى أين، تر. محمد بن زعيبة، يحي الزغودي، مر. جمال الدين صالح، مطبعة النخلة، بوزريعة، الجزائر، 1992.
31. محمد تقيّة، الثورة الجزائرية المصدر، الرمز، والمآل، تر. عبد السلام عزيزي، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2010.
32. محمد كامل حسن المحامي، عباقرة خالدون _ شارل ديغول _ منشورات المكتب العالمي، بيروت، 1988.
33. محمد العربي الزبيري، عن رسالة رفائيل دراغي الى الرئيس عبد العزيز بوتفليقة، من اجل رجوع الاقدام السوداء الى الجزائر، دار هومة، الجزائر، 2000.
34. منصف الشابي، صالح بن يوسف - حياة كفاح -، ط2، دار النقوش العربية.
35. مسعود فلوسي، مذكرات الرائد مصطفى مرادة "بن النوي" _ شهادات ومواقف من مسيرة الثورة في الولاية الأولى _، دار الهدى، الجزائر، 2003.
36. بن يوسف بن خدة، نهاية حرب التحرير في الجزائر _ اتفاقيات إيفيان، تر. لحسن زغدار ومحل العين جبائلي، الجزائر.

- المراجع:

1. أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، 1954-1962، ج10، طبعة خاصة، دار البصائر، الجزائر، 2007.
2. أحمد أبو الوفا، الوسيط في القانون الدولي العام، دار النهضة العربية، القاهرة، ط1، 1995-1996.
3. أحمد بشيري، الثورة الجزائرية والجامعة العربية، ط2، منشورات ثالة، الجزائر.

4. أحمد بن نعمان، مولود قاسم نايت بلقاسم (حياة وآثار شهادات ومواقف)، ط2، شركة دار الأمة، الجزائر، 1997.
5. أحمد طالب الابراهيمى، من تصفية الاستعمار الى الثورة الثقافية (1962-1972)، تر. حنيفي بن عيسى، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2000.
6. أحمد نازلي معوض، العلاقات بين الجزائر وفرنسا، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، 1978.
7. إدريس خضير، البحث في تاريخ الجزائر الحديث 1830-1962، ج2، دار الغرب، الجزائر، 2006.
8. ألي مورييس، الجزائر واتفاقيات إيفيان، تر. أحمد بن محمد بكلي، دار القصة للنشر، الجزائر، 2008.
9. الحاج موسى بن عمر، السياسة النفطية الفرنسية في الجزائر، 1952-1962، جمعية التراث، الجزائر، 2004.
10. الحاج موسى بن عمر، بترول الصحراء بين حسابات الثروة في فرنسا ورهانات الثورة في الجزائر، وزارة الثقافة، الجزائر، 2008.
11. الحاج موسى بن عمر، السياسة النفطية الفرنسية في الجزائر، 1952-1962، جمعية التراث، الجزائر، 2004.
12. الطاهر سعيداني، القاعدة الشرقية قلب الثورة النابض، شركة دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2013.
13. الطاهر زهروني، التعليم في الجزائر وبعد الاستقلال، دار موفم للنشر، الجزائر، 1994.
14. الطاهر عبد الله، الحركة الوطنية التونسية رؤية شعبية قومية جديدة، ط2، دار المعارف للنشر، تونس.
15. الصافي السعيد، بورقيبة سيرة شبه محرمة، رياض الرياس للنشر، بيروت، 2000.
16. بسام العسلي، الاستعمار الفرنسي في مواجهة الثورة الجزائرية، دار الرائد والنفائس، الجزائر-بيروت، 2010.

17. بشير كاشة الفرجي، مختصر وقائع وأحداث ليل الاحتلال الفرنسي للجزائر، 1962-1830، الجزائر، 2007.
18. بلقاسم محمد، وحدة المغرب العربي فكرة وواقعا، الاتجاه الوحدوي في المغرب العربي 1954-1910، ط1، دار القافلة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013.
19. بنجامين ستورا، تاريخ الجزائر بعد الاستقلال 1962-1988، تر. صباح ممدوح كعدان، الهيئة السورية للكتاب، دمشق، 2002.
20. بشير بلاح، العربي منور، نبيل داودة، تاريخ الجزائر المعاصر، ج2، دار المعرفة، الجزائر، 2010.
21. بوعزة بوضرساية، التجارب النووية الفرنسية في الصحراء الجزائرية وردود الفعل الدولية، مقال في كتاب فصل الصحراء في السياسة الاستعمارية، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر، 1954، 2009.
22. دحمان تواتي، منظمة الجيش السري ونهاية الإرهاب الاستعماري الفرنسي في الجزائر، 1961-1962، مؤسسة كوشكار، الجزائر، 2008.
23. دحمان تواتي، منظمة الجيش السري ونهاية الإرهاب الاستعماري الفرنسي في الجزائر، 1961-1962، مؤسسة كوشكار، الجزائر، 2008.
24. رابح لونيسي، رؤساء الجزائر في ميزان التاريخ، دار المعرفة، الجزائر، 2011.
25. راغب السرجاني، قصة تونس من البداية إلى ثورة 2011، دار الأقلام، مصر، 2011.
26. رشيد الناضوري، عبد العزيز سالم، جلال يحي، المغرب الكبير "الفترة المعاصرة وحركات التحرير والاستقلال"، ج3، الدار القومية للطباعة والنشر - الإسكندرية، 1966.
27. روف فيرنر، البورقيبية والسياسة الخارجية لتونس المستقلة، تر: الصحبي الثابت، المطبعة العصرية، تونس.
28. ريمون حداد، العلاقات الدولية، بيروت، دار الحقيقة، ط1، 2000.
29. زهير احداان، المختصر في تاريخ الثورة الجزائرية، 1954-1962، منشورات دحلب، الجزائر، 2012.

30. سعيد بورنان، شخصيات بارزة في كفاح الجزائر، 1830-1962، ج3، ط2، دار الأمل، الجزائر، 2009.
31. سهيل حسين الفتيلي، الوسيط في القانون الدولي العام، بيروت، دار الفكر العربي، 2002.
32. سيد علي احمد مسعود، التطور السياسي في الثورة الجزائرية 1960-1961، دار الحكمة للنشر، الجزائر.
33. سليمان الشيخ، الجزائر تحمل السلاح، تر. محمد حافظ الجمالي، منشورات الذكرى الأربعين للاستقلال، الجزائر، 2002.
34. صالح بلحاج، تاريخ الثورة الجزائرية، دار الكتاب الحديث، القاهرة، 2008.
35. عبد الحميد براهيم، في أصل الأزمة الجزائرية، 1958-1999، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2001.
36. عبد الله شريط، الثورة الجزائرية في الصحافة الدولية، 1956، ط1، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر.
37. عبد الله شريط، الثورة الجزائرية في الصحافة الدولية، 1960، دار هومة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2010.
38. عبد الله المقلاتي وصالح لميش، تونس والثورة التحريرية الجزائرية، ج2، وزارة الثقافة، الجزائر.
39. عبد الله مقلاتي، العلاقات الجزائرية المغربية والإفريقية إبان الثورة التحريرية الجزائرية، ج2، ط2، دار السبيل، الجزائر، 2009.
40. عبد الله مقلاتي، جنود طافر، التاريخ السياسي للثورة الجزائرية، ج2، دار سحنون للنشر والتوزيع، الجزائر.
41. عبد المجيد شيخي، اتفاقيات إيفيان أو ميثاق الاستعمار الجديد، محاضرة أُلقيت في قسنطينة 19 مارس 1993، منشور في كتاب المرحلة الانتقالية للثورة الجزائرية من 19 مارس 1962 إلى سبتمبر 1962، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، 1995.
42. عبد المجيد عمراني، جان بول سارتر والثورة الجزائرية، مكتبة مدبولي، مصر، 1996.

43. عبد المجيد كريم وآخرون، موجز تاريخ الحركة الوطنية التونسية، 1881-1956، المعهد الأعلى لتاريخ الحركة الوطنية، تونس، 2008.
44. عبد الوهاب بن خليف، تاريخ الحركة الوطنية من الاحتلال إلى الاستقلال، ط1، دار طليطلة، الجزائر، 2009.
45. عروسية التركي، الحركة اليوسفية في تونس 1955-1956، ط1، دار النهى، صفاقس، تونس، 2011.
46. عصام الشيخ، قرار تأميم النفط الجزائري 24 فيفري 1971، دراسة للسياق والمضامين والدلالات، دفاتر السياسة والقانون، ع 6، جانفي 2012.
47. عمار السوفي، عواصف الاستقلال - رؤية في الخلاف اليوسفي البورقيبي - جذوره وتداعياته من ثامر إلى الشرايطي، مطبعة الياسمين، تونس، 2006.
48. عمار بوحوش، التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1997.
49. عمار بوضرية، النشاط الدبلوماسي للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية سبتمبر 1958-جانفي 1960، ط2، دار الحكمة، الجزائر، 2012.
50. عمار بوضرية، تطور النشاط الدبلوماسي للثورة الجزائرية، 1954-1960، دار الإرشاد للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013.
51. عميرة علية الصغير، المقاومة الشعبية بتونس في الخمسينيات انتفاضة المدن والفلاحة اليوسفية، التفسير الفني، تونس، 2004.
52. عميرة علية الصغير، في التحرر الاجتماعي والوطني، فصول من تاريخ تونس المعاصر، المغاربية للطباعة، تونس، 2010.
53. غازي حيدوسي، الجزائر التحرير الناقص، ط1، تر. خليل أحمد خليل، دار الطليعة، بيروت، 1997.
54. محمد الأمين بلغيث، تاريخ الجزائر المعاصر، دراسات ووثائق، ط2، دار ابن كثير للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، 2007.

55. محمد بجاوي، الثورة الجزائرية والقانون، 1960-1961، ط2، دار الرائد للكتاب، 2005.
56. محمد بلعباس، الوجيز في تاريخ الجزائر، دار المعاصرة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009.
57. محمد بالقاسم، القواعد الخلفية للثورة الجزائرية والجهة الشرقية -1954-1962، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث، الجزائر.
58. محمد حسنين، الاستعمار الفرنسي، ط4، المؤسسة الوطنية للكتاب الجزائر.
59. محمد حمدان، إعلام الأعلام في تونس 1860-1965، ط1، مركز التوثيق القومي، تونس، 1991.
60. محمد الدرعي، التطورات السياسية في الوطن العربي، ج2، ط1، دار مدني، 1998.
61. محمد الصافي، الحركات التحررية المغاربية، أشكال الكفاح السياسي والمسلح 1942-1956، دار إفريقيا الشرق، المغرب، 2017.
62. محمد العربي الزبيري، الغزو الثقافي في الجزائر (1962-1982)، المؤسسة الجزائرية للطباعة، الجزائر، 1986.
63. محمد العربي الزبيري، تاريخ الجزائر المعاصر (1954-1962)، ج2، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، 1999.
64. محمد الشريف عباس، من وحي نوفمبر، مداخلات وخطب، دار الفجر، الجزائر، 2005.
65. محمد الشريف سيدي موسى، قضية الصحراء الجزائرية في المفاوضات الجزائرية الفرنسية، منشور في كتاب فصل الصحراء في السياسة الاستعمارية الفرنسية، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر، 2009.
66. محمد الصالح الصديق، أيام خالدة في حياة الجزائر، موفم للنشر، الجزائر، 2009.
67. محمد لحسن أزغدي، مؤتمر الصومام وتطور ثورة التحرير الوطني الجزائرية، 1956-1962، دار هومة، الجزائر، 2009.
68. محمد مصايف، في الثورة والتعريب، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1971.
69. محمد ودوع، الدعم الليبي للثورة التحريرية، مؤسسة كوشكار للنشر والتوزيع، الجزائر، 2008.

70. مبروك بلحسين، المراسلات بين الداخل والخارج "الجزائر - القاهرة" 1954-1956، دار القصة للنشر، الجزائر، 2004.
 71. مريم صغير، المواقف الدولية من القضية الجزائرية، 1954-1962، دار الحكمة، الجزائر، 2008.
 72. جوان غليسي، ثورة الجزائر، تر. عبد الرحمان صدقي أبو طالب، الدار المصرية للتأليف، مصر، 1966.
 73. يحي بوعزيز، ثورات الجزائر بين القرنين 19 و20م من وثائق جبهة التحرير الوطني (1954-1962)، ج3، دار الغرب، الجزائر، 2009.
 74. يحي بوعزيز، ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرون، عالم المعرفة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009.
- المراجع الأجنبية:

1. Saad Dahlab: *Mission Accomplie Pour l'indépendance de l'Algérie*, Ed. Dahlab, Alger, 1999.
2. Nouredine Dougui, Mongi Slim *l'homme des missions difficiles (1908-1969)*, Institut supérieur de la Tunisie, Tunis, 2017.
3. Samia el Machat : *Les relations franco-tunisiennes (histoire d'une souveraineté arrachée 1955 - 1964)*, le Harmattan, France, 2005.
4. FARHAT ABBAS : *Autopsie d'une guerre*, Éd l'aurore, Paris, France, 1980.
5. Sophie Bessis, Souhayer Belhassen, Bourguiba, Elyazed, 2012.
6. LE PETIT ROBERT: *Dictionnaire de culture générale*, France, 1993.
7. André Raymond et Jean Poncet : *La Tunisie*, 2ème édition refondue, presses universitaires de France, Paris, 1971.
8. BENJAMIN STORA, ZAKIYA DAOUD: *Farhat Abbas une autre Algérie*, Ed. Casbah, Alger, 1995.
- 9.

- الجرائد:

1. المجاهد: ع 27، 29 مارس، 1961.
2. المجاهد، ع 55، 6 نوفمبر، 1959.
3. المجاهد، العدد 101، 31 جويلية، 1961.
4. المجاهد، ع 101، 31 جويلية، 1961.
5. المجاهد، العدد 27، 22/07/1958، الخبز المسموم، مصدر سابق.

- رسائل الدكتوراه والماجستير:

1. فاتح الدين بن أزواو، إيديولوجية الثورة الجزائرية، 1954-1962، رسالة ماجستير في التاريخ، إشراف محمد العربي الزبيري، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر، 2000-2001.
2. فوزي السباعي، الطاهر بن عمار، 1889-1985، ببيوغرافيا تاريخية، ج1، أطروحة دكتوراه في التاريخ المعاصر، قسم التاريخ، جامعة تونس، 2010.
3. بوبكر مولود، الإشكالات القانونية الناجمة عن ازدواج الجنسية في ضوء أحكام القانون الدولي من خلال دراسة حالة ازدواج الجنسية بين الجزائر وفرنسا، رسالة ماجستير، إشراف أحمد لعرابة، فرع القانون الدولي والعلاقات الدولية، كلية الحقوق، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر، 2009.
4. لمياء سحنون، القضية التونسية في مسار الحرب الباردة وحركة تصفية الاستعمار 1945-1956، أطروحة دكتوراه في التاريخ المعاصر، جامعة تونس الأولى، تونس، 2016.
5. عز الدين معزة، فرحات عباس والحبیب بورقيبة - دراسة تاريخية وفكرية مقارنة 1899-2000، أطروحة دكتوراه العلوم في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة منتوري، قسنطينة، 2010.
6. محمد السعيد عقيب، الحزب الحر الدستوري التونسي القديم 1934-1956، أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الجزائر، 2009-2010.

7. محمد شطبي، العلاقات الجزائرية التونسية إبان الثورة التحريرية، 1954-1962، رسالة ماجستير، تاريخ حديث ومعاصر، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، جامعة منتوري قسنطينة، 2008-2009.
8. محمد مختار ناصري، المقاومة التونسية المسلحة وإشكالياتها 1952-1965، أطروحة دكتوراه في التاريخ المعاصر، جامعة تونس الأولى، 2000.
9. محمد مختار ناصري، الحركة الوطنية التونسية بين البورقيبية واليوسفية 1934-1961، شهادة الكفاءة في البحث، قسم التاريخ، جامعة تونس، 1991.
10. سعيد جلاوي، "النظام البورقيبي وقضايا المغرب العربي 1956-1987"، أطروحة دكتوراه في التاريخ المعاصر، جامعة الجزائر 2، 2015-2016.
11. مؤيد محمود حمد المشهداني، صالح بن يوسف ودوره السياسي في تونس من 1934-1961، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة تكريت، العراق، 2012.
12. نجا عبو، التحرر الوطني ووحدة المغرب العربي لدى أحمد بن بلة وصالح بن يوسف - دراسة تاريخية مقارنة 1945-1961، رسالة ماجستير في التاريخ المغاربي الحديث والمعاصر، جامعة المسيلة، 2014.

- المآلات:

1. أحمد درار، "التعليم الأصلي في الجزائر خلال العشر سنوات من استرجاع الاستقلال"، مجلة الأصالة، م3، ع الثامن، منشورات وزارة الشؤون الدينية والأوقاف، الجزائر، ماي-جوان، 1972.
2. عادل بن يوسف، تأملات حول حكومة بورقيبة الأولى وأبرز إنجازاتها (1956-1957)، أعمال المؤتمر العالمي الأول المنعقد في ديسمبر 1999 حول الحبيب بورقيبة وإنشاء الدولة الوطنية - قراءات علمية للبورقيبية -، ط1، منشورات التيممي للبحث العلمي، تونس، 2001.
3. عمار العايد: "مؤتمر طنجة المحطة الأخيرة لتصفية الاستعمار"، مجلة الراصد، ع 2، أبريل، 2002.
4. جمال قنان: "تشكيل الحكومة المؤقتة نقلة نوعية في دبلوماسية جبهة التحرير الوطني"، مجلة الذاكرة، ع4، الجزائر، 1996.

5. جمال قندل: "خط شال وموريس على الحدود التونسية والمغربي وتأثيرها على الثورة"، مجلة الضياء للنشر، الجزائر، 2006.
6. رضا مالك، "ثورتنا ناقصة والجزائر المستقلة لم تبين مجتمعا صحيحا"، مجلة جون أفريك، 20 مارس، 2012.
7. ريدة الخبر: "باحث فرنسي يكشف إخضاع الجزائريين لتجارب رقان النووية"، 16 أكتوبر، 2006.
8. عبد الحميد السقاوي، "من بطولات جيش التحرير الوطني"، مجلة أول نوفمبر، منشورات المنظمة الوطنية للمجاهدين، ع62، 1983.
9. عبد الحميد الهلالي، "الاستقلال وتركيز النظام الجمهوري بتونس (1956-1959)"، أعمال الندوة الدولية الثالثة عشر حول استقلال تونس ومسيرة التحرر من الاستعمار، جامعة منوبة، تونس، 2006.
10. عسال نور الدين، "تونس ومسألة الحدود مع الجزائر أثناء الثورة 1954-1962"، مجلة آفاق الفكرية، ع9، مج4، أكتوبر 2018.
11. محمد السعيد عقيب، "الثورة الجزائرية وأزمة بنزرت، تونس جويلية 1961"، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، العدد 02، المجلد 02.
12. هزرشي بن جلول، "مؤتمر طنجة هل كان وحدويا؟"، مجلة البحوث التاريخية، ع2، مج3، 2019.
13. العربي الزبيري، "ظروف انعقاد مؤتمر طرابلس"، مجلة الرؤيا، ع5، السنة الثالثة، 1984.
14. يحيى عبد الوهاب، "انعكاسات الحزب الدستوري التونسي على مقاومة صالح بن يوسف"، مجلة آفاق للعلوم، ع6، جامعة الجلفة، 2017.
15. يحيى بوعزيز: "ملاحم ثورة أول نوفمبر الجزائرية ومواقف ديغول تجاهها لغاية مظاهرات ديسمبر 1960"، مجلة الأصالة، 1979، ع73-74.
16. يحيى بوعزيز، مغزى وأبعاد 19 مارس، 1962، مجلة المصادر، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر، 1954، الجزائر، 2001.

17. نجيب دكاني، "الصراع اليوسفي البورقيبي وعلاقته بالثورة الجزائرية، خلفيات موقفية صالح بن يوسف وبورقيبة من الثورة الجزائرية"، مجلة المصادر، ع29.

الملاحق

الملحق رقم 1:

مقتطف من اتفاقيات إيفيان

اتفاقية وقف إطلاق النار

المادة 1: ستنتهي العمليات العسكرية وكل عمل مسلح في القطر الجزائري يوم 19 مارس 1962 على الساعة الثانية عشرة.

المادة 2: يتعهد الطرفان بعدم اللجوء إلى أعمال العنف الجماعية والفردية، ويجب وضع نهاية لكل عمل سري مضاد للأمن العام.

المادة 3: تستقر قوات جبهة التحرير الوطني يوم وقف إطلاق النار داخل المناطق التي توجد بها. تتم التنقلات الفردية لهذه القوات خارج المناطق المرابطة بها بدون حمل السلاح.

المادة 4: لن تنسحب القوات الفرنسية المرابطة على الحدود قبل إعلان نتائج استفتاء تقرير المصير.

المادة 5: ستتبع خطط مرابطة الجيش الفرنسي بحيث تمنع حدوث أي احتكاك.

المادة 6: تنشأ لجنة مختلطة لتسوية المسائل الخاصة بوقف إطلاق النار.

المادة 7: تقترح اللجنة الإجراءات التي يطلبها الطرفان خاصة فيما يلي: إيجاد حل للحوادث التي تقع بعد إجراء تحقيق مستند إلى الأدلة، حل المشاكل التي لم يكن في الإمكان تسويتها محلياً.

المادة 8: يمثل كلا الطرفين في هذه اللجنة أحد كبار الضباط وعشرة أعضاء على الأكثر بما فيهم هيئة السكرتارية.

المادة 9: يقع مقر اللجنة المختلطة لوقف النار في "الصخرة السوداء".

المادة 10: وإذا دعت الحاجة، تمثل اللجنة المختلطة لوقف إطلاق النار بلجان محلية في الأقاليم، وتتألف من عضوين من كلا الفريقين وتسير على نفس المبادئ.

المادة 11: يُطلق سراح جميع أسرى المعارك لكل من الفريقين لحظة تطبيق قرار وقف إطلاق النار، في خلال

عشرين يوماً من تاريخ وقف إطلاق النار. وعلى الفريقين أن يخطرا هيئة الصليب الأحمر الدولية عن مكان أسراهم وعن كل الإجراءات التي اتخذت من أجل إطلاق سراحهم.

إعلان التصريحات الحكومية الخاصة بالجزائر

التصريح العام

اعترف الشعب الجزائري في استفتاء 8 يناير 1961 بحق الجزائريين في تقرير مصيرهم السياسي تجاه الجمهورية وذلك عن طريق استفتاء مباشر عام. وقد انتهت المباحثات التي جرت في إيفيان من 7 مارس إلى 18 مارس عام 1962 بين حكومة الجمهورية وجبهة التحرير الوطني، إلى النتيجة التالية: تم الاتفاق على وقف إطلاق النار، ويوضع حد للعمليات العسكرية والقتال المسلح يوم 19 مارس في القطر الجزائري كله، وقد حدد اتفاق مشترك الضمانات الخاصة بالعمل بحق تقرير المصير وبتنظيم السلطات العامة في الجزائر خلال الفترة الانتقالية. وبما أن تكوين جزائرية مستقلة ذات سيادة، مطابق للواقع الجزائري، وبما أن تعاون فرنسا مع الجزائر فيه استجابة لمصالح البلدين، فقد رأت الحكومة الفرنسية وجبهة التحرير الوطني أن استقلال الجزائر بالتعاون مع فرنسا هو الحل الذي يناسب هذا الوضع. وقد حددت الحكومة الفرنسية وجبهة التحرير الوطني في اتفاق مشترك، هذا الحل في اتفاقيات تطرح أمام الناخبين وفق استفتاء تقرير المصير.

الفصل الأول: تنظيم السلطات العامة خلال فترة

الانتقال والضمانات الخاصة بحق تقرير المصير

أ: إن هدف استفتاء تقرير المصير هو معرفة ما إذا كان الناخبون يرغبون في الاستقلال عن فرنسا، وفي هذه الحالة، فيما إذا كانوا يرغبون في قيام تعاون بين فرنسا والجزائر حسب الشروط التي حددتها هذه الاتفاقيات.

ب: سيجري هذا الاستفتاء في القطر الجزائري كله، في الولايات الخمسة عشرة التالية: الجزائر، باتنة، عنابة، قسنطينة، مديّة، مستغانم، الواحات، وهران، الأصنام،

ك: سيطلق سراح الأشخاص المعتقلين في فرنسا والجزائر في مدة أقصاها عشرون يوماً تحتسب من تاريخ وقف إطلاق النار.

ل: سيعلن العفو فوراً ويُطلق سراح المعتقلين.

م: سيستطيع الأشخاص اللاجئون في الخارج العودة إلى الجزائر، وستنشأ لجان مقرها في المغرب وتونس لتسهيل عودتهم، وسيتمكن الأشخاص المجتمعون من الذهاب إلى أماكن إقامتهم، وستتخذ الهيئة المؤقتة التدابير الأولى في الناحية الاجتماعية والاقتصادية وغيرها المعدة لضمان عودتهم للحياة الطبيعية.

ن: سيجري استفتاء تقرير المصير في خلال ثلاثة أشهر كحد أدنى، وستة أشهر كحد أقصى. وسيحدد تاريخ الاستفتاء بناء على اقتراح الهيئة التنفيذية المؤقتة بعد شهرين من تشكيلها.

الفصل الثاني: الاستقلال والتعاون

سيعرض مضمون هذه الاتفاقيات على الدولة الجزائرية إذا اتفق على الاستقلال والتعاون.

أ: استقلال الجزائر

1. ستمارس الدولة الجزائرية سيادتها التامة والكاملة في الداخل والخارج، وستمارس هذه السيادة في الدفاع القومي والشؤون الخارجية، وللدولة الجزائرية أن تعد بحرية هيئاتها الخاصة وتختار النظام السياسي والاجتماعي الذي تراه أكثر ملائمة لمصالحها. وللدولة السيادة في تحديد وتطبيق السياسة التي تختارها في المجال الدولي. وتوافق الدولة الجزائرية على الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وتقيم مؤسساتها على مبادئ ديمقراطية، بين جميع المواطنين بدون تمييز في الجنس أو العنصر أو الدين. وستقوم بتطبيق ضمانات خاصة بالمواطنين الخاضعين للقانون المدني الفرنسي.

سعيدة، ساورة، سطيف، تيارت، تيزي وزو، وتلمسان. وستجمع نتائج مكاتب الاستفتاء المختلفة وتعلن في كافة القطر.

ج: ستكفل حرية وسلامة الاستفتاء طبقاً للقانون الذي يحدد شروط الاستفتاء الخاص بتقرير المصير.

د: سيتم تنظيم السلطات العامة بالجزائر إلى أن ينتهي استفتاء تقرير المصير طبقاً للقانون المرفق بهذا التصريح. وتشكل هيئة تنفيذية مؤقتة ومحكمة للأمن العام. ويمثل المندوب السامي الجمهورية في الجزائر. ستقام هذه الهيئات وخاصة الهيئة التنفيذية المؤقتة عند البدء في تنفيذ وقف إطلاق النار.

هـ: سيصبح المندوب السامي أميناً على السلطات الجمهورية في الجزائر وخاصة فيما يخص الدفاع والأمن والمحافظة على النظام لأخر مدى.

ز: ستعد الهيئة التنفيذية المؤقتة بما يلي:

- إدارة الشؤون العامة الخاصة بالجزائر، فستوجه الهيئة التنفيذية المؤقتة إدارة الجزائر وعليها أن تجعل الجزائريين يحصلون على الوظائف في مختلف فروع هذه الإدارة.

- حفظ النظام العام، ولهذا تعد الهيئة المرافق

الخاصة بالشرطة، وقوة النظام تقع تحت سلطتها.

- الإعداد لتنفيذ حق تقرير المصير.

ح: ستشكل محكمة الأمن العام من عدد متساوٍ من القضاة الأوروبيين والقضاة المسلمين.

ط: ستُمارس في أقرب وقت الحريات الشخصية

والحريات العامة. تحل فرنسا والجزائر المنازعات التي قد تحدث بينهما بالطرق السلمية، وفي حالة الاتفاق تستطيع كل من الدولتين اللجوء إلى محكمة العدل الدولية.

ي: ستعتبر جبهة التحرير الوطني كهيئة سياسية ذات صفة قانونية.

الملحق رقم 2:

المشلق عليه هو أن شؤون الدفاع والسياسة الخارجية تبقى على حالتها الراهنة ويبقى العمل بها جاريا كما كان ذلك إلى يومنا هذا.

الفصل الخامس - تعترف تونس لجميع الذين يعيشون فوق أرضها بالتمتع بحقوقهم وضمانات أشخاصهم، وهي الحقوق المنصوص عليها في وثيقة حقوق الإنسان.

وتبعا لذلك فهي تلتزم من ناحية بأن تتخذ جميع التدابير الفعلية والقانونية التي تضمن بها للأجانب في نطاق التشريع الداخلي حرية نشاطهم الثقافي والديني والإقتصادي والشخصي أو الإجتماعي. وتلتزم من ناحية أخرى - طبقا لتقاليدها - بالمساواة العامة بين مواطنيها مهما كانت جنسيتهم أو إعتقادهم الديني وخاصة فيما يتعلق بالحقوق المدنية والحريات الشخصية والعامة والإقتصادية والدينية والمهنية أو الإجتماعية أو الحقوق الجماعية المعترف بها بصورة عامة عند الدول العصرية.

وقبما يتعلق بالرعايا الفرنسيين فإن الإتفاقية المؤرخة بهذا اليوم عن وضعية الأشخاص تدقق الحقوق التي تضمنتها لهم البلاد التونسية.

الفصل السادس - طبقا لهذه الإتفاقيات فإن كلا من فرنسا وتونس تعترفان لمواطني الدولة الأجنبيات فيهما.

ففي روح المقدمة تتفق الدولتان على دراسة المبدأ أو الشكليات التي تنمي لمواطني كل من الدولتين في الدولة الأخرى وسائل الإستقرار وممارسة الحقوق المدنية.

الفصل السابع - اللغة العربية هي اللغة الوطنية الرسمية للبلاد التونسية واللغة الفرنسية لا تعتبر أجنبية في تونس والإتفاقيات الحالية تتكفل بتحديد نظامها.

الفصل الثامن - تلتزم الحكومة الفرنسية بأن تستشير جلالة الباي في مفاوضاتها الدولية التي تخص تونس وحدها والمصالح التونسية وبأن يحيطه علما بجميع المفاوضات الأخرى الدولية التي تهم البلاد التونسية.

والمعاهدات التي يجب أن تطبقها البلاد التونسية لهذا الغرض تسلم إلى جلالة الباي من طرف الحكومة الفرنسية.

**VII - الإتفاقية العامة بين تونس وفرنسا
(الاستقلال الداخلي : 3 جوان 1955)**

تمهيد لوثيقتي الاستقلال الداخلي والاستقلال التام

تمليق

وإتفاقية الإستقلال الداخلي ثم الإستقلال التام لم يفصل بينهما إلا عشرة أشهر تحققت الحكمة السياسية التي عرفت كيف تستغل الظروف الداخلية والخارجية لاستعادة السيادة التونسية المفقودة كاملة غير منقوصة والتخلص النهائي من الإستعمار التوطيني.

الفصل الأول - إن الإتفاقيات الحالية تكون كلا واحدا وهي تقر بين تونس وفرنسا تعاوننا هما عازمتان على توثيقه وتنميته في جميع الميادين.

ولهذا الغرض تشترك الحكومتان في العمل ضمن هيئات التعاون المشتركة المنصوص عليها في الإتفاقيات الحالية وضمن الهيئات الأخرى التي قد يقع تأسيسها إن ظهرت فائدة ذلك أثناء المشاورات بينهما.

الفصل الثاني - يبلى العمل جاريا بالمعاهدة المبرمة في 12 ماي 1881 في القصر السعيد وبالإتفاقيات المبرمة منذ ذلك التاريخ بين الجمهورية الفرنسية وجلالة باي تونس. أما المادة الأولى من إتفاقية المرسى فقد نسخت.

الفصل الثالث - تعترف الحكومتان بأولوية الإتفاقيات والمعاهدات الدولية على القانون الداخلي.

الفصل الرابع - منذ التاريخ الذي تتم فيه المصادقة على هذه الإتفاقيات تعترف فرنسا وتعلن الإستقلال الداخلي لتونس الذي لا يكون له من الحدود والتحديد إلا ما تنص عليه هذه الإتفاقيات والإتفاقيات الجاري بها العمل الآن باعتبار أن من

الملحق رقم 3:

ب) أن أحكام اتفاقيات 3 جوان 1955 التي قد تكون متعارضة مع وضع تونس الجديد وهي دولة مستقلة ذات سيادة سيقع تعديلها أو إلغاؤها.

وينجم عن ذلك أيضا

ج) مباشرة تونس لمسؤولياتها في مادة الشؤون الخارجية والأمن والدفاع وكذلك تكوين جيش وطني تونسي.

وفي نطاق احترام سيادتهما تتفق فرنسا وتونس على تحديد أو إكمال صيغ تكافل بحرية بين البلدين لتنظيم تعاونهما في الميادين التي تكون مصالحهما فيها مشتركة خاصة في مادة الدفاع والعلاقات الخارجية.

وستضع الاتفاقات بين فرنسا وتونس صيغ المساعدة التي ستقدمها فرنسا لتونس في إنشاء الجيش الوطني التونسي.

وستستأنف المفاوضات يوم 16 أبريل 1956 قصد الوصول في أقصر الآجال الممكنة وطبقا للمبادئ المقررة في هذا البروتوكول لإبرام الوثائق الضرورية لوضعها موضع التنفيذ.

حرر بباريس في نسختين أصليتين يوم 20 مارس 1956

عن فرنسا : (امضى) كريستيان بينو

عن تونس : (امضى) الطاهر بن عمار

الصباح 21 مارس 1956

النص الكامل للبروتوكول التونسي الفرنسي

إعلان الاستقلال وعدم صلاحية معاهدة 1881 وحق تونس في تكوين جيش وطني

في 3 جوان 1955 على إثر مفاوضات حرة حصلت بين وفديهما اتفقت الحكومة الفرنسية والحكومة التونسية على الاعتراف لتونس بممارستها الكاملة للسيادة الداخلية فأبديتا على هذا النحو عزمهما على تكوين الشعب التونسي من بلوغ ازدهاره الكامل وتولي الإشراف على مصيره على مراحل.

وتعترف الحكومتان بأن التطور المنسجم والسلمي للعلاقات التونسية الفرنسية يتمشى مع مقتضيات العالم العصري ويلاحظان بابتهاج أن ذلك التطور يتيح البلوغ للسيادة الكاملة بدون آلام بالنسبة للشعب وبدون صدمات بالنسبة للدولة.

تؤكدان اقتناعهما بأنه بإقامة علاقاتهما على أساس الاحترام المتبادل والكامل لسيادتهما في نطاق استقلال الدولتين وتساويهما تدعم فرنسا وتونس التضامن الذي يربط بينهما لأجل خير البلدين.

وعلى إثر خطاب التولية الذي ألقاه رئيس الحكومة الفرنسية وجواب جلالة الملك المؤكدين لعزمهما المشترك على التقدم بعلاقاتهما في كنف نفس روح السلم والصداقة افتتحت الحكومتان مفاوضات بباريس يوم 27 فيفري.

وبناء عليه :

تعترف فرنسا علانية باستقلال تونس.

وينجم عن ذلك :

أ) أن المعاهدة المبرمة بين فرنسا وتونس يوم 12 ماي 1881 لا يمكن أن تبقى تنحكم في العلاقات الفرنسية التونسية.

الملخص:

تناقش هذه المذكرة تأثير اتفاقيات الاستقلال التونسية والجزائرية على السيادة الوطنية للبلدين من عام 1955 إلى 1975. تبدأ بدراسة الأوضاع السياسية في تونس والجزائر قبل التفاوض، مشيرة إلى تصاعد الحركات التحررية في كلا البلدين. يتم تحليل مسار المفاوضات ومضمون الاتفاقيات التي تم توقيعها مع فرنسا، موضحة تأثيرها على السيادة الوطنية. تبرز المذكرة أن استقلال تونس تحقق من خلال المفاوضات السلمية بقيادة الحبيب بورقيبة، بينما حصلت الجزائر على استقلالها بعد حرب تحرير دموية. كما تتناول المذكرة مفهوم السيادة الوطنية والتغيرات التي طرأت عليها نتيجة لهذه الاتفاقيات.

Abstract:

This memorandum discusses the impact of the Tunisian and Algerian independence agreements on the national sovereignty of both countries from 1955 to 1975. It starts by examining the political conditions in Tunisia and Algeria before negotiations, highlighting the rise of liberation movements in both countries. The memorandum analyzes the negotiation processes and the contents of the agreements signed with France, illustrating their impact on national sovereignty. It emphasizes that Tunisia achieved independence through peaceful negotiations led by Habib Bourguiba, while Algeria gained its independence after a bloody liberation war. The memorandum also addresses the concept of national sovereignty and the changes it underwent as a result of these agreements.